

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رُبَّ يَسْرٍ قَالَ أَبُو نَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ مَهْدِيٍّ السَّيَّابِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ
 حَدَّثَنَا يَرْبُودُ الْوَاسِطِيُّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ لَا أُحْرَجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى
 أُحْرَكَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَحَلِّسِهِ فَلَمَّا أُحْرَجَ أَحَدِي رَحْلِيهِ أَحَدٌ
 بِالْآيَةِ قَبْلَ أَنْ يَجْرَحَ رَحْلَهُ الْآخَرِيَّ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ سَالِمَانَ التَّيْجِيِّ عَنْ أَبِي
 عَامِرٍ الرَّهَرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَرَأَيْتُمْ عَادَ بَعْضُ الْكَلَامِ
 لِمَا يَعْنِي الرَّحْلُ عَنْ الْكُفْرِ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَمَادٍ الْأَعْمَشِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَحْلٍ
 أَحَدِهِ رَحْلٌ فَقَالَ أَرَأَيْتُمْ لِي مَعَكُمْ حَتَّى قَالَ لَا فَقَالَ أَحْلَفَ لِي بِأَلَمْتَنِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فَعَالَ
 لَهُ أَحْلَفَ بِأَلَمْتَنِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَاعْبِي مَسْجِدَ حَيْكَ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الْأَعْمَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
 أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَحْلٌ أَرَأَيْتُمْ لِي مَعَكُمْ حَتَّى قَالَ لَا فَقَالَ أَحْلَفَ لِي بِأَلَمْتَنِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فَعَالَ
 الْمَكَانَ فَكَيْفَ الْحِيلَةُ فَعَالَ لَهُ تَقُولُ وَاللَّهِ مَا أَبْرَأَ الْأَمْسَدُ دُنِي عَيْرِي بَعِي إِلَّا مَا بَصُرْتُ رَبِّي
 حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ حَسَّانَ عَنْ أَبِي سَرِيرٍ قَالَ كَانَ رَحْلٌ مِنْ بَاهِلَةِ عَدَوْنًا
 فَرَأَى حِلَّةً تَسْرِجُ فَأَعْتَمَتْهُ فَعَالَ لَهُ تَسْرِجُ أَهْأَدَا دَعَيْتُمْ حَتَّى يَقَامَ بَعِي أَرَأَيْتُمْ لِي
 الَّذِي يَقِيمُهَا فَقَالَ الرَّحْلُ أَوْ أَوْ حَدَّثَنَا مَسْعُورُ بْنُ كَدَامٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
 مَيْسَرَةَ عَنْ الرَّبْرِ بْنِ سُرَّةٍ قَالَ جَعَلَ حَدِيقَةً يَحْلِفُ لِعَتَمَانَ بْنِ عَمَانَ عَلَى أَشْيَاءَ بِاللَّهِ
 مَا قَالَهَا وَفَدَّ سَمْعَاءُ يَقُولُهَا فَقُلْتُ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَحْلِفُ لِعَتَمَانَ بِاللَّهِ عَلَى
 أَشْيَاءَ فَلْتَهَا وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَقُولُهَا وَهَالَ إِنِّي أَشْتَرِي دُبِي بَعْضَهُ بَعْضُ مُحَاوَلَةٍ أَنْ يَذْهَبَ كُلُّهُ
 حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الْأَعْمَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ قَالَ لَهُ رَحْلٌ إِنِّي إِذَا لَمْ أَرِ رَحْلًا شَيْئًا فَيُجْلِعُهُ
 عَنِّي فَكَيْفَ اعْتَدَرُ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ قُلْ وَاللَّهِ إِنْ لَمْ أَرِ مَا قُلْتَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ
 حَدَّثَنَا الْوَحِيدِيُّ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ الْيَهُودُ عَلَى بَيْتِ الْحَالِفِ إِنْ كَانَ يَطْلُبُونَهَا وَإِنْ كَانَ طَالِمًا
 وَالْيَهُودُ عَلَى بَيْتِ الْمُسْتَحْلِفِ الْمَطْلُوفِ لَهُ حُدُودُ تَعَاوُنَةٍ مِنَ الصَّيْرَانِ قَالَ كَمَا أَنَّ قِيَامَ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ حَائِفٌ مِنْ

الحجاج بن يوسف فكما اذا حرجا من عنده يقول لنا اذ سئلتهم عي وحلفتهم فاحلوه والله ما تدرؤن اين
انا ولا لما به علم ولا في اي موضع انا فيه واعصوا اكم لا تدرؤن اي موضع انا فيه فاعد
او قائم فتكوبوا قد صدقتم قال عقبة وانا رحل فقال اني آتي الدوان واني اعترضت
علي دابة وقد سمعت منهم يرندون ان يحلفوني بالله انها الدابة التي اعترضت عايبها فكيف احلف
قال ابراهيم ارك دابة واعترض عليها علي بطبك راكبا ثم احلف لهم ان الدابة
التي اعترضت عليها تعي علي بطبك حدثنا الحسن بن عماره عن الحكم بن مجاهد عن بن
عباس قال ما يسرني ان لي معار يص الكلام حمرا لعم حدثنا عبد الله بن حمران قال حدثنا
عوف بن ابي جميلة عن محمد بن سير بن قال حطب علي كرم الله وجهه فقال والله
ما قتلت عثمان وقد كرهت قتله وما امرت وما بهيت قد دل رحل عليه الله اعلم به
فقال له في ذلك قولنا فلما كان في مقام آخر فقال من كان سائلي عن قل عتيان فانه
قوله وانا معه قال بن سير بن هذه كلمة فرسيه ذات وحوه حدثنا ابو داود الطيالسي
قال حدثنا شعيب عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن مسلمة قال قال علي لا اعمل شعري
حتي انتح مصر وارك الصرة كحوف حمار واعرك ادن عما ررك الاديم واسوق العرب
بعضاي قد كرت ذلك لاس عباس فقال ان عليا ليتكلم بالكلام لاتصدروه مصادره
هامة على مثل الطست لاسر وفيها فاي شعربعل حدثنا عن الصحاك بن محمد قال
احبرني اس حريج قال احبرني ان شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن امه
ام كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط وكانت من المهاجرات الاول ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم رخص في الكذب في ثلاث في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب
لامراته والكذب في الحرب حدثنا عبد الله بن الفضل وابو عمر بن سليمان التيمي
عن ابيه قال حدثني يعيم بن ابي هده عن سويد بن عملة ان عليا رضى الله عنه قتل
الريافة ثم نظر الى الارض ثم رفع راسه الى السماء ثم قال صدق الله ورسوله ثم قام
ودخل بيته فاكثر الناس في ذلك فدخلت عليه فقلت يا امير المؤمنين ماذا دلت به
الشيعة منذ اليوم رانت نظرك في الارض ورفعت راسك الى السماء ثم قولك صدق الله
ورسوله اشي عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ام شي رابته فقال هل علي
من ناس ان انظر الى السماء او الى الارض فقلت لا فقال هل علي من ناس ان اقول
صدق الله ورسوله قلت لا قال وفي رحل مكابد حدثنا احمد بن شبيب المصري قال
حدثني ابي عن يونس بن يزيد عن الزهري وعبد الرزاق وهشام بن يوسف عن معمر

عن الزهري قالوا سمعناه يقول ارسلت سو قريظة الي ابي سفيان بن حرب ان اتوا
 فاستمعوا علي بيعة الاسلام والمسلمين ممن ورائهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان
 مواعداً للذي صلى الله عليه وسلم وكان عند عيية حين ارسلت بذلك سو قريظة الي
 الاحزاب الي ابي سفيان واصحابه فاقتل نعيم الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحدثه
 بغيرها وما ارسلت سو قريظة الي الاحزاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل
 امرنا يتم بذلك مقام نعيم بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نعيم لا يكتفم الحديث
 فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم داهياً الي عطمان قال عمر يا رسول الله ما هذا
 الذي قلت ان كان امر من امر الله فامضه وان كان هذا راياً قد رايته من قبل
 نفسك فان تسان بي قريظة اهون من ان تقول شيئاً يوتر عك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بل هذا راي رايته ان الحرب حدة ما ما موي بن اسمعيل وحماح بن المهيال
 قالوا حدثنا ابو عوادة عن ابي مسكين قال كنت عند ابراهيم وامراته نعامه في حاربة
 له ويده مروحة فقال اتهدكم امها لها فلما حرجا من عنده قال علي ما تهديتم فلما انا شهدنا
 بانك جعلت الحاربة لها فقال اما رايتموني اشريت الي المروحة اما قلت لكم اتهدوا امها لها
 وانا عبي المروحة الي كنت اشير اليها حدثنا احمد بن محمد بن سماعة قال حدثني محمد بن
 الحسن عن عمرو بن زر عن الشعبي قال من حلف على يمين لا يستتي فالر والاتم فيها
 علي علمه قال قلت فما تقول في رجل يقول الحيل قال لا ناس بالحيل فيما يحل ويحور واما
 الحيل شيء يتخلص به الرجل من المأثم والحرام ويخرج به الي الحلال فما كان من هذا او
 يحوره ولا ناس واما يكره من ذلك ان يحتال الرجل في حق الرجل حتي يبطله او يحتال بغير
 باطل حتي يموهه او يحتال في شيء حتي يدخل فيه شبهة فاما ما كان علي هذا المييل
 الذي فلما فلا ناس بذلك وهذا كتاب فيه اشياء مما يحتاج الناس اليها في معاملاتهم
 وامورهم وقد روي مالك بن انس عن عبد الحميد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن ابي
 هريرة واني سعيد او عن احدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه استعمل رجلاً
 علي حمار فاداه ثمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل ثمر حمار هكذا فقال
 لا والله يا رسول الله اما احد الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاث قال فلا تفعل مع
 الجمع بالدرهم ثم اشتر بالدرهم ثمرًا هكذا فقد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يشتري الثمر بالدرهم وبها ان يكون الثمر واحداً اكثر من صاحبه ليخرج بذلك فيما
 لا يحل اني ما يحل واهموا ما اراد بذلك الخروج من الاتم الي الحق قال احمد بن عمرو

وقد تكلم اصحابنا في هذا وردوا علي من حالهم فيه وعارضهم بما موه به ليبتل به اطله
وعارة الحق ما بينه مع ما قد قدمته من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
حاء عن اصحابه وهم اذ ثمة المقتدى بهم المطور اليهم والبايعين من بعدهم قال الحصاص
ودكرت قول الله عز وجل اقيموا الصلاة واتوا الزكاة وقول اني نكر رضى الله عنه
لا يعرفوا بين ما جمع الله ومحاهدة المسلمين من مع الزكاة فكان هذا حق وسنة والرسول
صلى الله عليه وسلم انما من احد الزكاة فكان كل عام ولم يسمها في العام مرتين ولا
ثلاثة ولواراد ان يعرض الزكاة في اول كل عام لعرضها ولو شاء ان يحرم على من يقرب
وجوب الزكاة عليه ولم يجب ان يسق من ذلك المال او يهب او يبيع او يقبله الي غيره
لعل فادا قصت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الزكاة في كل عام وقال
المسلمون لا زكاة في مال استعبد حتى يحول عليه الحول واحل الله البيع وحرم الربا
واجمع المسلمون علي ان يد الرجل الخائر الامر علي نفسه مطلقه في ماله يبيع ويهب
و يتصدق ويتق ولا يجمع من ذلك الاسراف علي وجوب الزكاة ولا غيرها لم يحل
لاحد ان يوجب علي المسلمين ما لم يعرضه الله عليهم ولم يسمه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فادا كانت عند رجل عمة ستة اشهر تم اشترى بها اسلا فصارت العمة مائة
وقصها المشتري وملكها تم مضت ستة اشهر احري لم يجب علي واحد منهما زكاة حتى تتم
سنة بمد يوم ثانيا لان مانع كل واحد منهما قد حرج من ملكه بل السنة ولا يجب
عليه فيه الزكاة وما اشترى لم يحل له حوله فان كان واحد منهما تعمد الفرار من
الزكاة فقد اساء وظلم نفسه فيما بوي من هذه البينة السيئة ولا يعبر ذلك شي من حكم
الزكاة ولا يبطل بيته السيئة ببيعه ولا شرائه لانه انما اشترى الشرا الذي قد احله الله
وحرت به احكام الاسلام علي اصله ونازع لذلك يجرح مانع من ملكه فلا يكون عليه
زكاة فيما حرج من ملكه بل حوله الحول ارايت ان كان الذي ناع الاصل هو الذي
بوي الفرار من الزكاة ابوخذ زكاة الاصل انه ملكه مد ستة اشهر اذ تخالف به سنة الزكاة وما فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ام هل يركي العسم وهي اعيرة اذ اوجب زكاة العسم علي اثنين في
عام واحد يجب ركوتها علي المشتري وعلى البايع وادا حال الحول علي الال التي اشترى
فلا بد من وجوب الزكاة فيها فيكون علي البايع زكاة مانع وزكاة ما اشترى في عام
واحد ولم يملك قط الا احدهما وانما صار لكل واحد منهما مال الاخر ارايت من كان له
مال كثير فاحب ان لا يجب فيه الزكاة واشترى به صبعة يستعها قبل وجوب الزكاة

عليه وقبل الحول فررع الصبغة فاحرحت ورعا كثيرا وحال عليه الحول مد كان
ملك المال ايركي المال ونعطي عن الصبغة فتحب عليه ركوة الصبغة وركوة ثوبا
الذي اشترأها به ويجب علي البائع ايضا ركوة التمس ولا يصرف ركوة مال واحد
علي رحلين في كل سنة اذ ان رعم ان ذلك لازم عليه لانه اشترى الصبغة وارا
من الركوة فقد حرج عن قول المسلمين جميعا وحمل رحال لم يملك قط الا مال واحد
يركي في عام مابين فادا كان لا يكون عليه الا احدي الركوتين فاي الركوة اولى به
اركوة ماهو في ملكه ام زكوة ماقد حرج من ملكه وصارت ركوته واحدة على غيره
ارابت الصم التي ناعها نال قبل الحول وارا من الركوة اتحب عليه ركوتها في كل عام
ماقيت الصم هذه صم قد اوحى الله فيها الركاة علي اثنين في كل عام اذ ان لم يجب
عليه ركوتها من الثاني والزكوة لا يجب للحول الاول الا بتمامه ولا الثاني الا مثل ذلك وكلاهما
لم يتم وفي في ملكه ثم حمل بعض هذا اولى من بعض ومئة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا توجب الركوة الا في كل عام قال الحصاب وحدثنا عيسى ابن امان قال
حدثنا ابراهيم ابن سعيد العوفي عن ابن شهاب الزهري قال لم يلعنا ان انا بكر وعمر
رضي الله عنهما كانا ياخذان الزكاة والصدقة مشاء ولكهما كانا يتبعان عليهما في الحصب
والخشب والسمن والعجب ولا يصحماها اهلها ولا يؤخذ من احدهما عن كل عام لان احدهما كذلك
كان امر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف حال من اوجب الركوة في اول عام سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما هذا فعليه فلا اثر له ام بقياس شي مما عمل به المسلمون
فلا قياس له في ذلك فكيف يحالف رجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اجمع
عليه المسلمون برأى ولا مذهب ارايت رجلا يصدق بمال علي رجل قبل وقت الحج ودقعة الية
واملكه المتصدق عليه وهو يريد الهار من وجوب الحج هل يجب الحج علي الذي تصدق بالمال عليه
وهل يكون به موصرا او هل يجوز الصدقة او يكون باطلا فان كانت الصدقة باطلة لما اراد العار من
الحج امرات عدا فصل عن يخدمه فاعتقه وارا من ان يجب عليه الحج هل يجوز عتقه فان حار
العنق فما الذي اطل الصدقة وان حارت الصدقة فوجب بذلك المال على المتصدق به فكيف
يجب الحج علي المتصدق وهو مال واحد لا مال رجلين يجب به الحج علي اثنين ارايت
ان تزوج بماله امرأة قبل وجوب الحج يريد بذلك ان لا يجب عليه الحج ايبكون نكاحها
حايضا ويحل له فوجها او يكون النكاح باطلا لا يحل به المرح ارايت ان اشترى بالمال
قبل وقت الحج وقبل وقت الركوة حاربه فاعتقها وتزوجها يريد بذلك العار

من وحبوب الخ ومن وحبوب الزكوة هل يجوز الشراء والعق والسكاح فان حار ذلك
فكيف يحب عليه الزكوة والخ وقد صار محتاحا لنحل له الصدقة او يبطل ذلك
كله فان رعم ان ذلك يبطل فقد احل الله البيع واد بالعق واحل السكاح فقد
اناهذا في الشراء والعق والسكاح الامر على وجه الوحد الذي احله الله
لغيره فكيف لا يجوز له من ذلك ما يجوز لغيره لاحل انه نوي في ذلك بنية لا يسعى له هل
اتاك اتران من نوي هذا حرام عليه البيع والشراء والعق الذي اباحه الله للمسلمين او
بلغك ان احدا من السلف الصالحين اطل مثل هذا يما او عتقا او نكاحا او حاك في
كتاب اوسمة او اتر احد من الصالحين ان هذا قد هيء له او كرم له فعله فصلا عن ان
يبطل به رعه وعتقه ونكاحه فانا لا نفعل ذلك وانما كرمها له هذه البنية برايا وقد هيء الله
تعالى في كتابه عن نعيم صرار المرأة في تطويل العدة عليها قال الله تعالى واذا
طلقتن النساء فلهن اهلن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن
صرارا لتعتدوا ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتحدوا آيات الله هروا قال الحصار
حدثنا حرير عن منصور عن ابي الصفي عن مسروق في قوله ولا تمسكوهن صرارا
لتعتدوا قال يطلقها حتي اذا كادت ان تنقضي عدتها ارتفعها ولا يريد امساكها
فيحسها يريد بذلك الاصرار وذلك الذي يتحد آيات الله هروا ثم اجمع المسلمون
لاحلاف بينهم على ان رحمته لا سطل وان حكمه في الرجعة حكم من راجع للرجعة
والامساك لا يريد الاصرار فيما يحب عليه من الحق وما يحب على المرأة في العدة
الا ان هذا اتم فيما نوي من الاصرار ومخالفته التي هي الله عنه من تعمد
التطويل عليها في العدة من غير رعه منه في امساكها فاذا كان من اتي في هذا
ما قد هيء الله عنه في كتابه وصيره به طالما لمسه وكان متحدا لايات الله هروا
لا سطل شي من ذلك رحمته لانه اتي بالرجعة على الوجه الذي هو سنة وحرث به
احكام المسامحة في ذلك فلم يبطاها ما وحب عليه من الاتم فيما نوي من
الاصرار ممن اتي ما لم يات به في كتاب الله ولا سنة بل كرهها للرجل ان يوبه
او يعتمده راسا اخرى ان لا يعير بيته حكما من احكام الله ولا يريل شي عن
موضعه وكذلك الخالع قال الله تعالى ولا يحل لكم ان تاحدوا مما اتيتهمون شيئا الا ان يادن
بما حشة فان اتى المرأة بما حشة مينة ولم يحس عليها ان لا تقيم حدودا بها مرض الله
عليها من معاصرة زوجها بعضا لتذهب بعض ما اتاها حتي احتلمت منه كان آتما

عاما فيما كان منه داخلا فيما قد حي عنه وكان الخلع ماصيا لا يبرد ولا يبطل
ويحكم للرجل عايتها بما اقتدت به منه وان كان طالما آتعا لانا لو اطلما المال عنها
طال الملاق الذي طلمها وصار يملك رحمتها ان كان اوضح بالطلاق وانما اقتدت
منه ائمن فلما اوقعها بالطلاق نانا وحب المال للرجل في الحكم وياتم بما دخل فيه
فادا كان ما بهي الله عنه في كتابه اذا اذاه رجل من طريق يحب به حكم من
احكام الله في ورقة او رخصة او فدية مصي الحكم ولم يبطله ما تمعد فيه من الماتم
فكيف يبطل البيع والعنق والشرء والكاح سيمه ولم نانا في كتاب الله ولا سنة
سيمه انه يا عنها واما قوله لو اراد الله ان خير الحيلة في ذلك ما اوجه بهي ما اوحى
الركوه وعبرها فقال بهي الله تعالى عن حطة في عدتها تم رخص فيما توصل
من معرفة المراه لا يرد الرجل من ترويحها اذا نقصت عدتها الي ما توصل اليه المقصد
للحطة فقال لاحياح عليكم فيما عرضتم به من حطة الساء او اكستم في انفسكم
الي قوله معروفنا قالت العلماء تعرض لها ما يحب من ترويحها وهي في العدة ولا يقصد
الحطة فقد نها الله تعالى من الحطة واحل البيع الحيلة التي توصل بها الي مثل ما توصل
اليه بالحطة فذلك اوحى الله الركوه في الحول واحل البيع والترا والصدقة والحق قبل
الحول او بعد الحول فليس يبطل من احكام الله تعالى التي احلها بية او اما رجل كرهاها
له وليس عدنا فيما كرهاها من ذلك اترولا سنة ولو اراد الله ان يحرم عليه احراح ذلك من
ما كرهه قبل الحول لحرمه وما كان ريك سينا وكذلك السعر من صار مسافرا فقد احل
الله له ان يعطر ونقصي وقدس رسول الله صلى الله عليه وسلم المعطير بقول الله فمن كان
ممسك مريضا وعليه سفر فعدة من ايام اخر

اثرأبته من حرج في شهر رمضان من بغداد الى مكة ارد ان يحل له الافطار ان يكون
مسافرا فقد عم الله المسافرين بالرحص في الافطار ومن حرج ايحل له العطر اذا كان
من يخرج يطالب امرأه معصية او امرأ لا يحل طلمه اسوا الا به واخرى لا يحل له
العطرا اراهم امرأة حرحت في عدتها مسافره وقد قال الله عز وجل وان الله راكم
لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ائمن بفاحشة مبينة فحرحت في عدتها وعصت
ربها فصارت مسافرة فانا علمنا رمضان ايحل لها ان يعطر وتقتضي وهل بهي الصلاة وقد
حرحت ائمه عاصية لربها وان كان هذا يحل ايها وقد بهي الله في كتابه عن الحروح فحرحت
ولم يمه الله عن الحروح الا انه اوي في حروح ما كرها له راذا احرى ان يهجره مسافرا

وتعمل له ما يعمل للمسلمين وقد هم الله المسافرين بالرحضة نعت عبدنا من نوى
 بية سيئة ولم يوها من ادعي ان الرحضة حاصة فليات علي ذلك برهان من الكتاب
 او السة او اثر عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم براهه او قياس يعقل فانه غير
 واحد شيئا من ذلك فاما المظافة ثلاثا في المرض يرت ما كانت في العدة وان عثمان
 ورثها بعد انقضاء العدة مما يشبه المظافة ثلاثا من هذا اراد عبد الرحمن بن عوف
 هل هو يتهم على ان يكون نوي الفرار من كتاب الله هو عبدنا غير متهم في ذلك فان
 ما اوجب المسلمون الميراث للمظافة في المرض نوي روحها الفرار او لم يو لان حال
 المريض في ماله فيما بينه وبين ورثته كحال المحجور عليه وكذلك من سافر في
 رمضان لا يريد الفرار من الصيام او وهب مالا من ماله يريد الفرار من الزكاة والحج او
 باع املا بقر او بعث لا يريد الفرار من الزكاة يبطل ما صنعوا بغير بية ويكون
 الحكم عليهم وعلى من نوي في ذلك بية سيئة سواء فان كان هذا عاما فيمن نوي
 ويمن لم يو فليست لمسافر ان يمرض في شهر رمضان ولا لاحد ان يهب مالا ولا
 يبعقه وان كان هذا عمدا من يحالها على من نوي بية سيئة دون من لم يو فكيف نقسه
 بالمظافة في المرض الذي يرت امرانه نوي الفرار او لم سو اما الحجة ان يحد حكما
 من احكام الاسلام ماص على اهله اتاه رجل من وجهه ونوي فيه بية سيئة لولا تلك
 الية حل له ذلك فاطلقت سيئة تلك فله حتي لزمه نقسه في الحكم وابطاله وان
 وحد هذا في شي من احكام الاسلام ما وجدته في سنة فائمه او اثر تحتج عليه
 فهو له حجة وليس واحد ذلك في حكم من احكام المسلمين فاما اذا كان الحكم
 فيمن نوي او فيمن لم ، وواحد فليست فيه حجة وكذلك الاقرار للوارث فيما
 له وبين ورثته كالمحجور عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية
 لورث فقام الاقرار بالوصية وبطل نوي في ذلك شيئا او لم سو وهكذا المولي عنه
 والمحجور عليه للمعاد ولا يجوز اقرارهما وكذلك المريض اما بطل اقراره لورثته
 بالتمه ولكن الرجل الصالح التي غير متهم علي ان يقر باطل ولا يبر من حق
 ولا يحل ان يطلق ذلك به ولكنه حصر عليه بالمرض فيما له وبين ورثته فخرى
 انكم بذلك عليه ان لا يجوز وصية له ولا اقراره متهما كان او غير متهم وليس
 هذه الحجة في ابطال حكم اقراره بل الامر فيه من وجهه به نواها واما قوله ان
 اهل الست حسوا الصلح يوم الست واحد يوم الاحد فانه ان كان حسه
 يوم الست غير محرم عليهم لم يكونوا استدوا في الست وقد رعت اهد اعتدوا
 في الست فان رعت ان عداوتهم في العت اهد صنعوا فيه شيئا كان حلالا لهم فيه
 وانهم عوقبوا على انهم نوا ان يأخذوه في الموت الذي احل لهم احده به فذلك حجة

فهات ههنا عندك بهذا اثر اوتو هان قال فان الله احبنا انهم اعندوا في السبت والله ندي
 من اتى ما حرم الله عليه واما قولك في اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فاعوها واكلوا
 اثمها مهمل رايت احدا رخص للمسلمين في بيع الجمر والحارير والمائة فصححها عليه
 وهل حرم بيع الشحوم على اليهود من قبل بيه بروها ولولم يوداك كان بيعها لهم حلالا
 الا ان يبيعها على اليهود حراما بوي داك سيما اولم يوداك وكذلك همة المال قبل وحب
 الزكوة بية محرمه بوي صاحبها بالهرار اولم يوداك والالتحجته ان يدل الامر على محرم البية
 الا من قبل بية واما صاحبها انما كانت هذه حجة انه لو احل قوم للمسلمين بيع الجمر
 والحارير واما هذا فله رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما اوصاه به من بيع الجمر
 بعد تحريمها بهذا منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما اتى به من بيع حلال ولا يصدق
 حلال فيما حرت احكام الاسلام احاربه ترعم انه حرام من قبل الية ولكن ايكراه
 لرحل ان يعتمد الحلة في ابطال الزكوة وفي ابطال السمعة وما اشتهر داك ويحاف ان
 يعمل ان يكون اتقا لاه يعتمد الاصرار من كانت الصدقة تحب له حين احتمال لان لا تحب
 وتعتمد الصبر من كانت السمعة تحب حين احتمال لئلا تحب بغيره لك له ويحاف ان
 يكون اتقا كما ياتم الذي راجع يعتمد بذلك اصرار المرأة فاما ما كان من بيع
 اوتو را اوتو من حلف بها رحل لم يكن واجبة عليه لله الا بما ادخله نفسه فيه وبه
 لا يكره له ان يقر بيه داك بما يحرم عليه ما احل له ويحالف للمخرج من المال تم بكل
 حيلة حتى لا يدخل في ربا ولا في امر حرم عاه حتى لا يجب عليه بما ادخل نفسه فيه
 مما لم يكن واحدا عليه شي لا بد ذلك مما هو دمع عن نراص وليس فيه ظلم لاحد
 ولا احتيال لاسر او حمة الله حتى لا يجب كما يري الله عز وجل من حطة المرأة التي
 في عدتها ورحص في الاحتيال بما يوصل الى معرفته المرأة بما يريد من ترويحها حتى
 لا يسفه نفسها كما رصاص بالخطه لانه لم يكن في ذلك ظلم لاحد ولا تعمد لاشاء به ولا
 لدمع حتى كان يحب له حتى لا يحب وكذلك النوع والائن لانس الاحتيال في ذلك
 فهو فياس الخطه والمده مع ما جاء به من الآت وقال الحماص حذبا على من عليه عن
 ايوب عن محمد بن سيرين ان عمه الرحمن بن عوف او الرير والا احمد انه توقف عليهما
 ادراهما فاحد الطيب وبعطى الحمت فقال لا تفعلوا ولكن اخرج الي المقع او الى السوق
 فاستري داه اوتو واعجل ماشئت فاذا اشتريته ومعه كان لك معه كفى شئت
 واهصر ماشئت وحداي فقد شئت فهذا عمر قد احوال له في ان يرجع اليه ما كان
 دراهمه ثار بوي دراهم حمار هي اول مراه احار ذلك وكذلك يقول اما من الحرام
 اي الخلف ولا حلف في داه لاحد انما يبيع شيئا حلالا عن نراص ويحدثا غير واحد عن
 ابن عون عن ابن سيرين قال ان ابا علي من اراد ان يربي وناسي وحدثا بر بن هرون

وليس عبد التاجر متاع ببيعة اياه (الخيلة في ذلك) قال احمد بن عمر ان كان
لارجل الذي يطلب المعاملة صيعة او دار او دأعرا من الماحر المال الذي يباح اليه
وقصها التاجر منه تم ناعها اياه ورجح عليه في ذلك مما يتراضيان عليه من الربح فهذا
حائز قلت فان لم يكن له صيعة ولا دار قال فان كان له مملوك او متاع فاستري ذلك منه
الماحر وقصه تم ناعه اياه فلا بأس بذلك قلت فان طلب منه مائة دينار فباعه
ثوباً باربعين ديناراً تم افرصه ستين ديناراً قال لا بأس بذلك قلت فان افرصه اولاً
ستين ديناراً تم راءه الثوب باربعين ديناراً قال لا أحب هذا لانه فرص حر مبيعة
قلت فان تولي هذه المعاملة مملوك التاجر تم كتب الماحر علي الرجل كتاباً بالمال
باسمه قال لا بأس بذلك قلت فان قال الماحر احتاج الي متاع بمائة دينار واربحك
في ذلك ٥٠ ديناراً وليس عبد الماحر مباح وكان للرجل الذي يراد المعاملة مملوك يساوي
عشرين ديناراً ولم يأمس الماحر ان يشري المملوك منه بمائة دينار ويدفع اليه الدينار
و يقي المملوك في بيته مال يشتره منه بعشرين ديناراً او اول منه ويقصه تم يبيعه
من الرجل ثلاثين ديناراً ويقصه منه ويسلم اليه تم يشتره منه ثوباً بعشرين ديناراً
ويقصه منه تم يبيعه ٤٠ ثوباً ديناراً بثلثي ذلك خمسة مرات حتى يصير له علي
الرجل مائة وخمسين ديناراً ويكون قد وصل الي الرجل مائة دينار قلت او تري هذا
حائزاً قال نعم هذا حائز ما لم يكن علي مواصلة بينهما فيقول اشري منك عندك
هذا بعشرين ديناراً علي ان ابيعه منك قال لا يقول ذلك عند البيع قلت ارات
ان طلب من الماحر عشرة الاف دينار وقال التاجر ان يدان تكون الصيعة بيدي
واربح عليك خمسة الاف دينار فان يبيعه التاجر شيئاً بخمسة الاف دينار ويدفعه
اليه اما تو با وما عير ذلك تم يشتري منه الماحر صيعة عشرة الاف دينار ويدفعها
اليه ونكس عليه والعشرة الاف ديناراً بخمسة الاف ديناراً التي له عليه فيكون عليه خمسة
عشر الف ديناراً و قد اداه في رد عليه هذه الخمسة عشر الف ديناراً و قد اعياه الصيعة فالت طالب من

الناحر معاملة نائف دينار علي ان يكون لنا نحر عليه دينار كيف الوحه به ذلك قال يشتري
منه الناحر دارة نائف درهم ويقصها تم يبيعها منه مائة دينار الي مئة ويكتب عليه
بذلك كتابا

❦ باب السع والشراء ❦

الرجل يعامل الرجل فيسعه المباع الى احل هل يجوز له ان يشتريه نائف مما
باعه منه قبل ان يقص منه قال لا قلت وما الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان احدث
المشتري في ثوب من هذا المتاع حدثا يكون ذلك عيبا فيه ونقصانا من قيمته جاز له
ان يشتريه ذلك نائف مما باعه منه قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان احد
المشتري تو نا من هذا المتاع تم باعه منه الباقي من الثمن الذي اشتراه فلا بأس بذلك
قلت فان كان الذي باعه الناحر رفيقا اودوانا او حوهر لا يمكن ان يحس منه شيئا قال
يبيعه الماجر مع هذا تو نا او علما غيره فياخذ الرجل ذلك الثوب او العلف ويبيع
الباقى من الناحر نائف من الثمن الذي اشتراه منه قلت في هذا غير هذا قال نعم
ان وهب المشتري ما اشتراه من التاجر لولد له او لعص من يثق به وقص
ذلك الموهوب له تم باعه من الناحر الموهوب له ثمن قليل فلا بأس بذلك قال وان باعه حوهر
نايف دينار الي مئة حازله ان يشتري به انا نحر مئة ثمان مائة دينار وثوب او عرض
غير الثوب

❦ باب في البيع والشراء قال ابو بكر ❦

فانقول في رجل له صيغة اراد ان يبيعها من رجل وليس بمكة ان يسلمها الى المشتري فاراد حيلة
علي انه ان امكه تسليمها الى المشتري سلمها له والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري
ان ياحده بان يسلمها اليه قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري ان الباع قد
باع هذه الصيغة وهي في يد رجل قد عصه اياها وتعد عليه الباع بذلك وانا
ليست في يده يوم باعه اياها تم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب به قبض الصيغة
ويقر الباع بقص الثمن فان قدر على تسليمها والارد الثمن على المشتري رجل
اراد ان يشتري دارا من رجل وهو لا يعلم انها للذي يبيعه اياها ولا يامن ان
يقيم رجل بنة رور يشهدون انها له فياخذها كيف الحيلة ان يتوثق قال يدس رجلا
عريا يشتريها له منه من هذا الباع ويكتب العريب الذي لا يعرف الشراء باسمه تم
يشهده المشتري انه قد اجرها من هذا الرجل الذي امره بالشراء كل مئة شيء معلوم
ويدفعها اليه بمصرة الشهود ثم يشهد له شهودا غيرهم في كتاب الشراء عدولا انه اشتري هذه

الدار له بأمره وماله فان جاء اسنان يدعي فيها دعوي لا يكون الذي هي في يده
 خصما له قلت في هذا غير الاحارء قال نعم ان وكله بالاحتياط بها او عمرتها او
 استعمالها واشتد على ذلك و يسلمها اليه بحبرة اليهود لم يكن هذا الرجل حصصا
 للمدعي ان ادعاه رجل اراد ان يشتري دارا من رجل ولم يامن ان
 يكون البايع قد تصدق على بعض ولدها او اخاها اليه والي غيره ما الخيلة في ذلك
 والتوثيق له قال يكتب الشراء على الرجل ويكتب التسليم وصان الدرك على من يتوهم
 انه الخاها اليه قلت في هذا غير هذا قال نعم يكتب الشراء باسم رجل عربي مجهول
 ويوكله الاجبي بالدار بحضرة اليهود و يسلمها اليه ويشهد له في كتاب الشراء انه
 اشتراها له بأمره وماله فلا يكون بيده وبين احد فيها حصومه قلت رجل له داران
 واراد بيع احدهما فاراد رجل ان يشتريها منه علي انها ان استحققت منه رجع في الدار
 الاخرى وكتب له بماله ما الخيلة في ذلك قال يشتري منه هذا المشتري الدار الاخرى
 التي ليس يريد بيعها ويقصصها منه تم يشتري منه تلك الدار التي يريد بيعها ملك
 الدار و يسلمها اليه ويقض منه تلك الدار التي اتاسعها آخو هذه الدار التي سلمها
 اليه فان استحققت هذه الدار من يد المشتري رجع في الدار الاخرى فاحدهما قلت
 رجل اراد ان يشتري دارا او حارية من رجل والبايع عربي ولم يامن المشتري
 ان يستحق ما يشتريه من يده فبذهب ماله فقال البايع انا اؤيم لك رجلا يصون
 الدرك واوكله في حصومتك وفي عيب ان وحدته فيما تشتريه مني لم يامن المشتري
 ان يوكله تم يخرجه من الوكالة ما الخيلة في الثقة بها قال ابو بكر يكون الصامن هو الذي
 يتولي البيع من هذا المشتري و يعلم العربي السع ويخرجه ويصون الدرك عن هذا البايع
 فيصح ذلك للمشتري فيا من ما يحاج ان شاء الله تعالى قلت رجل اراد ان يشتري
 دارا من رجل ولم يامن ان يكون البايع قد احدث فيها حدثا قل ان يبيعه اياها فاراد
 ان استحققت عليه بعد ان يشتريها ان يرجع علي البايع يصعب التمن و يكون ذلك له حلالا ما
 الخيلة في ذلك قال ابو بكر ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فان استحققت رجع مائتي دينار
 قال يبيع المشتري من البايع ثوبا بمائة دينار ثم يشتري الدار منه بمائة دينار يدفعها اليه و بالمائة
 دينار التي هي ثمن التوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري
 بهذه المائتين دينار قلت رجل اراد ان يشتري من صير في دراهم مائة دينار وليس
 عند الصير في الا خمس مائة درهم ما الخيلة في ذلك قال يشتري منه الخمس مائة مائة مائة
 و تقايصان تم يقرض الصير في الخمس مائة درهم ثم يشتريها منه فيعمل ذلك مرارا حتى
 تنال المائة دينار للصير ويكون له علي الصير في الدراهم التي تجعل عليه بالمرض
 قال رجل قال لرجل اشتر هذه الدار بمائة دينار حتى اشترى بها مائة دينار

وعتبر من ديارا لم يامن المامور ان يشتريها بمائة دينار وقد والّا دار ولا يشتريها
 منه بالخيلة في ذلك فان ابو بكر يشتري المامور هذه الدار من صاحبها بمائة
 دينار على انه بالخيار تسلاية ايام فيها وتقصها منه ثم يخرج الامر الى المامور
 ويقول له قد اشتريت منك هذه الدار بمائة وعشرين ديناراً فيقول له المامور هي لك
 بذلك فيلزم الامر الدار بمائة وعشرين ديناراً ويحب الى الذي كان بالخيار ويقول المامور للامر
 قد اوهنتها لك وان بدا للامر ولم يطلبها من المشتري كان للمشتري ردها بالخيار فلت
 رجل اراد ان يبيع من رجل داراً او حارة او غير ذلك ويبرا من كل عيب الاسرقة
 او حرقة قلم يامن ان يردّها عليه المشتري ويقول لم اسم العيوب عيباً ولم يصع
 يده عليها ما الخيلة في ذلك ذلك بامر النافع رجلاً عربياً لا يعرف وبيع ذلك من
 هذا المشتري على ان مولى الحارة او رب ذلك الشيء صام لما ادرك المشتري في ذلك
 من درك او من سرقة او من حرقة ويخرج العرب فلا يكون للمشتري حصومة في ذلك
 العيب على مالك ذلك المبيع فلت مثل في هذا شيء عار هذا قال نعم ان اشهد المشتري
 على نفسه انه تصدق بها علي بعض ولده او على غيره وقصده منه الذي تصدق به عليه
 ثم يكن بيده وبين النافع حصومة في ذلك رجل له عدد دنانير له في الحارة فاشترى
 العدد نفسه من مولاه والمولى في يد العدد اموال ودنانير باسمه فاراد العدد من مولاه
 ان يشهد له بأنه باعه نفسه بمئة مائة المولى من بعد ذلك من الافرار له البيع كيف
 الخيلة للعدد في التوثيق قال ابو بكر يشهد العدد في السر للرجل في السر شيء فان المال
 الذي في يده هو له وولدون تمتشبه به ذلك ان ذلك اولاه وان وفي المولى بالاشهاد
 له انه قد باعه نفسه ومقص منه الممن وفي له العدد وامر ذلك الرجل بالافرار بما
 كان اقر له بالمولاه وان لم يبعه المولى جاء ذلك الرجل فطالب بهذا المال حتى يصح
 الامر لهما جميعاً ونصف كل واحد منهما صاحبه فلت وان كان المولى هو الذي
 يخاف ان لا يبي له انه كيف الخيلة في ذلك والده يرد منه ان يس الى المولى بالافرار
 هو ان يشهد المولى الشهود في السراية ودفع العدد من رجل يتق به تمتشبه به عدد ذلك
 به قد اعه نفسه ومقص منه الممن وان وفي له العدد بالافرار وفي له المولى واشهد
 على ذلك الرجل الذي كان يشهد به يبيع العدد ان العدد حر وانه لا سمل له عابه
 فان لم يبع العدد للمولى جاء ذلك الرجل فطالب العدد حتى يه نصف كل واحد منهما
 من صاحبه رجل اراد ان يبيع حاربه له من رجل علي ان يعقها وخاف ان يبيعها
 لمشتري من اشترط ذلك عليه في المبيع مسد البيع ما الخيلة في ذلك قال ابو بكر يقول النافع
 للمشتري اشهد عي نفسك انك اذا اشتريت هذه الحارة فهي حرة فان قال المشتري
 اني اكره ان اعقها ولا يتيكي وطؤها ولا استعملها بالخيلة لها ان يشهد المشتري على نفسه انه

انه متى اشتريت هذه الحارية فهي حرة ، موقى ولا ، قى الا بعد موتها ، وانت بهذا يصح في قول اصحابنا فمن حالها اليس يقول هذا القول لا عمل شيئاً لانه اعتق ما لم يملك ودير ما لم يملك قال فان اشهد هذا المشتري علي نفسه انه اشترى هذه الحارية من فلان وانه دبرها بعد ما ملكها وحنها حرة بعد وفاته لزمه هذا الاقرار اذا استراها ونقول محصورة النافع اذا اشترتها فهي حرة بعد موقى تم سماعها فان اعياها حديثه الحارية بما اشهد علي نفسه من الدبير قلت قال مولاها اني لا امان ان ابيعها ولعل الحاكم ان يذهب الي بيع المدر قاريه حيلة لا تقدر علي سماعها ولان امر المتسترى واشهد علي نفسه انه قد اشترى هذه الحارية وابها قد ولدت منه ولداً تم مات فتصير هذه ام ولد له لا تقدر علي بيعها تم بيعها منه بمائة بعد ذلك قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم قال اذا اراد ان يبيعها لزمه بمائة دينار اعيا ثمانتي دينار فدر بد عاينه في التحن مائة دينار اشهد عليه انه يقصص منه مائة دينار وبقى له مائة فنقول اذا اشترىها ما مي فاشهدت بها لها من ابها ام ولد لك حتي لا تقدر علي بيعها اترائك من المائة دينار الداية لي عليك فادفع هذا حار ذلك فان قال المشتري لاني ناسيع في هداً وال فيتراضيان جميعاً برحل يكون ايهما يتولي بيع هذه الحارية من هذا المشتري ثمانتي دينار فيدفعها الي المولى اذا اشراها فوفق لها بما شرط لها اراء من الداني في الرجل نكتب الي الرجل وهو في مدة غير المدة التي هو فيها يامره ان يشتري له متاعاً يرضه له وبعده الرجل المكوب اليه متاع من ذلك الصنف لنفسه او لغيره وهذا امره صاحبه ريعه ما الحيلة ان يصير المتاع الرجل الذي كتب اليه ول ابو بكر يبيع المتاع بضعاً مائة من يثق به فيدفعه اليه تم يشتري منه الرجل الذي كتب اليه فيجوز ذلك قلت مما نقول في السماسرة انكره لهم ما احدونه من الاخره علي شراء المتاع قال نعم قلت كيف الحيلة حتي يطيب لهم ذلك قال يشتري الرجل منه المتاع لنفسه ويقصصه تم يبيعه ممن يريد ان يتري ذلك ويربح فيه بقدر الكرا الذي ياحده قلت فان كان هذا الرجل يبعث اليه التجار بالاموال ليستري بها لهم المتاع الاخره وهم عيب عنه وكيف يبيع ذلك منهم وهل في هذا حيلة حتي يطيب له ما ياحده ول ان اشترى لنفسه متاعاً مائة دينار تم باعه ممن يثق به رياده ديناراً ودينارين بقدر ما يريد ياحده من الاخره ويدفعه الي المشتري تم اشتراه منه الماخر الذي بعث اليه بالمال بالتمن الذي باعه فلا بأس بذلك وقال ابو بكر وفي بيع الحارية للعتق حيلة غير ما ذكرنا قلت وما هي قال يقول للذي يشتريها قبل ان يشتريها انه كان يملك هذه الحارية وبه ادتها ويشهد بذلك علي نفسه ان يقول محصورة شهود رين اني اذا اشترت هذه الحارية فهي حرة تم يشترها ما ذهب من يخالها الي انها لا يعتق له بقوله ان اشتريتها فهي حرة وفي

الحارية التي يريدان استئجارها على ان لا يبحرهما من مالكة حيلة احري بقران مولاهما التي هي في يده قد كان باعها من ان اولاهما او غيره ممن شق به المولى بعد شهر ما يشهد بذلك على نفسه وتكون الشهادة في رخصة المولى الذي يريد ان يبعها تم يشتريها هو من مولاهما فيملكها بعد الشراء فان راب المولى منه رتب فيها دفع الرخصة الى الرجل الذي امر به كان اشتراها فله وادا قام البينة على امره لمدا كان اولى بشراء الحارة منه واحدها منه قلت رجل اراد ان تشتري حارة ولا يلزمه اشتراها قال الحيلة في ذلك ان يروحها الداع من رجل هل ان يبعها ولا يدخلها الروح تم يبيعها من الرجل الذي يريد شراها فمقصها المشتري ولها روح وروحها عليه حرام تم يطلونها الروح بعد ذلك فلا يكون علي المشتري استبراء قلت فان انا الداع ان يروحها من رجل تم يبيعها قال لا يترحم هذا المشتري ويدفع الثمن ولا يمتصها تم يروحها المشتري من عدله او غيره تم يمتصها بعد الترويج تم يطلونها ذلك العدد بعد ذلك فلا يكون علي المشتري استبراء فان حاف المشتري ان لا يطلونها الروح قال يروحها منه على ان امرها في طلائها الى المولى كل مائة في يد المولى ان يروحها فاذا تروحها اياه على هذا كان طلائها في يد المولى رجل امر رجلا ان يشتاع له صيغة او دارا او غير ذلك فاراد الوكيل ان يكون التمس عليه للمابع الى اجل ويكون التمس له حالا علي امره باحده منه والمابع يحسمه الى ذلك قال ابو بكر الحيلة له في ذلك ان يشتري الوكيل الشيء بالتمس الذي يريد ان يشتريه فاذا تواخا البع وحس التمس للمابع على الوكيل ووحس الوكيل التمس على الامر باحده منه تم يوحس المابع الوكيل التمس الى الاحل الذي اتفقا عليه فيحور الماحيل للوكيل ويكون للوكيل ان ياحد الامر بالتمس حالا الساعة ولا يكون الماحيل للمابع باحدا الامر الا ترى ان الداع لو امر الوكيل او وهبه له كان للوكيل ان ياحد الامر التمس فيكون له بذلك الماحيل قلت ارايت رجلا اراد ان يبيع دارا له او صيغة او حارية من رجل ولم يمس ان يرد ذلك المشتري عليه بعيب فاراد التوثيق في ذلك قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر المشتري بعد ما يشتري ذلك الشيء ان ذلك الشيء قد حرج من مالكة اني مالك غيره اما سمع او سمع وصدقة فاذا اقر بذلك لم يكن له ان يرد ذلك بعيب

❦ باب في الوديعة ❦

رجل له مال علي رجل او وديعة عند رجل وعليه ديون اقرب وهو مستتر فاراد ان يوكل وكيل في ماله ووديعة فلا يكون امره ان يتنوا علي هذا الوكيل وامواله او كان القاصي لا قال وكالة الرجل الا في ماله وعليه كيف الحيلة في

ذلك قال ابو بكر الحلي في ذلك ان يقر المالك الذي له علي الرجل لرجل شق به
او يقر ان تلك الوديعة لرجل وان اسمه في ذلك عارية فيوكل الذي يقر له بالمال
بتمض ذلك وبقبضه فيه مقام نفسه مادام فعل ذلك كان للمقر له ان يضمن ذلك ولا
يكون لاحد من عرماه ذلك الرجل ان يثبت عايه الدين الذي له علي المقر قلت
وكذلك ان كانت الا وال علي افوام او ودايع عند قوم قال فاسبيل فيها هكذا ان يقر
بها الرجل و يشهد له بذلك ويوكل نفسه ويؤد كذا على ما يكتب الكتاب به رجل امر
رجلا ان يشري له صبيعه فقال المايح لا امر اني تمتعت التمن من مال المشتري له لاني
لا امن ان يقول لم امر هذا ان تشتريها لي ويخلف علي ذلك فياخذ التمن مني قال
الوجه في ذلك ان يكتب الشرا هذا ما اشترى فلان فلان امره ولا يكتب بماله ثم يقول
في موضع فقص التمن وقص فلان من فلان جميع التمن ولا يقول من مال فلان
ثم يقر المشتري بعد ذلك انه اسما تقدم التمن من فلان فلان الامر ويوكل الامر
بالحمومة في الدرك والى من وكالة موكله قلت فان دل المأمور استامن ان يرجع الامر
علي التمن او يحمده ان يكون امري بالشراء له فاريد ان ابرا من المال ويكون
دفع التمن من مال الامر قال فهذا لا يلزم لانه ان مال دفع التمن من مال
الامر كان الامر ان يحمده امره ويرجع بذلك ان شاء علي المأمور وان شاء علي المايح
قلت فهل في هذا حيلة حتى يكون التمن امنا دفعه من مال الامر ولا يكون على الامر
ولا على الداع في ذلك رجوع للامر قال معول في الشرى في موضع قصص التمن وقص
فلان من فلان جميع التمن وهو كذا وكذا ولا يقول من مال من هو وامه ذلك
ثم يقر المشتري في اخر كتاب الشراء اقرارا به ان الامر فلان دفع جميع التمن الي المايح
اداء عنه وانه انما يكتب المايح في الشراء انه قص التمن من فلان المأمور هذا را ان يرجع عايه
امرا تمن فيكون هذا قول المأمور والمشتري فاذا امر بهذا المشتري حار اقراره قصص التمن
من مال الامر فلا يكون للمأمور علي الامر الصحة ولا يكون للامر علي المأمور رجوع
بالتمن لانه انما يقر انه دفعه من مال المأمور ولا يكون علي المايح في ذلك شيء فارجو
ان يكون في ذلك سلامة للقوم ويوكل المأمور الامر بالرجوع بالدرك ويؤد كذا وكالة
بذلك قلت ويجوز هذا وقد اقر الامر في كتاب الشراء انه هو الذي دفع التمن
ويكتب بحور ان يقر بعد ذلك ان الذي تم التمن منه هو الامر والى يجوز
هذا لان الداع يقول لا اقر اني قصت هذا التمن من مال فلان
الامر والى اقر ان المشتري المأمور قر ان الامر هو الذي دفع التمن عنه
ودفعه في الداع وذلك حائر علي نفسه حتى لا يكون للامر الرجوع علي المأمور بانه هذا

اصبح ما في هذا الباب رجل اشترى حارثة بمائة دينار ودفع الثمن ومضى الحارثة
 ثم اصاب الحارثة عيب فاراد ردها بالعيب فخاف ان يدعي اليه البائع انه باعه
 هذه الحارثة بمائة دينار فيمر انه باعها منه بمائة دينار وسكر قص الثمن ويخلف
 على ذلك فان ردها عليه بالعيب لم يكن للمشتري عليه شيء من الثمن او يقول لم ابعه
 هذه الحارثة ويخلف على ذلك فياحدها فاراد تقيماً لا يبطال به حقه قال الوجه في
 ذلك ان يقول المشتري للبائع فيما يده ومنه قد اسررت هذه الحارثة بمائة دينار
 وبها هذا العيب وقد رددتها عليك بالعيب فاداً فعلى ذلك كان له ان يقدمه
 الى القاضي ويقول لي على هذا مائة دينار من وجهه قد عرفه وان حلف الدائع على
 انه ما لهذا عليه هذه المائة ولا شيء منها حلف آتما قلت فان كان بالحارثة عيب
 دلسه الدائع وحدت بها عيب عنده حتي لا تقدر على ردها قال بطر الى ارش
 العيب الذي دلسه يدمعه عليه ويحمله على ذلك وان حلف عليه حلف آتما قلت
 وان قال المشتري للقاضي اسررت هذه الحارثة من رجل حر حائر الامر بمائة دينار
 ودمعت اليه الثمن وقد وحدت بها هذا العيب ولي الرجوع على هذا الرجل بهذا
 العيب بحق وجه في ذلك لي عليه فان قال القاضي لا ادع ما تقول فيما يدعي
 عليك هذا فان اقر البائع وانه قص الثمن باطره في العيب فان حشد ذلك فان
 القاضي يحمله بالله ما لهذا قدامك ما ادعاه به هذا العيب ولاله قدامك حق سبب الادعاء ولا
 يجب له عليك رده هذه الحارثة بهذا العيب ولا يجب عليك رد ثمنه عليه وهو مائة دينار قلت فان بكل
 عن اليقين قال بانه القاضي بقص الحارثة ورد المائة دينار على الذي في يده الحارثة
 ولان رجل له صفة اودار يخاف ان يخاسمه بها انسان واراد ان يدفع الخصومة من نفسه
 قال ان باعها من انسان بهت ودمرها الى هذا المانع بمصرة سيود ووكاله بمعطها
 ومرة باعها ذلك الانسان تمردا انسان فدارعه وبها لم يكن منه ومن من ناره
 خصومه وبها اد امام ساهدين على دفع الرجل اناها اليه وتوكيله اياه بمعطها قلت وهل ويحتاج
 ان نقيم بسمته باعها بذلك الرجل قال لا ادعاهم يدها ان ذلك الرجل دفعها اليه ووكاله بمعطها احراه
 ذلك قلت وكذلك وان ذلك الرجل ردها هذا الرجل ودفعها اليه بمصره اليهود قال نعم لا
 خصومة بينه وبين من باعها فانت وكذلك كانت دارا واحر هادك الرجل الذي يتعيب من
 هذا وسد على ذلك وسامها اليه بمصره اليهود وسد الله ود على ذلك قال نعم وانما
 يحتاج ان يشهد له اليهود على ذلك الرجل الذي دفعها اليه وانها صارت اليه من قبل
 ذلك الرجل التي عرطرق احيائك من ذلك الرجل ما كان ذلك لم يكن منه وبين
 احد خصومه والله سبحانه وتعالى اعلم

باب في خيار الروية

رحل باع متاعا من رجل لم يره المشتري فخاف البايع ان يرد عليه المشتري بخيار الروية قال ابو بكر ان احدثت المشتري في ثوب من المتاع عيبا يكون نقصانا من قيمته لم يكن له بعد ذلك ان يرد شيئا من هذا المتاع قلت فان باعه حراب مروى قال ان حرق المشتري الحراب او استهلكه لم يكن له ان يرد المتاع بخيار الروية قلت فان اشترى صيغة منه او دارا لم يمس ان يردهما عليه بخيار الروية قال بيبه مع الصيغة او الدار تونا او علما غير الثوب فاذا تواخبا البيع قطع المشتري الثوب او ودهه الي اسان او استهلكه بوجه من وجوه الاستهلاك بطل خيار رويته بذلك قلت فان خاف النائع علي ان لا يستهلك المشتري الثوب ولا يهبه حتي يرد ذلك عليه مع الصيغة او الدار قال يقر هذا المشتري قبل ان يشتري ذلك ان هذا الثوب لهذا الرجل او لرجل يخص البايع ثم يبيعه بعد ذلك الصيغة او الدار مع الثوب ويدهمه اليه بحصرة الرجل الذي امر له فيأخذه ذلك الرجل باقراره له به فيملكه ويطلب خيار رويته المشتري قلت ولذلك كل ما اسراه المشتري من رقيق او دواب او غير ذلك فالوجه في بطلان خيار الروية ما وصفت لي فان نعم رجل له علي رجل مال بغير شهود فاني الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يوجه له او قال له صاحبي منه واراد صاحب المال حيلة حتي يقر له بماله فلا يلزمه تاحيله ولا مصالحته قال الحيلة له في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وان يقول اسمه في ذلك عارية ويؤكد قصه ثم يتمم الرجل المقر له بالمال الي العاصي ويقوم صاحب المال الذي امرني القاضي فيقول لي باسم هذا علي فلان بن فلان كذا وكذا فاذا امر به عبد العاصي قال المقر للعاصي اسمع هذا الامر من قصص المال وان يحدث به حادثا واحمر عليه في ذلك فيشهد القاضي له في ذلك فيقول امر فلان بن فلان هذا عمدي ان المال الذي باسمه لي فلان بن فلان وهو كذا لفلان بن فلان هذا ومده وكه قصه واقامه فيه مقامه وسالي فلان هذا بن اسمه من ومن هذا فلان بن فلان يحدث فيه شيئا وسمعه من ذلك وحجرت عليه فيه وصيت له بذلك كذا فاذا فعل العاصي ذلك جاء الذي كان المال باسمه الي الذي لم يله المال فاحبه ان اراد التاجيل او صالحه ان اراد الصالح وقر له في الكتاب بجميع المال فيثبت ذلك له فاذا شهدوا علي هذا الرجل جاء المقر له بالمال وطالب الذي عليه المال ان واقام اليه عبي او اراد الذي كان المال باسمه وعلى ما قصي له القاضي في ذلك فيستحق المال ويطلب الصبح والتاجيل ويكون المال للمقر له قلت فلم تجورت هذا علي الذي عليه المال لان القاضي

قد قصي به فادا قصي به العاصي حار ذلك علي الذي عليه المال وقال ابو حنيفة
 رضى الله عنه بعد يحور قصص الدس كان المال باسمه بعد اقراره لمن اقر له به
 وتحور تاحيله بعد اقراره لمن اقر له به وتحور تاحيله وبراءته وهذا وما صمغ فيه من شيء
 ويضمن في البراءة والهمة والناهيل للمال الذي اقر به وانه لم يحجر عليه
 الإقصاء في ذلك وقال ابو يوسف لا يحور ما صمغ المقر في ذلك والمال علي الذي كان
 عليه علي حاله الا في قصصه فانه حائر اذا لم يحجر عليه إقصاء وروى عن رفر انه قال
 اذا اقر بالمال لاسان لم يحجروا له للمال ولا تاحيله ولا براءته ولا همة رجل له
 قبل رجل مال فطلبه منه فقال قد صار مالك علي الناس وهو طالم له حتى في ذلك فاراد
 حيلة يضمن له ماله وقال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يكتب صاحب المال علي هذا الرجل
 الذي باسمه المال كتاب اقرار ان جميع المال الذي باسمه علي فلان بن فلان وهو
 فلان هذا وفي ملكه علي ما كتبت الاقرارات ويدخل فيه حرفا حتي ضمن بذلك
 فلان قلت وما هذا الحرف قال يكتب في كتاب الاقرار وان هذا المال لم ير
 له فلان هذا وفي ملكه منذ يوم داس به فلان وان اسمه في ذلك عارية ومعونة له فلان
 فانه اذا قال لم ير له فلان هذا المال منذ دايت به فلانا قال له صاحب المال
 قد اقررت انك دايت بمالي ولم امرك ان تداس به فاقول قوله في ذلك ويضمن
 هذا الذي باسمه هذا المال لانه قد اقر انه قد اخرج مال الرجل من يده وباحده
 إقصاء بذلك رجل له مال باسم رجل فافر له به ووكله بقصده واقامه فيه مقامه
 ولم يامن المقر له ثمانا ان يحجروه المقرص من الوكاله فاراد الحيلة في ذلك حتي لا
 يكون له احراجه من الوكاله قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر هذا الذي باسمه
 المال ان وصيا من انقصاه حكم عليه بان يوكل فلانا بقصص هذا المال وان يجعله
 وصيه فيه فحكم إقصاء عليه بذلك وان ذلك القاضي مهام عن قض هذا المال
 وان يحدث فيه تبيئا وحجر عليه في ذلك وبوء كد فادا اقر بهذا لم يحجر قصصه علي الذي
 لمال به فان قصصه كان صامما هذا المال في قولهم جميعا قلت ان يحور اقرار الذي عليه المال
 وان اقر به علي نفسه حائرا واما الذي عليه المال وان له ان يدفع المال اليه ويبرأ منه ولكنه صام له بما اقر
 به فيه احكم به الحاكم عليه وان فعل الحيلة حتي لا يحور قصصه هذا المال ويكون المال علي المطلوب
 عي حانه قال حيله في ذلك ان يقدم صاحب المال الي القاضي ويقوم هذا الذي
 باسمه المال ودعا اقر بالمال عند القاضي كان عليه ان يبرأ منه ومنه وان يحجر عليه
 في ذلك فادا فعل القاضي ذلك لم يكن له قصص هذا المال من المطلوب

باب الرجل يكون له علي الرجل المال

تكمل رجل نفس المطلوب فتعيب المطلوب او يتوارى المطلوب فيأخذ صاحب المال الكميل بكفالة نفسه فقال الكميل للطالب انا اودي اليك هذا المال على ان يصير مالك الذي علي المطلوب لي وعلي ان تربني من كفالة نفسه هل في هذا حيلة قلت ان ادي الكميل المال عن المطلوب بري المطلوب من المال ولم يبع الكميل اوراق صاحب المال له فاما علي المطلوب قلت فما الحيلة في ذلك قل ان افرض الكميل الطالب هذا المال ولم يبرئه الطالب من الكفالة ولكن يكون هذا المال قرصاً للكميل على الطالب ويكون الكفالة علي حاملها فان طالب الكميل صاحب المال المال المقرص طالب صاحب المال والكفالة نفس المطلوب فان طالب صاحب المال الكـ ... بكفالة نفس المطلوب طالب الكميل فاما الذي اقرضه وكذلك ان طالب من عليه الدين الذي اقرضه قلت وان قال صاحب المال اريد ان احده مالي ويتحول الي فيصير لهذا الذي كفل لي من الذي لي عليه المال وكذلك قال ان ومب هذا الكميل هذا المال لصاحب المال وقيل الهبة وقصص ذلك واما الكميل من كفالة نفس المطلوب واقرب بان ادي الذي اقرضه علي نفس فلان المطلوب هو هذا الكميل وان اقرضه في ذلك عاريه ووكله بقضه واقامه فيه مقام نفسه فهذا حابر مستقيم قلت وهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان اقر الطالب بهذا المال لاس الكميل صير ووكله الاب بقضه حار ذلك رجل له على رجل مال فاراد الذي عليه المال ان يتحول فاما الذي عليه لرجل احرم الحيلة في ذلك قال يقول الدي عليه المال للرجل الذي يريد ان يحول المال له مع عندك هذا ومتاعك هذا من فلان الذي له علي فلان فاذا باع المأمور عنه من صاحب المال الذي له علي فلان وقيل صاحب المال الذي من صاحب العمد تحول المال فصار لصاحب العمد علي المطلوب قلت ان لم يبره المطلوب ذلك ولكن اراد ذلك صاحب المال فان يشتري صاحب المال العمد من موله او المتاع بالدرهم ولا يقول بعتة بالالف التي لي علي فلان واذا باع العمد صاحب المال بالدرهم احواله بالالف التي له علي المطلوب واذا احتال بها صارت له قلت وان لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم له قال لا ليس تتم الحوالة الا ان يقبل الذي عليه المال الحوالة قلت فاي شيء عندك في هذا قال اذا اشترى العمد صاحب المال بالدرهم اقر بان الف التي له علي فلان لهذا ووكله بقضه ذلك واقامه فيه مقامه ثم يبريه صاحب العمد من ثمن العمد او يبريه من ثمن العمد ثم قلت فان قال صاحب العمد اذا ارادته من ثمن العمد فطاني بهذا المال الذي اقرضه ووكلني بقضه وقال اما انت وكلي فيه ما تقول في ذلك ولا من ان يلحقني عليه بين وان يقر في الكتاب ان الذي اقرضه علي فلان هو له فلان هذا وفي مكانه ووكلني بقضه

مقامه ويقول اني ادعيت علي فلان انه وكفي في هذا المال وانني انما افرت له علي طريق الالحا وهدمته في ذلك الي فاص من القصة فامتثلتته لي ذلك فحلف لي فلا يمين لي بعد هذا علي فلان في هذه الدعوي فاذا اقر بهذا لم يكن له علي المقر له ولا علي الذي عليه المال سبيل رجل له علي رجل مال مسمى فساله المطلوب ان يوحله هذا المال الي وقت معلوم فاجابه الطالب الي ذلك فخاف المطلوب ان يمتثل الطالب عليه بان يقر بالمال لاسان تم بوجهه او يسمه عليه فلا يجوز في قول اني يوسف الناحيل ولا التميم فما التمه من الخيلة عندك للمطلوب مما يجاهه واما قول اني حبيبه فانه قال ناحيله وتحميمه حائر فما التمه عندك للمطلوب في قول اني يوسف مما يجاهه قال ابو بكر الخلة في ذلك ان يقر الطالب ان هذا المال وحب علي المطلوب في الوقت الحالي الذي وحب عليه موحلا الي عره شهر كذا من سنة كذا فان كان ممما وحب عليه ممما الي كذا او كذا ممما او لماعة شهر كذا او اخرها شهر كذا او نصف التميم وانه وحب عليه في الاصل ممما الي هذه النعم المسماة وانه صغر له ما يدركه في ذلك من درك من قبله وباسانه من امر او اوهمة او تأميك ونوكيل وشهادة وحدث ان كان احداته في هذا المال يستحق به ذلك علي فلان ان فلان يطل به هذا الناحيل او التميم فهو صامن لذلك حتى يخلصه فلان من ذلك ويرد عليه ما يلزمه ويحب عليه رده في ذلك من حق فهو حائر قلت فان كان الطالب وداقر بهذا المال لاسان فجاه المقر له بطالب المطلوب بعد الناحيل او التميم قال للمطلوب ان يرجع علي الطالب فياحده ناصح له فاما يخلصه من ذلك واما يرجع عليه بالمال فكان عليه الي وقت احله او الي اعم هذا احتياط في قول اني يوسف رحمه الله فاما ابو حنيفة فانه كان يقول ناحيل الذي اسمه المال وتحميمه وبنانه وهنته وقصه كل ذلك حائر فان كان امر به لاسان كان لذلك لاسان ان ياحد المقر له بهذا المال ويصحه اياه فلت يهل في هذا حينة غير هذه قاله نعم قلت وما هي قال يشهد الطالب علي نفسه بقبض ذلك المال كله و بوج الكتاب الذي يقر فيه بالقبض يوم معلوم يقول اقر فلان في يوم كذا من شهر كذا في قص من فلان العالني جميع المال الذي كان له باسمه علي فلان الذي كذاب الصك تاريخه شهر كذا ومن اليهود علي هذا الكتاب فلان بن فلان وولان ان فلان وسمي جمع اليهود الذين في الكتاب وانه لم يبق لفلان علي فلان الي هذا اليوم المسي في الكتاب بل ولا حق علي وجه من الوجوه الا وقد قصه من فلان واستوفاه منه وقر المطلوب انه وحب لفلان بن فلان عليه بعد التراءه التي كتها علي فلان بن فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا في قص فلان منه جميع ما كان له عليه كذا كذا ديارا وثاقيل ذهب عشا واره جبادا موحله علي فلان الي عره شهر كذا من سنة

هكذا او ان هذا المال المسمى في هذا الكتاب وهو كذا وكذا دارا وحب
 لفلان على فلان بعد قص ولان من فلان المال الذي كان له على فلان بالصك
 المذكور في هذا الكتاب الذي سمي تسهودا في هذا الكتاب ويؤكد الافرار
 ويحصران التسهود جميعا ويقولان لهم لا تشهدوا عليا الا بعد ما يقرأ الكتابين جميعا فاذا
 قرأنا الكتابين جميعا قلنا لكم اسهدوا عليا بما في هذين الكتابين او اتشهدوا بذلك عليا
 واذا اقر احدهما وقال لكم اسهدوا علي بما في الكتابين وامتنع الاخر من الافرار فلا تشهدوا
 على المقر بما بذلك وحده وضمن الطالب ما يدرك المطلوب فيما يقر به عليه علي ما يكتب
 ان يكتب قلت فان شهدا على ذلك كان في ذلك ثقة لما جميعا قال نعم اذا اقر الطالب
 بقبض ذلك المال حار افراه وان كان الطالب اقر بالمال لاسان قبل ان يشهد علي نفسه
 بهذا القصد لم يدرك المطلوب في ذلك تبي من قبله انه ان كان اقر بالمال لاسان يحصر ذلك
 الا لسان يطالب بهذا المال وما يرجع به على الطالب لانه قد قبضه من المطلوب ولم يحتلف
 ابو حنيفة رضي الله عنه وادو يوسف في القصد انه حائروا به لاسبيل للحقرة على المطلوب
 قلت فان لم يتق كل واحد منهم بصاحبه وقال لاسان ان اقر الكتاب الذي يكتب على
 ولا يقر الاخر ويلزمي ما في الكتاب قال يوسف ان امرهما رجل برميان به يكتب هذا
 المتوسط على الطالب كذا باسمه او اسم من يثق به بالي درهم دينا عليه لا باحدا
 المال كانه الي درهم ويشهد عليه بذلك ويضمن المطلوب الالف درهم التي يريدان
 يوءديها الي الطالب فتكون عده ويكتب بالالف الباقية كتابا ويبيع كل واحد منهم
 من الطالب والمطلوب ثوبا بالمال الذي يكتب به عليه لكن ان لحقه يمين فاستجاب ان المال
 الذي يطالب به فهو حق له فحلف على ذلك لم يدخل عليه في يمينه شيئا فاداشهد كل
 واحد منهما بالكتاب الذي يكتبه عليه امتهك الكتاب والالف عده ثم يقول للطالب
 اكتب للمطلوب كذا بقبض الالف وندسم الى الصك والشهود الذين شهدوا عليه ويؤرجح
 هذا الكتاب بعد الكتاب بدمعته ويؤكد ما يصاحبه بالي الذي يضمن الالفين يوم او يومين
 ويحلفهم موحلا الى الوقت الذي يقاتل عليه ومحمدا على ما اتفقوا عليه فاذا شهدا على الكتابين
 دفع كتاب القصد الى المطلوب واطل الكتابين الذين كتبهما عليهما قلت فهل في
 البراءة من حلة حتى يحور في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى قال نعم قلت وما هي قال
 ان امر الطالب انه كان اسمه علي المطلوب بهذا المال ولم يكن عليه هذا المال وكان
 اسمه فلان له بذلك باطلا وانما كان افرار المطلوب له بذلك على طريق الاحوال يمكن
 له على ولان هذا المال شيء منه ولا على فلان المطلوب وضمن له ما يدركه في ذلك من
 درك ويؤكد ضمان الدرك على حسب ما شرجه حار هذا فان كان امره لاسان فان
 هذا هو ذلك الا لسان يطالب بهذا المال واستحققه على المطلوب كان المطلوب ان يرجع

علي الذي كان باصحه ائمال واحد اصحابه له منه الدرك رجل له على رجل مال مسمي ومال
المطلوب الطالب ان يوحله المال ومال لا امن ان يعيب عني في وقت محل هذا المال
وماله ان يعطيه كقبلا نفسه فلم امن الطالب ايها ان يعطيه كقبلا فادا
احله المال او يحمله عليه جاء الكميل ويبرأ منه فاراد حيلة ان يكون الكفاءة على
حاله ولا يبرأ الكميل فالت الحيلة في ذلك ان يقول الكميل للطالب ادا حل
مالك هذا على فلان فانا كميل لك نفسه فان كان يحمله عليه قال كلما حل لك
يحم من هذه المحوم على فلان بن فلان فان الكميل لك نفسه عمده محل كل محم
مها فادا فعل ذلك لمكر له ان يبرأ من الكفاءة لان الكفاءة تحب في وقت
محل ائمال الا تري ان رجلا لو اتاع دارا فصره له رجل نفس الدرع ان ادركه فيها
من درك ان الكفاءة له حائره وليس للكامل ان يراه من هذه الكفاءة قبل الدرك
قلت هل في هذا غير هذا قال نعم ان قال الكميل كلما حل محم على فلان من
هذه المحوم فانا كميل نفسه فان لم ادعه اليك عند محل كل محم منها فجميع
هذا المال الذي عليه وهو كذا وكذا د ارا هو لك على دا كحل على هذا لم
يحصره وح عليه المال قلت فان قال انا كميل لك نفسه كلما حل لك محم
من هذه المحوم فان لم احصره عند كل محل كل محم حتي ادعه اليك و مال الذي
يحل لك عليه على وكذلك كل محم هو حائر قلت هل في هذا خلاف بن العقبا
قول ما اصحابنا ولا نقولهم ما مسرته لك . قلت امن غير اصحابنا ان يذهبوا فيه
الي غير هذا قلت في الاحتياط في قولهم صرح ما قال يقول الكميل كلما حل
لك على فلان محم من هذه المحوم فانا كميل لك نفسه والمال الذي يحل لك عليه
ذلك المحم فيجوز هذا واست احاف عليه في هذا مكرها رجل اراد ان ياحد من رجل
كقبلا لا يقدر الكميل ان يراه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكميل
قد كملت اب نفسي فلان عني امان اني كذا دمته اليك فانا كميل لك
نفسه كفاء محدودة ول هوذا حائر في قول الحسن بن ابي داود الكفاءة على شرط
حائره

❀ باب في الصدمات ❀

ارجل حسن بن علي رجل امره اراد ان ياحد نفسه الكميل ان ياحد
منه حسن بن علي ود له الذي يكون الكميل ان ياحد جمع الكميل بجميع
ما ضمنه على الذي ضمنه ياحده ما الحيلة في ذلك ول الحيلة في ان
يكن ضمنه الف درهم ان يعطيه كفاء الا ان يبرأ ما كان الذي هو عليه

احده منه الطالب ثلاثين درهما فاذا فعل ذلك رجع الكميل على الذي ضمن عنه
بجميع المال ويعطى الطالب له الالف التي كان ضمنها قلت وكذلك ان كان ضمن
عنه دينين فاعطاه احدها وان يراحمهما وال الخيلة في هذا ان يشهدا جميعا ان كل
واحد منهما قد وكل صاحبه فلان من فلان في دفع فلان من فلان الي فلان من فلان
بالكمالة التي كمل له بها فاذا دفعه احدهما برياً جميعاً رحل له على رحل مال
فاذا الطالب ان ياحد من الذي عليه المائ كميل لا يبرأ من الكمالة حتي يستوفي
الطالب ماله هل في هذا حيلة مال نعم قلت وما هي الخيلة في ذلك قال ان يجمع صاحب
المال على المطلوب من هذا المال مائة درهم او اقل منها الي عشرين او ثلاثين همما
ويؤول الكميل كمالاً حل لك على فلان محمد من هذا المال وانا كميل لك بمعه علي
البحوم الذي فسر لك في باب الكمالة في الذي فعل هذا الباب فان اراد ان يتوثق
بما قلنا من المال ادخلت ذلك ضمن الكميل وصده المال على بحوره مع الكمالة بالنسب
على ذلك المثل قلت اوليس هذا حارة قال بلي الا ترى لو ان رجلاً استأجر من رجل داراً سبعين
معلومة كل سنة مائة درهم فيضمن رجل عن الساخر صاحب الدرام كلما وجب عليه
من اجرة هذه الدار ان ذلك حائر فهذا قد ضمن الا لا يحب وهذا وكذلك لو قال الكميل
في الاجارة كلما مضى شهر من هذه الاجارة انا كميل انك ضمن فلان كان هذا
حائراً رحل سال رجلاً ان يكمل بمعه لرحل واراد الكميل ان يتوثق بالذي كمل به
لثلاثين واري عنه ما الخيلة في ذلك قال احده هذا الكميل من الرجل الذي يريد ان
يكمل كميلاً لمسه ان احده الطالب الكميل الاول كماله الرجل احده الكميل الاول
الكمال الاخر كماله له قلت فهل يجوز ان ياحد منهما مكان الكميل فل لا يجوز
الرهن في هذا الاثر ان الرجل يتأجر الدار فيأخذ من المانع كميلاً الدار فيأخذ من المانع
كميلاً الدرك فيجوز ولو اراد ان ياحد منهما الدرك رهناً لم يجز قلت فهل في هذا حيلة
حتى يجوز الرهن مكان الكميل قال ان اقر المطلوب انه امر هذا الكميل فيضمن عنه
مالاً لرحل من الناس لم يسمعه قد عرفه وبه قد رصده بذلك المال الذي ضمنه عنه هذا
المد او هذه الالة او الشيء الذي يريد ان يرهه اياه يكسب بذلك كمالاً ولا يصح
ال مال حتى يكون القول في مبلغ امال قول المطلوب حار ذلك قلت فان قال المطلوب
لست اضمن ان تملق رهين ويؤول الكميل صاحب المال عاب فانرض عني فلا اقص
بك ال حتى قدم الرجل دا دفع اليه المال فليس له ان يجر من الرهن قلت ان احتاجنا
في مبلغ المال وقال المطلوب انما صحت عن الف درهم وهذه الالف مجدها ودفع الي
الرهن وقال الصديق صحت عليك الف درهم قال القول قول المطلوب في مبلغ المال

مع يمينه على ذلك قلت وما يقول ان قال الكميل قلت ان يرهني هذا الرهن فادا كفلت
بسمه قال حد مني هذا المال وسلم الي الرهن فيكون المولى قولدي المال ولعله ان
يقول انما صحت عي مائة درهم ويدعها وياخذ الرهن وتقي كفاية في عني قال بالوجه
في هذا ان يكون بينهما رجل عدل يتقن به فيكون الرهن علي يديه والمال باسمه
ويسميان في ذلك مالا يقل علي المطلوب ويكتنن بينهما مواضع يعمل العدل بما يهاقلت
فرجل كفيل بسم رجل علي انه ان لم يوف به يوم كذا فهو صامن المال الذي عليه فإراد
الكميل ان يوثق من المطلوب برهن قال لا يجوز الرهن في كفاية الممس ولكن الحيلة
في ذلك ان يصح الكميل المال علي انه اذا اوفي به يوم كذا وكذا فهو بري من المال
ويرتبه بالمال الذي ضمن الرهن الذي اتفقا عليه فيجوز هذا قلت فرجل كفيل بسم
رجل لرجل علي انه ان لم يوف به في يوم كذا وكذا فعلا عليه بسمه للطالب ولان هذا رجل
للتطالب عليه ان قال هذا حائره بعض الفقهاء بعضهم لا يحرمه ولكن الحيلة في ذلك ان يكفل
الكميل بسم الرجلين جميعا علي انه اذا وافا لعلا في يوم كذا وكذا فهو بري من
كفاية الرجل الآخر ويجوز هذا الشرط قلت فان كفيل بسم رجل علي انه ان لم يوف
به يوم كذا وكذا فالمال الذي علي المكفول به عليه قال هذا حائره في قولنا والذي
هو محور من هذا حتي يجوز في قولنا وقول عاربا ان اذا كفيل لك بالمال الذي
علي فلان وبسمه علي اني اذا دعت اليك فلانا في دار بري من بسمه ومن المال
الذي ضمنه علي رجل له علي رجل الف درهم سمات بي عليه المال فسال الوارث
صاحب المال ان ضمنه هذا المال الى اجل فلان لا يجوز التاحيل لرجل قد مات لان
المال لو كان في الاصل الى اجل ثم مات الذي عليه المال لرجل المال عليه فلان الحيلة في
ذلك حتي يجوز الاحل والاحل في ذلك ان يقول ارثت منه من هذا المال عن هذا الميت في
حياته الميت لفلان الي وقت كذا وكذا الى الوقت الذي تتوافقه عليه ويقر به الطالب
ان هذا المال كان موحدا علي الميت وعلي كفيله هذا الى الوقت الذي احله اليه ويقر
الطالب انه لم يصل الي هذا الوارث من مال الميت شي ودا فسلوا ذلك صار الصالحان
علي راب الى الاحل الذي يوحده فلا يكون لصاحب المال مطالبه بالمال الا الى
الاحل فاما مات فقد حل عليه المال قلت وان قال الوارث لا ضمن هذا المال
الاول للطالب ولكن ارفعه اليه بعد مدة ورضي الطالب بذلك واراد الحيلة حتي يتم
هذا الامر بينهما دل الحيلة في ذلك ان يقول الوارث ان الميت كان اذانه في صحة
الف درهم الي صمه وقر صاحب المال ذلك وادا افرجهما جميعا لم يكن للطالب ان
يطالب الوارث بالمال الي الاحل ويقر صاحب المال انه لم يصل الي الوارث من تركة
الميت شي فان قال الوارث الست تعلم ان القول قول صاحب المال فان العول في الاحل

قول الوارث فاذا قال المال طابك حال كان هذا نقواء قول اصحابنا واما غيرهم
فانه يقول القول قول المرفيعا اقر به فان قال هو الى احل كان القول قوله في
ذلك واما له بية الاحل فما الحيلة في ذلك قال الحيلة ان يقر هذا الوارث انه كان
ممن الميت عن رجل من الناس الف درهم ابي سنة ويقر الطالب بذلك فيكون
القول قول الوارث فيما ضمن انه الى الاحل الذي قال في قول اصحابنا رحمهم الله
تعالى وغيرهم ويقر الطالب بذلك قلت فان قال الوارث لا امن هذا الطالب ان
يسحاهي بانه في ضمن هذا ابنت للميت ابي سنة قال يقر العريم انه قد
استحلها الوارث على ذلك عساه من الصاة اي من صاة المسلمين فلا يكون
له بعد هذا خلاف لي منه ان دعوى

باب الرجل يموت وعليه دين *

فتاحد الورثة تركه فيحيي "عريم" يطالب بماله فيقول بعض الورثة حذ
مني مقدار حصتي من هذا المال على قدر مورثنا عن الميت على ان تربي من
الباقى ولا تطا اي شي منه سائر الورثة قال في وصاياه العريم الى ذلك
ما الحيلة في ذلك لي ان لا يرضى مطامعه قلت الحيلة في ذلك اذا ترك الميت
ثلاثين وترك منه الف درهم فاحد كل واحد منهم الف درهم مبراته
للعريم على الميت ثلاثه الف درهم فقال له احد السنين حذمي الف درهم
واورثي من الباقي قال واحد العريم من هذا الاثن الف درهم وبقرايه لم يصل
اليه من تركه الميت الا هذه الالف درهم وان قال الاثن استامن ان يستحلها
بعد ذلك انه لم يصل لي من تركه الميت غير هذا الالف الدرهم ولا يمكنني
ان احلف قلت ويقر العريم في الكتاب الذي تركه الا ان ادعي ذلك عليه
فاستحلها له قاصر من قصاه المسلمين وحلف ولا يمين له عليه بعدها واذا اقر
بذلك لم يكن عليه يمين في هذه الدعوى رجل له علي رجل مال واراد ان يقر
بعضه لرجل علي انه ما حرج من هذا المال فهو مسلم الى المقر له فلا يكون الي المقرشي
حتى يستوفي المقر له ماله ما الحيلة في ذلك قال ابو بكر الحنبله ان يقر الذي باسمه
المال ان رجلا من الناس قد عيره بعيه واسمه وسماه وجعل هذا المال باسمه على
فلان بن فلان واوصى له به فلان بن فلان على ان لفلان كذا وله كذا وعلي انه
ما حرج من هذا المال الي كذا وكذا فهو له لان المقر بده حتى يستوفي ماله
به من هذا المال وهو كذا وكذا فاذا استوفي فلان ماسمي له من ذلك كان
ما يحرج له بعد ذلك من هذا المال وان جميع ما سماه اكل واحد منه من هذا

المال وصية من ذلك الرجل والخل واحد منهما ما شرط وان ذلك الرجل وكله بعض
 ذلك واحار امره فيه واوصي اليه في ذلك وقبل منه هذه الوكالة والوصية وان ذلك
 الرجل توفي وهذا المال يخرج من ثمنه تم وكل هو هذا الرجل الذي يقر له بعض
 هذا المال تقص ما قر له به ويوصي اليه في ذلك ويؤكد ذلك على
 ما يؤكد به الكتب قلت كان اراد ان يقر لهذا الرجل نصف هذا المال وثلثه على
 انه يبدء هو بما يخرج قبل الذي يقر له قال الوحة في ذلك ان يقر بمال على مثال
 ما عسرت لك وقر انه اوصي له ولهذا الرجل بهذا المال على انه له منه كذا ولان
 كذا وعلى انه يرا به فيما خرج من هذا المال ويكون له قبل ولان حتي يستوفي
 ماله من ذلك تم يكون ما يخرج بعد ذلك من هذا المال لملا ويؤكد ذلك
 علي ما شرطت لك الرجل يريد ان يدفع الي رجل مالا مصارفة ولا يامن ان
 يصحده اياه ويملكه بوجه من الوجهه فاراد حيلة ان يصحده المال فان صحده
 اياه او علم به احده من ان تألف المال في المصارف لم يطالبه به قبل الحيلة ان يقرص
 رب المال اثارب الذي يريد ان يدفعه اليه الا درهمين تم يشاركه بعد ذلك
 الدرهم الباقي يكون راس مال المصارف الذي اقصره اياه ويكون راس مال
 صاحب المال هذا الدرهم علي ان يعمل بالمال فيما رزقه الله من ذلك من فضل
 وهو بينهما نصفان او كيف احبنا قلت فان عمل احدهما بالمال دون الاخر قال
 فذلك حائر والريح علي ما شرطاه قلت ارايت رجلا اراد ان يدفع الي رجل مالا مصارفة
 وليس عنده الامتاع كيف يصنع قال يبيع المتاع من رجل بثق به وثق من المال يدفعه
 الي المصارف مصارفة تم يستوي به المصارف هذا المتاع من الرجل الذي اذاعه من
 صاحبه قلت فان اراد ان يدفع اليه مالا مصارفة على ان يصحده المصارف ويكون عليه قال لا يسمع ان
 ياحد مال مصروف قلت فهل هذا حيلة ان يكون المال مصروفا له نعم قلت وما هي قال قرض رب
 المال المصارف هذا المال كله تم يدفعه المصارف الذي استقرضه الي رب المال مصارفة بالصنف
 او بما اراد تم يدفع رب المال الي المستقرض وهو المال المصارف بضاعة فيجوز ذلك في
 قول اني حيلة واني يوسف رضي الله عنهما وقال رب الربح في هذا الذي يعمل المال
 رجلان هما علي رجل من ثمن ثمنه باعه اياه اراد احدهما ان يتقص حصته
 من هذا المال علي ربه ولا يشركه فيه صاحبه ما الحيلة في ذلك وهما عند الله ومحمد بن ابي بكر
 الحيلة في ذلك ان يستقرض عبد الله من رجل خمسين ديناراً ثم يقرض الذي عليه المال
 لعبد الله ومحمد وهو زائد هذا الرجل الذي اقرض عبد الله هذا الخمسين الدينار
 والخمسين ديناراً قد صار لزيد علي هذا الرجل خمسون ديناراً وصار لهذا الرجل
 علي عبد الله خمسون ديناراً تم يقر لهذا الرجل لزيد قد وكاك ان تقص من عبد الله

الخمسين الدينار التي لي عليه واحترت امرك في ذلك وجعلته لك ان تحملها قصاصا
 الخمسين دينار التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول زيد بعد ذلك
 قد جعلت الخمسين الدينار التي لعبد الله علي قصاصا بالخمسين الدينار التي للرجل
 الذي وكلي وهو فلان علي عبد الله فيكون ذلك قصاصا ولا يشرك عبد الله محمدا
 فيها يستقرض ولا زيد فيما جعل قصاصا من قبل ان زيد اما هو مقتضى الخمسين
 الدينار التي للرجل علي عبد الله وليس نقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله
 قال فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقرضه الخمسين دينار لك علي خمسون
 دينار ولي علي زيد خمسون دينار وقد وكلك نقص ما علي زيد واحترت امرك
 فيه وجعلت لك ان تحمل الخمسين الدينار التي لي عليه واحترت امرك في ذلك وجعلته
 لك ان تحملها قصاصا بالخمسين دينار التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول
 زيد بعد ذلك قد جعلت الخمسين الدينار التي لعبد الله علي قصاصا بالخمسين الدينار
 التي للرجل الذي وكلي وهو فلان علي عبد الله فيكون ذلك قصاصا ولا يشرك عبد الله
 محمدا فيما استقرض ولا زيد فيما جعل قصاصا من قبل ان زيد انما هو مقتضى الخمسين
 الدينار التي للرجل علي عبد الله وليس نقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله
 قال فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقرضه الخمسين دينار لك علي خمسون
 دينار ولي علي زيد خمسون دينار وقد وكلتك نقص مالي علي زيد واحترت امرك
 فيه وجعلت لك ان تحمل الخمسين الدينار التي لي علي زيد قصاصا بالخمسين الدينار
 التي لزيد عليك فقال الرجل قد فلت هذه الوكالة وقد جعلت ذلك قصاصا قال
 يكون قصاصا ويكون الرجل هو المقتضي ولا يكون الرجل قاصيا ولا يكون لمحمد
 ان يشرك عبد الله في شيء من ذلك فهل في هذا غير هذا قال نعم وفيه بعض ما به
 قلت وما هو قال بهت ربه الدس عليه المال لعبد الله ومحمد بهت لاس عبد الله او
 لمملوك له مقدار حصه عبد الله من المال الذي عليه وذلك خمسون ديناراً ويقبل ذلك
 الموصوب له ثم يقر عبد الله ان الذي عليه الدين هو زيد كان اقرضه علي زيد هو محمد
 مائة دينار اما كان في من ذلك له وهو خمسون ديناراً ذلك اما كان منه على صبيلا
 الا لحاولم يكن له على زيد من هذا المال شيء وانه قد ضمن لزيد جميع ما يدركه في
 ذلك من درك من قبله وسمه ويؤكد في ذلك فاذا قل ذلك لم يكن لمحمد ان يشركه في
 شيء قلت فما تقول ان لم يقل هذا ولكنه قال قد ابرأت زيدا عما كان اقرض به من
 المال الذي اسمي واسم محمد عليه فقد ابراه من حصتي من ذلك وهو خمسون ديناراً
 فيش راترا حائز ولا يكون لمحمد علي عبد الله شيء ذلك صبيلا لان عبد الله لم يقض مالا
 قاله به محمد واما ابراه من مال قلت البس هذا المال لعبد الله ومحمد علي زيد قال لي

هذا المال على انه ان ححده او افلس او مات ولم يترك شيئا لم يرجع الطالب على الذي
احاله هذا المال بالخيلة في ذلك قل بسميهم ويقول كان يريد صاحب المال والمال على
عمرو والحال عليه المال رحل يقال له حال بالخيلة في هذا ان يقرر يد وهو صاحب
المال وحاله وهو الذي يحنال عاه المال فيقولان جميعا كان يريد هذا على عمر مائه دينار
فاحال عمرو يدا بهذه المائة الديار على رجل يقال له حداث بن الفصل بن محمد
السلي الكوفي بيسميان رحلا مة هولالا يعرف ويقولان اسمه حداث بن الفصل بن محمد
السلي الكوفي بهذه المائة الديار حواله صحيحه حائرة وقل يريد هذه الحوالة وقل
حداث ذلك فصارت هذه المائة الديار لر يد على حداث بن الفصل بن محمد الكوفي
بالحوالة الموصوفة في هذا الكتاب ثم ان حداث بن الفصل الكوفي بعد ذلك احال ردا
هذا بهذه المائة الديار التي كان احتال بها عليه حالد بن فلان هو وقل ردا هذه
الحوالة وقلها حالد بن فلان هذا وارب هذه المائة الديار لر يد على حالد بالحوالة
الموصوفة في هذا الكتاب فتصير حواله على حالد لر يد فان عدم حالد او مات ولم يدع
شيئا لم يرجع ريد على عمرو بالمال من قبل انه انما يجب له الرجوع بالمال اذ عدم حالد
على حداث بن الفصل بن محمد السلي لا يعرف ولا يدري من هو قلت ارايت ان كان
مالا لرحل على رحل ورااد المطلوب ان يحل الخائب بماله عابه على رحل للمطلوب
عابه مال فان لطالب للمطلوب عدي اوثق من هذا اولا امن ان احال عليه فيقوى
على قول الخيلة في هذا ان يصدر عريم المطلوب عن ما عليه فيمكن له عابه
وانته اعم بالصواب

باب ارضى

رحل اراد ان يرث رحلا من الصبيعه شيئا لا يجوز ذلك قلت هذا
الخيلة في ذلك حتى يرضى فان لم يرض ذلك ان يشتري به من يرضى
الصبيعه به عا دت ان عن المشتري ما ارى ذلك في نفسه فوجها البيع
تقص المشتري البيع بعد ان يكون فله من ما يشتري حتى دأب من يرضى المال
فان تلف الرهن في ذلك المشتري بطل المال عن صاحب الصبيعه او الرهن او اصاب
بذلك عاه ذهب من الدين حساب ذلك قلت فان كان الخيار له وهو لم يرض
المشتري ورضى به المال ثم يرض البيع في الثلاثة ايام فان في هذا بينك الشيء
مضمونا في يد المشتري المتبقي في تلف ذلك الشيء او يرض ذلك الشيء من نفسه فقدم
المشتري ذلك الشيء من نفسه ولا يكون ذلك من الدين ولكن ينظر الى دمه ذلك
الشيء فان تلف عزم المشتري في حدة ذلك كله وقام به من دمه فان بقي له شيء حده وان

في عليه شيء اداء الي المانع وكذلك ان كان حدث به عيب في مداشتري فذهب
 المصنف به من المشتري ذهب قيمته فقام بذلك من ديه ويثرب وان فسللا
 ان كان قلت مرحل اراد ان يرتب رها من رجل ليمتع به مثل ارض يررها
 او دار يسكنها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يرتب منه ذلك الشيء
 ويقيمه ويتشاهدان على ذلك ثم يستعين لمرتب ذلك من الراهن ويقول له اعرفني
 اعرف هذه الدار اسكنها واذا قال قد اعركمها وادت لك في سكاها طاب
 فلك له فميتي اراد الراهن والمرتب ان بردارهن فرعها وردوها الي الراهن فمادت الي
 ذلك قلت وكذلك الارض ان اراد ررها يقول المرتب للراهن اعرفني هذه
 الارض اررها فاذا اعاره اياها كان له ان يررها قلت فاذا كان للرجل علي ارب
 درهم وفي يده رهن بالالف فطالبه المطلوب بالالف ويده الي الحاكم وقال لي علي
 هذا الف درهم وكره ان يقول له عدي هذه الف رهن وهو كذا وكذا يقول
 المطلوب ماله علي هذه الف الذي يدعيها وهذا الذي يرغم انه رهن في يده
 هو لي وما هو رهن فباحد الشيء به وبطل المالب قال يدعي عليه الف ولا
 يذكر الرهن فان سال القاضي المطلوب عن المال فقر به وادعي انه له رها عنده
 بهذا المال فليقر الطالب الرهن بعد ان يقر المطلوب له بالمال وان حجب المطلوب المال
 وادعي الرهن فقال لي في يده كذا وكذا ولم نقل هو رهن فليقل الطالب للقاضي
 سل هذا الرجل هذا الشيء رهن الف وان ساله القاضي عن ذلك فانكر ان يكون
 رها فليقل الطالب ماله عدي هذا الشيء الذي يدعيه وتولي ماله عدي هذا
 الشيء الذي يدعيه غير رهن فان حلف علي ذلك كان صادقا في يمينه انه يس
 في يده هذا الشيء غير رهن قلت وان قل المرهن اراد الصيغة اررها فمادت
 في يدي ارضا او اسكنها ان كانت لا يكون لهذا الرجل ان ياحد في رهاها
 لهذا الرجل الي مالي هل في هذا حيلة قل نعم الحيلة في هذا ان يتر الراهن ان
 رجلا من الناس قد عره باسمه وعيه وبه دفع اليه هذه الصيغة او هذه الدار
 وامره برها علي كذا وكذا من المال احره له وانه رهن هذه الصيغة ان هذه الدار
 من فلان هذا علي كذا وكذا من المال ويؤكد ذلك علي ما وكذا كتب الرهن فتمس
 فلان ذلك منه ثم ان مالك هذا الشيء وهو الرجل الذي امر ان رها هذه
 الصيغة المسماة في هذا الكتاب ادن له في رعاها هذه الارض ابد ما كانت في يده
 ان ادن له في سكي هذه الدار ابد ما كانت في يده وقت ذلك فلان فليس له
 ان يبيع فلانا من رره هذه الصيغة ولا من سكي هذه الدار ولا له ان
 يعرضي عليه في ذلك ويؤكد ذلك ولا يكون له ان ياحد المرتب من بيع ذلك ما اراد

هذه الاحارة قبل تمام هذه السنين ان يروح على رب الارض هذه النفقة واجابه رب الارض الى ذلك ما الحيلة له في ذلك قال يطر في ذلك مقدار هذه النفقة لزهو يريده فيجعل آخر محل آخر السنة الاحيرة من سبي الاحارة مع هذه النفقة احرا للسنة الاحيرة ثم كتب الي سائلك ان تسلفني من اجرة السنة الاحيرة كذا وكذا اعني مقدار هذه النفقة وانك اسلفني ذلك وقصته منك فاذا انتقصت هذه الاحارة قبل تمام هذه السنة رجع المستأجر على رب الارض هذا الذي اقر انه اسلمه وهو مقدار النفقة وان تمت الاحارة لم يكن له على رب الارض سبيل . قلت فان قال المستأجر لا آمن ان يستغني المؤجر على هذا السلف اني قد اسلفتك اياه قال فيبيعه بهذا السلف ثوباً ويدفعه اليه فان حلف لم يدخل عليه في ذلك شيء . قلت فان كان رب الارض او رب الدار الذي يخاف العذر من المستأجر ما الحيلة في ان يتوثق منه قال الحيلة في ذلك ان يجعل اعظم الاحرة للسنة الاولى من هذه السنين ويجعل ما بقي من الاحرة لما بقي من السنين بعد هذه المدة . قلت فان اراد رجل ان يؤجر داره يخاف رب الدار ان يؤجرها او ان يجرها المستأجر من يده نصرت من الصرور يدعها للذي تصبر الدار في يده ولا يكون لرب الدار على المستأجر سبيل . قلت وكيف لا يكون لصاحب الدار على المستأجر سبيل اذا حرج الدار من يده قال يجرها بان يؤجرها من رجل فاذا قصها ذلك الرجل ادطاها فان اراد رب الدار ان يتوثق من المستأجر هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي وقد احابه المستأجر الى ان يتوثق له قال الحيلة في ذلك ان يجيء رجل فيقول لرب الدار ان الدار التي في بدي فلان بعني المستأجر ويحددها اعني صاحب الدار او يسلمها اليك واحب علي واني صامن لذلك وانه واحب لك على تسليم هذه الدار بامر حق تات واجب حتى يسلمها اليك واقصصك اياها وادفعها اليك ليكون لصاحب الدار احد الصامن بالدار حتى يسلمها اليه . قلت فاذا اقر الصامن بهذا صارت الدار مضمومة قال نعم وهذا رجل يجيء به المستأجر حتى يصح ذلك قلت فان قال رب الدار احاف ان اصحى لهذا الرجل تسليم هذه الدار ثم ان طالته ان يقول للحاكم هذه الدار كانت احارة قلت ارايت مسألة الدار اذا اراد صاحبها ان تكون مضمومة فقلت يجيء لرجل فيصم تسليمها اليه علي ما وصفت لك ارايت ان قال صاحب الدار لست آمن ان يستغني الصامن ان هذه الدار لم تكن احارة في بدي فلان واني انما صممت تسليمها عنه فان حلف على ذلك حلف عليه آتما فاراد الحيلة في ذلك حتى لا يلزم من قال الحيلة في ذلك ان يقبض هذا الرجل الذي يريد ان يصم تسليم هذه الدار قبل ان يستأجرها المستأجر فيأخذها من غير ان يدفعها اليه مالها ولا يامن بقبضها

فاذا صارت في يده اقران هذه الدار لفلان بن فلان في يديه مضبوطة له وان تسليمها
 الى فلان واحب عليه حتى يسلمها اليه ويقبضه اياها ويدفعها اليه ثم يواجرها بعد ذلك
 صاحبها من المستاجر بعد ان يقصها من يدي الصامن من قبل ان يواجرها فيلزمه الصامن
 رجل كان له ارض فقال لرجل اتي على رراعة ارضي حتى ارضعها فارق الله
 تعالى من علقها استوفيت ممتلك من ذلك وما بقي كان يبي وبسك نصيب قال لا يجوز
 هذا . قلت فما الحيلة له في ذلك حتى يجوز قال الحيلة ان يستاجرها المدي يريد ان يعق
 على هذه الارض من صاحبها ستة ماحر قليل فتكون الارض في يدي المستاجر ويعيه
 صاحبها بنفسه وقيامه حتى يرضعها وتكون الغلة لهذا المعق يستوفي من ذلك مائة وما بقي
 قسمه المعق نصيب واحد نصه ووجه لصاحب الارض نصه . قلت فان قال صاحب
 الارض لست آمن ان لا يبي لي هذا المعق نصف ما فيها واريد ان اتوثق منه قال
 يستاجر المدي يريد ان يعق على الارض من صاحب الارض ماحر بقدر ما يتوهم ان
 يكون مقدار نصف ما يبي بالحرر والطن ويعدلان الكتاب بذلك ويكتبان مواصفة ويكون
 ذلك معدلا على يدي ثقة فيعرف امرهم ويحملها على ما فيه الصفة . قلت فان قال
 المستاجر لست آمن ان لا يبي من العلة شيء بعد العقة فيطالبي رب الارض بالاحرة ويستلمني
 عليه قال يكتبان المواصفة ان نصف العلة بعد العقة ان راد على ما استاجرته من الارض
 كان ذلك للمستاجر ولم يكن لصاحب الارض . قلت ارايت ارضا فيها روع اراد رجل
 ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة فيها ان يبيع رب
 الارض الروع الذي في هذه الارض من الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يواجر
 الارض بعد ذلك فتجوز الاحارة . قلت فان كان فيها محل او شجرة فيه تمر قال يبيع الثمر
 الذي في ذلك ثم يادس له في ترك ذلك الى ان يدرك قلت فان قال المشتري لا آمن
 صاحب الارض ان ياحد في حداد هذا الثمر قبل بلوغه قال الحيلة في ذلك ان يشتري
 منه الثمر الذي في المحل والشجر ثم يقررب ذلك المحل ان هذا المحل يرضه في يدي هذا
 المشتري الثمر اشهرا معلومة تقدر ما يبيع الثمر بامر حق واحب عرف ذلك له عليه فانه
 ليس له احراج ذلك من يده الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان
 يتعرض له . قلت الا تري ان مالكا اذا حرقها من المستاجر وقد كان قصها من الصامن
 ليس في هذا براءة للصامن اذ لو ان رجلا عصب رجلا دارا فقصها من العاصب رجل
 آخر ثم ان صاحبها احدها من العاصب اثنى انه في ذلك براه لها جميعا من صلبها قال
 بلي . قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم بقر المستاجر ان هذه الدار لفلان بن
 فلان لرجل يثني به صاحب الدار وان تسليمها الى ذلك الرجل واجب عليه ويؤ كذا ذلك

فني اراد المقل له ان ياخذ المقل ماقراره اخذ بذلك ووجه آخر ان يهب صاحب الدار هذه الدار لرحل يثني به ويدفعها اليه تم باحداها المستاجر منه بعير امره تم بقرعها له ويصحب تسليمها اليه علي ما وصفت تم يستأجرها بعد ذلك من الذي كان يملكها وهو الذي وهبها للموهوب له فيجوز الصانع علي هذا . قلت . كذلك ان استأجرها من مالئها الاول تم اقر بعد ذلك بها للموهوب له وصحب له تسليمها قال نعم هو حائر . قلت وان لم يرد رب الدار ان تكون مصمومة ولكنه قال احاف ان يصيب المستأجر ويبقى عياله فيها ولا اقدر علي اراحهم فاراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ان يجعل المستأجر بعد ما استأجرها صاحبها وكيله في ذلك ووصيه في بعض هذه الدار من كانت في يديه او ممن معه اياها او ناره فيها ويؤكد الوكالة في ذلك والوصية . قلت فان قال المستأجر لا آمن ان يوكلني علي ما وصفت تم يجرحي من الوكالة والوصية بعد ذلك قال يكتب الوكالة والوصية علي ما وصفت تم يدخل له صميما يصحب له تسليم الدار اليه علي ما شرحنا . قلت في هذا شيء غير هذا قال نعم فأت وما هو قال يؤاخر الدار من امرأة المستاجر ويكون الزوج هو الصانع عليها علي ما وصفت . قال ارايت ان سمحت المرأة الدار او انكرت حق مالئها او ماتت اليس الصانع واحداً علي الزوج قال نعم وقال الحسن لا يجوز صانع الروح الا ان يقر ان المرأة سمحت صاحب الدار داره وان يصحب له تسليمها اليه فادا كان هذا في الصانع حار الصانع علي هذا وينبغي ان يدخل هذا الاقرار في الصانع حتي يجوز واجرة ما في هذا الباب ان باقي المستأجر يرحل يصحب معه فيقر الصانع ان هذا المستأجر استأجر هذه الدار من فلان بن فلان هذا تم ان المستأجر سمح صاحب الدار داره ومعه اياها وانه يصحب معه لصاحبها ان يسلمها اليه ويقصه اياها ويدفعها اليه ويؤكد الصانع بذلك فيجوز هذا الصانع . رحل اسأجر من رحل دارا فاراد ان يبنى فيها بناء فادن له صاحب الدار ان يبنى فيها ويحتسب بذلك من احرثها قال حائر . قلت فهل يقبل قول المستأجر فيما اتفق في البناء قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يستأجر الدار ويحمل لصاحبها احرثها بقدر ما يحتاج اليه البناء ويشهد عليه بذلك تم يدفع ذلك رب الدار الي المستأجر ويأمره بانه في البناء ويكون القول قوله في ذلك . قلت فرحل اراد ان يؤاخر دارا له من رحل منه وحاف رب الدار ان يمه المستأجر من الدار بعد مضي السنة ويماطله بذلك ما الحيلة في التوثيق له قال الحيلة في ذلك ان يؤاخر الدار منه السنة بما قد اتفق عليه تم يقول قد آحرتك هذه الدار بعد مضي هذه السنة في كل يوم بدفءار او باكثر من ذلك ويقبل المستأجر ذلك ويشاهدان علي ذلك فان حبسها عليه بعد مضي السنة كان عليه كل يوم دينار . قلت فان قال المستأجر لا آمن ان يتعيب عني صاحب

الدار ليضمني بهذا الكراء بعد مضي السنة ولكن اريد ان يكون لي تقضى الاجارة بعد مضي السنة وان ارا من الدار ومن هذا الديار اذا اما سلمتها اليه فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يجعل عدلا بينها فيؤكله رب الدار يواجر هذه الدار من المستاجر بعد مضي السنة كل يوم بدينار يكون العدل هو الذي يعقد الكراء بعد مضي السنة كل يوم بدينار فاذا انقضت السنة جاء المستاجر وسلمها الى العدل وناقضه الاجارة التي كانت بينه وبين صاحبها وسلمها العدل الى صاحبها . رجل له ارض اراد ان يواجرها من رجل على ان الحراج على المستاجر قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في هذا حتى يجوز قال الحيلة فيه ان يطر مقدار ما يلزم هذه الارض من الحراج في السنة فيرد على الآخر و يواجره بجميع ذلك ويأمره ان يؤدي حراج هذه الارض عنه من اجرتها . قلت فهل يقبل قول المستاجر انه قد ادى ذلك قال لا ولكن الثقة له في ذلك ان يجعل ذلك لصاحبها ويشهد عليه و يقبض ذلك منه ثم يدفع صاحب الارض الى المستاجر ويأمره ان يودي عن هذه الارض في حراجها فيقبل قول المستاجر في ذلك به . قلت فرجل له ارض فيها بحيل وشجر فاراد بعد هذا ان يواجر الارض من رجل على ان يسلم ثمره المحل والشجر للمستاجر قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك قال يواجره الارض ما يريد من السنين بمال معلوم ويدفع اليه المحل والشجر معاملة هذه السنين على ان يهي ذلك فما رزق الله من عنته في كل سنة من هذه السنين كان لصاحب المحل والشجر سهم من الف سهم وكان الباقي من ذلك للعامل فتجوز هذه المعاملة . قلت ارايت رجلا استاجر ارضا يضاء سنين فيروعا ويواجرها ممن شاء فأجرها ما كثر مما استاجرها به هل يطيب له ذلك الفصل قال لا ولكنه يومر ان يتصدق به . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يطيب له قال الحيلة في ذلك ان يواجر المستاجر هذه الارض وثنيا يريد من عده اما توب واما غيره فيواجر ذلك ممن اراد ويرداد من الكراء ما شاء فيطيب له ذلك الفصل . قلت ارايت ان دفع مع الارض دانا او سكة العدان واثينا من آلة الررع فأجر ذلك مع الارض قال لا يطيب له الفصل

باب المراجعة

قال احمد بن عمرو . قلت فما نقول في المراجعة في قول ابي حبيبة رضي الله تعالى عنه بالصف او الثلث او الربع قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز المراجعة في قول ابي حبيبة قال الحيلة في ذلك ان ياحدها مراجعة ثم تشارعا الى قاص يري ان المراجعة حائرة فيحكم بحوارها عليهم فيجوز ذلك اذا قضى به قاص . قلت فان لم يتهيا امر القاصي هل في ذلك حيلة قال نعم يكتبان كتابا اقرارا عليها يقران ان قاصيا وصي عليهما باعقاده هذه المراجعة فيجوز اقرارهما

بذلك على انفسهما . قلت في هذا شيء غير هذا قال نعم يكتبان كتاب اقرار بينهما جميعاً
 يقران فيه ان رقة هذه الصيغة لعلان الذي هو مالكها ويقران في هذا الكتاب ان مراعاة
 هذه الارض اعني الذي باحدها مراعاة لعلان وسميان بالسبين ويرعها ما بداله من
 علة الشتاء والصيف مدره في سقته واعوانه فما اخرج الله من علة في هذه السبين كان
 ذلك له بامر حق عرفه له رب الصيغة ولزمه الاقرار له به . قلت فما حال صاحبها في
 العلة قال يسعى ان يوتق الذي باحدها مراعاة لمالكها من نصف العلة وان يكتب المراجع
 على نفسه كتاب اقرار لرجل يتق به رب الصيغة ان نصف ما اخرج الله من علة هذه
 الصيغة له بحق عرفه له فيكون ذلك الرجل المطالب بنصف العلة ويدفعها الى مالك
 الصيغة . قلت ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وفيها محل وتجر
 فيؤاجرهما من رجل باجر معلوم ويدفع المحل والشجر اليه معاملة على ان ما ررق الله من
 علة ذلك كان للمالك سهم من الف سهم والباقي للعامل هذا شيء يحور لمالك ذلك ان
 يعملها فاما وكيل الرجل لو وكله بان يؤجر ارضه او وصي نقيم او امين قاص على يتيم او
 ارض وفق هل يحور لاحد من هؤلاء ان يعمل هذا قال لا . قلت فما الحيلة فيه قال
 الحيلة اما الوكيل والوصي وامين القاصي فانهم سعي لم ان يطوروا الى الارض فيؤاخذوها
 بما تساوي ويعاملون المستأجر في المحل والشجر معاملة لا يتعاس فيها ولا يجعلون له من
 الثمرة اكثر من اجرة مثله لقيامه بالمعاملة فمن جعل منهم من ذلك شيئاً اكثر من اجرة
 مثله لقيامه وعمله لم يحور ذلك وكانت محالاً فيما يعمل به من ذلك قلت فهل يحور في
 الاحارة اذا استأجر ارضاً عشر سبين او اكثر من ذلك فاجر معلوم واواد حيلة حتي لا
 تنقض الاحارة بموت المستأجر والمؤاخر قال نعم قلت وما هي قال يقر رب الارض
 ان مراعاة هذه الارض ومحلها لعلان بن فلان عشر سبين مدره وبعقته واعوانه فما ررق
 الله بعالي من علة فهو له وان ذلك صار له باسحق ثلث واحد لارم عرفه فلان بن
 فلان واقربه ولزمه الاقرار له بذلك قلت فادافهم هذا تم مات احدهما لم ينتقض
 الاحارة قال لا . قلت فما حال الآخر كيف يستحقه صاحب الارض وانما له ان
 يقص ذلك الآخر عند انقضاء كل سنة قال يجيء برجل من قبل المستأجر فيقرر من
 غير ان يحضره المستأجر في كتاب يكتبه على نفسه ان فلان بن فلان استأجر من فلان
 بن فلان جميع الارض التي حدها كذا عشر سبين في كل سنة كذا على ان يودي كل سنة منها عند
 انقضاءها وقص فلان بن فلان جميع ما استأجره منه مما سمي ووصف في هذا الكتاب فاول هذه
 السبين عرة شهر كذا من سنة كذا وآجرها سلع شهر كذا من سنة كذا وقص فلان ذلك
 عرة شهر كذا وانه ضمن لعلان عن فلان جميع ما يجب عليه من اجرة هذه الارض صماما

جميعها حائزا تاما ان يؤدي اليه احرة كل سنة من هذه السنين عند اقتصاصها . قلت
 فادا امر بهذا لم ا امن ذلك قال نعم . قلت وكذلك الدار يقر صاحبها ان يسكنها لعلان
 عشر سنين امر . ثلث عرف ذلك له يسكنها او يسكنها بمن يحب ويؤجرها بمن يحب
 هذه السنة على ما وصفت في الارض وكذلك امر الاجر قال نعم * روى عن ابي يوسف
 انه قال اجعل ذلك صلحا من حق ادعي عليه فكتب اليك اذا ادعيت على كذا وكذا فلم
 امر بذلك ولم انكر واني صالحتك عن دعواك هذه على سكي داري التي حدها الاول
 كذا والثاني والثالث والرابع عشر سنين اولها عرة شهر كذا وآخرها صلح شهر كذا من
 سنة كذا تسكنها او تسكنها من احست ودفعتها اليك وقصتها مي في عرة شهر كذا قلت
 وكذلك الارض يقر صاحبها اني صالحتك على زراعة ارضي التي حدها كذا عشر سنين
 اولها عرة شهر كذا يررعها او تررعها من احست ومدرك ويعقنك واعوانك ثلث اخرج الله
 من علتها في هذه السنين فهو لك ودفعتها اليك وقصتها مي في عرة شهر كذا من سنة
 كذا . قلت في هذا الباب شيء غير هذا ان اراد ان ياحد حياعا بما فيها من الخيل
 والشعر فيكون في يديه وفي يدي عقبه من بعده خمسين سنة او اكثر قال نعم قلت
 وما هو قال الخيلة في ذلك ان يقر المستأجر والمواحر ان رجلا من المسلمين دفع القرية
 المعروفة بكذا وكذا وجميع ارضها التي من رستاق كذا الى فلان بن فلان وامره ان
 يؤجرها ويحمل فيها رايه وان المستأجر استأجرها لرجل من الناس ويكتب في ذلك
 كتابا ولا تنتقص الاحارة موت احدهما وبقي في يدي المستأجر على ما وصفا . قلت
 فكيف يكون هذا الكتاب قال يكتب هذا ما اشهد عليه الشهود المشمولة في هذا الكتاب
 ان فلان الغلابي ابن فلان وفلان بن فلان امرا عديم واتهداهم على انفسهما في صحة
 من عقولهما وانداهما وحوار امورها طائعين غير مكرهين ولا علة بها من مرض ولا غيره
 وذلك في شهر كذا من سنة كذا ان رجلا من المسلمين حائر الامر له وعليه قد عرفاه
 باسمه وعينه وحسه دفع جميع القرية المعروفة بكذا من رستاق كذا وجميع ارضها
 المعروفة بها والمسوية اليها واحره ناحرة ما يقع عليه المعاملة بينهما بما سمي ووصف في
 هذا الكتاب جميع هذه القرية وما لها من الارض المعروفة لها والمسوية اليها ويشتمل على
 ذلك ويحيط به حدود اربعة احد حدود جماعة ذلك ينتهي الى كذا والثاني والثالث
 والرابع اقر فلان بن فلان ان هذا الرجل الذي قد عرفاه بعينه واسمه الموصوف امره في
 هذا الكتاب دفع جميع هذه القرية وارضها المحدودة بجميع ذلك كله الموصوفة وامره بما
 فيها من ارض يضاء وما يقع عليه الاحارة منها ممن يريد ان يواحر لك كله من
 الناس كلهم ما راي من السنين والشهور على ما راي بما راي من الارض وان يدفع

ما فيها من نخل وشجر وكرم وارتطاب وما يقع عليه الاحارة وفيها ما راي من السنين
 والشهور مما راي فيها من النخل والشجر والكرم والرتطاب وما يقع عليه المعاملة فيها بمعاملة
 ما راي من السنين والشهور على ما راي في ذلك وان يعمل في جميع ذلك كله لرايه
 واقامه في ذلك مقام نفسه واحار امره في جميع ذلك وما عمل فيه من شيء وقيل فلان
 من هذا الرجل ما اسده اليه من ذلك وتولى القيام به على ما سمي ووصف في هذا الكتاب ثم ان
 فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب بعد ذلك سال فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب
 ان يواحر جميع ما في هذه القرية المسماة الموصوفة في هذا الكتاب من ارض بيضاء ومنازلها
 ومستعلاتها وما ساحتها وما يقع عليه الاحارة منها بمحدود ذلك كله وارصه وبائه وسعفه
 وعلوه وشربه في سواقيه وطرقه ومعاليه ومراذقه ورسومه وكل حق هو له داخل فيه وخارج
 عنه من حقوقه وكل قليل وكثير هو لذلك فيه وهباً للرجل الذي امره ان يستأجر
 ذلك مائة سنة متوالية اولها عرة شهر كدامن سنة كذا وآخرها صلح كذا من سنة كذا
 كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب بكذا وكذا ديناراً ذهباً عيماً وربه حياًداً
 على ان للرجل الذي استأجر ذلك ان يزرع هذه الارض البيضاء التي وقعت عليها هذه
 الاحارة الموصوفة في هذا الكتاب وما تناء منها ما بداله من علة الشتاء والصيف ويزرع
 ذلك ما احب او يواحر ذلك ممن احب ويعمر في ذلك ما بداله من النخل والشجر والكرم
 وعلى ان يسكن ما وقعت عليه هذه الاحارة الموصوفة في هذا الكتاب ويستغل ذلك بوحوه
 علاقته ويسكن ذلك ويسكنه ممن احب ويواجر ذلك ممن احب ويؤدي الى فلان بن
 فلان المسمي في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب عدد
 انقصائها فاحاب فلان فلاناً الى جميع الذي ساله مما سمي ووصف في هذا الكتاب واخره
 للذي وكله بجميع الذي ساله ان يوحوه اياه مما سمي ووصف في هذا الكتاب هذه المائة
 سنة المسماة في هذا الكتاب بالآخر المسمي في هذا الكتاب فقل فلان بن فلان جميع
 ذلك كله من فلان بن فلان للرجل الذي امره ان يستأجر ذلك له ثم ان فلان بن فلان
 المسمي في هذا الكتاب بعد ذلك على غير شرط كان في عقدة هذه الاحارة الموصوفة في
 هذا الكتاب يسال فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب ان يدفع اليه للرجل الذي
 وكله جميع ما في هذه القرية وارصها من نخل وشجر وكرم ورتطاب بمواضعه من الارض
 بمعاملة هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على ان يقوم في ذلك الرجل على ذلك سقته
 واعوانه ويسقيه ويلقى محله ويكسح كرومه وعلى ان مارزق الله من علة ذلك كل سنة من
 هذه السنين المسماة في هذا الكتاب للرجل الذي وكل فلان بن فلان ان يدفع ذلك
 بمعاملة من ذلك سهم واحد من الف سهم يحصن محله ونجمه وكرومه ورتطابه وما بقي بعد

ذلك وهو كذا وكذا بالرجل الذي وكل فلان بن فلان ان ياخذ ذلك له معاملة فاحاه
فلان بن فلان الى جميع الذي ساله مما سمي ووصف في هذا الكتاب ودفع اليه الرجل
الذي وكله بجميع الذي ساله ودفعه اليه معاملة هذه السنين المسماة في هذا الكتاب على
الشرط الموصوف فيه وكيل فلان بن فلان واعتقدت بن فلان وفلان عقدة هذه الاحارة
والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب احارة ومعاملة صحيحتين حائرتين قابلتين على شروطهما
الموصوفين في هذا الكتاب وبعد ان عرف فلان بن فلان جميع ما وقعت عليه عقدة
هذه الاحارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب وتصحيحها عن تراض منهما جميعاً بجميع
ذلك فمضى فلان جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاحارة الموصوفة في هذا الكتاب
يدفع فلان بن فلان ذلك اليه مبرعاً غير مشغول في شهر كذا في سنة كذا جميع ما وقعت
عليه عقدة هذه الاحارة والمعاملة الموصوفين في هذا الكتاب بذلك في يدي الرجل الذي
وكله فلان على الاحارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب بذلك الى انقضاء هذه السنين
المسماة فيه . قلت فادا امر بما في هذا الكتاب له تسقط هذه الاحارة بموت احدهما قال
لا . قلت ولم قال لان المواحر امر ان ذلك الرجل امره ووكله بان يواحر ذلك ويدفعه
معاملة وكذلك امر المستأجر كذا ان رحلا امره ان يستأجر ذلك معاملة مما يقع عليه
المعاملة ولا يقع عليه الاحارة يتم الاذن بينهما على ما عقداه ولا سطل ذلك بموت احدهما
قلت فان اراد ان يستأجر سهماً من بيت رحا واحماره فيه كيف يكتب قال يكتب
هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا ان فلان بن فلان العلامي وفلان
ابن فلان افروا عندهم واشهدوهم على انفسهم في صحة عقولهم واندابهم وحوار امورهم
طائعين غير مكرهين ولا علة مهم من مرض ولا غيره في شهر كذا من سنة كذا وكذا
ان رحلا حرا من المسلمين حائر الامر له وعليه قد صرفوه بعبه واسمه وبسه دفع كذا
سهما من كذا وكذا سهما من جميع بيت الرحا والاحمار الثلاثة اللواتي في هذا
البيت ومن جميع المسطاح الذي بقي فيه الطعام لهذه الرحا مشاعاً في جميع ذلك كله غير
مقسوم ومحدود ذلك كله وجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان
وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وهذا البيت الذي فيه الاحمار الثلاثة والمسطاح
الذي بقي فيه الطعام لهذه الرحا والقرية المعروفة بكذا التي هي في سطوح كذا من
رستاق كذا بجميع هذا البيت الذي للحمارة الثلاثة والمسطاح ويشتمل على ذلك كله
ويحيط به حدود اربعة الحد الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع امر فلان
وفلان وفلان بن فلان ان هذا الرجل الحر المسلم الذي عرفوه الموصوف امره في هذا
الكتاب دفع هذا الكذا والكذا السهم من الكذا والكذا السهم من جميع بيت الرحا

الذي فيه الاحجار الثلاثة ومن جميع المسطاح المحدود جميع ذلك الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً في جميع ذلك كله غير مقسم بمحدود جميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وامرهم ان يؤجروا ذلك ممن راوا ان يؤجروه من الناس كلهم مما راوا من السنين والتمهيد بمساروه من الاخر وان يعملوا في جميع ذلك تمامه بعينه واحار امرهم في ذلك كله وما عملوا فيه من شيء وقل فلان وفلان سوا فلان المسمون في هذا الكتاب عن ذلك الرجل الحر المسلم ما جعله اليهم من ذلك على ما سمى ووصف في هذا الكتاب وتولوا القيام به وقصوا جميعاً منه جميع هذه السهم المسماة الموصوف امرها في هذا الكتاب وصارت في ايديهم فامر فلان بن فلان وهذا المسمى المسمون في هذا الكتاب ان رجلاً حراً من المسلمين حاز الامر له وعليه قد عرفوه بعينه واسميه ونسبه جعل الى فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب ان يستأجر جميع بيت الرحا الذي فيه الاحجار الثلاثة والمسطاح المسوب الي هذه الرحا المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب من السنين والشهور وكذا وكذا من الاخر وان يعمل في جميع ذلك كله برأيه وإقامه في ذلك تمام امره واحار امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شيء وقل فلان بن فلان ذلك الحر المسلم ما جعل اليه من ذلك على ما سمى ووصف فيه وتولى القيام وبشيء ان فلان بعد ذلك كله ولا فلان وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب ان يواحدوا جميع هذه الكدا والكداسيا من جميع بيت الرحا الذي فيه هذه الاحجار الثلاثة والمسطاح المحدود ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً في جميع ذلك كله غير مقسوم بمحدود ذلك كله وبجميع حقوقه الداخلة والخارجة عنه للرجل الحر المسلم الذي وكاه ان يستأجر ذلك مائة سنة مائة اولها عرة شهر كدامة كدا واحرها سلخ شهر كدا من سنة كدا وكدا دساراً مثاقيل واراة حباداً على ان الرجل الحر المسلم الذي استأجر ذلك له ان يستعمل ذلك ويؤجره ممن احب وراي وعلى ان يؤدي فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب الى المهر المسمى في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب عند نقصانها فاحاب فلان وفلان وفلان الى جميع ذلك اسم الذي سألهم عما سمى ووصف في هذا الكتاب واحروه للرجل الحر المسلم الذي جعل الى فلان بن فلان ان يستأجر له جميع هذه الكدا وكدا سهماً من بيت الرحا والمسطاح المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً من جميع ذلك كله غير مقسوم بمحدود ذلك كله وبجميع الحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه وبجميع هذه السهام الواقعة عليها

هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب من الاحجار الثلاثة اللواتي في هذا الكتاب
وادواتها من الحديد والحشب ومجاري مياهه وطرقه ومرافقه الداخلة فيه والخارحة عنه
هذه المائة سنة التي اولها عرة شهر كذا من سنة كذا وكذا دسارا متاميل ذهباً
عيا وارية جباداً اجارة صحيحة حائرة تامة وقل فلان بن فلان ذلك منها وقيلوه منه
فانقذت هذه الاحارة الموصوفة في هذا الكتاب من فلان بن فلان وبين هولاء العر
المسمين في هذا الكتاب للرحل الذي جعله الى محمد بن عبد الله ان يستأجر ذلك له
اجارة صحيحة حائرة تامة على ما سمي ووصف في هذا الكتاب جميع ما وقعت عليه عقدة
هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب يدفعها ذلك اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا
مفرغاً غير مشغول وذلك بعد ان عرف فلان بن فلان وهولاء العر المسمين في هذا
الكتاب جميع ما وقعت عليه هذه الاحارة الموصوفة في هذا الكتاب وبعد ان اقر فلان بن
فلان انه قد نظر الى جميع هذا البيت والرحا والاحجار اللواتي في هذا البيت والمسطح
الذي بين بيت الرحا وبحر جميع ذلك كله ورصيه وتفرقوا بعد عقدة هذه الاحارة
وتصحيحها بينهم عن نراض مهم جميعاً لجميع ذلك كله فان اراد ان يعمل لم الاحركت
في ذلك الموضع ثم ان فلانا وفلانا وفلانا بن فلان بعد ذلك كله سألوا فلان بن فلان
على غير شرط كان في عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ان يعمل لم اخر هذه
المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على اهم صامون لفلان بن فلان الذي وحب له
الرجوع شيء من ذلك لسبب من الاسباب وعلى كل واحد منهم كميل صامن عن
صاحبه بامر صاحبه لفلان بجميع الذي لفلان على صاحبه سبب الاحارة والصمان
الموصوفين في هذا الكتاب الى ان لفلان بن فلان ان يأخذ بجميع ذلك كله ايها شاء ان
شاء احدهم بذلك جميعاً وان شاء احدهم به كيف شاء ومتي شاء وكما شاء واحدا بعد
واحد وجميعاً وتنتي ولا برادة لكل واحد منهم باحد فلان احدهم بذلك دون اصحابه حتى
يستوي جميع ذلك كله وكل واحد منهم كميل ناهي اصحابه امر اصحابه فلان بن فلان
كلما وحب له الرجوع شيء من ذلك وكل واحد منهم وكيل لاصحابه امر اصحابه في
حصوله فلان بن فلان بما يطالب به اصحابه في ذلك من سق وقل كل واحد منهم الوكالة
في ذلك من اصحابه مخضر من اصحابه فاحاهم فلان بن فلان الى جميع الذي سألوه بما
سمي ووصف في هذا الكتاب وعمل لم اجرة جميع هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب
ودفع اليهم ذلك وقصوه منه تاماً وايماً وهو كذا وكذا دسارا متاميل ذهباً حباداً وكان
دفع فلان بن فلان ذلك اليهم على ما شرطوا له على انفسهم من الصمان الموصوف في هذا
الكتاب وقبل فلان بن فلان منهم جميع هذا الصمان الموصوف في هذا الكتاب في الكفالة

والوكالة بمخاطبته ايام على ذلك كله اتهم فلان بن فلان وفلان بن فلان على انفسهم بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب واقرؤا جميع ما فيه والرموه انفسهم بعد ان قري عليهم فامروا انفسهم ومعرفة حرقيا في شهر كذا في سنة كذا . قلت اليس انتقص الاجارة بان كتبت الاجارة لاسان لا يعرف ولا ينتقص الاجارة بموته ان مات واحتيطت بان رجلا حرا مسلما امر فلان بن فلان ان يستأجرها له على ما سمي ووصف في هذا الكتاب ووصف من شرائطها بان لا يقص الاجارة بموته فكيف تنقص به الآن تنتقص بعد هذا الاحتياط قال ان استحق هذه الاجارة او هذه الارض التي استؤجرت اسان انتقصت هذه الاجارة . قلت بان لم يستحقها اسان فماذا تنقص به الاجارة قال ان حرقته هذه الرجا او تعطلت باقطاع الماء عنها انتقصت الاجارة فالتس وكذلك الارض ان غلت عليها دجلة او العرات فحرقتم فلم يصب عنها الماء او غلب عليها واد من الاودية وصارت ملحة لا تصلح للزرع او صارت مسحة لا تزرع ولا تصلح للزرع انتقصت الاجارة فيها وكذلك كل ما احرقها من حال الزرع الى حال لا تصلح فيه للزرع بطلت الاجارة فيها قال نعم قلت فالرجل يريد ان يواجر ارضه من رجل فلا يامن من ان تخرج الارض من يديه انه ان صممه اياها لم يجر الصمان لانها من احره ذلك والاجارة في ردى المستاجر على الامانة وقد احررت بما في ذلك من الحيلة قبل في هذا حيلة غير ما ذكرت قال نعم . قلت وما هي قال يبيع صاحب الارض هذه الارض ممن يثق به ويشهد له على ذلك او يقرها لاسان يثق به يشهد على ذلك ويسلمها اليه محصورة شهود بمعاينة القبض ثم يواجرها بعد ذلك من الرجل فيكون تاريخ الاجارة بعد تاريخ الشراء والافرار فاذا انتقصت هذه الاجارة فلن ردها الى متاجر على صاحبها بعد انقصاء الاجارة والا حاء المشتري واقام البينة على ذلك فان المستاجر في معي العاصب وكان له ان ياحد بقيمتها على مذهب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ولا يدع ان يكسب في كتاب الاجارة وكالة المستاجر للمواجر في قبضها بعد وفائه . قلت فان قال لصاحب الارض لست آمن ان يعيب هذا المستاجر فاما الوكالة في قبضها والوصية في ذلك فقد احتطت بها فان وجب لي عليه من الاخر شيء والا فليس طالب له قال ياحد منه صميحاً بالآخر فيقول وقد صمى فلان عن فلان له لان نامره جميع ما وحب ويجب اعلان على فلان من بعده هذه الصيغة المحدودة الموصوبة في هذا الكتاب ويجعل المستاجر الصامن وكيله في حصومة المؤاخر وما يطال به من الاحره المسماة في هذا الكتاب ويؤكد الوكالة والصمان ويجعله وصيه بعد وفاته في جميع الذي وكله به مما سمي ووصف في هذا الكتاب فيكون في هذا احتياطاً في الاحران شاء الله تعالى . قلت فان كان يريد ان كان بوقع له الارض مراعاة قال بذلك جائز بقران ذلك على

سبيل المزارعة والله اعلم . قلت وكذلك لو اخذت خلا بغيره لمعاملة او اخذت شحرا
 قال نعم الامر في ذلك كله سواء اذا اقر بذلك علي هذا ابي علي هذا السبيل حار
 ذلك . قلت وهل للذي احران يقص الاحر لكل انسان مئة من هذه السنين اذا حق
 تقصى قال نعم وكذلك ياخذ احره السهم الذي للمعاملة قال نعم . قلت فان حدثت
 علي المؤخر حدث الموت قال له ان يوصي بذلك الي من شاء ويقوم وصيه بذلك مقامه
 في ذلك . قلت فان حدث الموت علي المستأخر قال فالاحره عليه في ماله . قلت فما
 القول في ماله هل يقسمه الوارث اذا كان الامر علي هذا قال الاحره ماله فان
 اتسموا ما لم يجمعوا من ذلك الا يري ان الدرك قد يسمه الانسان ويقسم ماله ثم يدرك
 الدرك بعد ذلك ويكون ذلك في مال الصامن الا تري ان رجلا لو اساحر من رجل دارا
 عشر سنين كل سنة مائة درهم وصمن رجل عن المساحر لصاحب الدار جميع ما يجب
 عليه وله من الاحره علي المستأخر تم مات الصامن بعد مئة من السنين اي من بي هذه
 الاحره ان الصامن حار علي حاله وجميع ما يجب من احره ذلك فهو علي الصامن في ماله
 لا يبطل ذلك عنه وكذلك المستأخر اي امر المستأخر كذلك فان اراد الذي احر هذه
 الخبيثة ان يتحمل الاحر السبب كلها فاجابه المستأخر الي ذلك فهو حار
 . رحلان لكل واحد منهما ارض فاراد كل واحد منهما ان ياخذ ارض صاحبه مزارعة
 مارضه قال لا يجوز ذلك والله اعلم قلت فما الحيلة في ذلك قال ان يؤاخر احدهما من
 صاحبه ارضه بدرهم او بدنانير او بعرض من العروص فيجوز ذلك . قلت وكذلك سكي
 دار سكي دار وخدمة عند بخدمة عدا وركوب دابة ركوب دابة قال هذا كله سواء
 والسبيل فيه ان يؤاخر ذلك كله علي ما وصفت قلت فان استأخر دارا بخدمة عند
 قال حائر اذا اختلف ذلك فهو جائز . قلت ارايت رجلا استأخر عدا لخدمته مئة مائة
 درهم واطعام العبد قال لا يجوز ذلك قلت فما الحيلة فيه حتي يجوز قال يطر الي مقدار
 طعام العبد هذه السنة ويرده علي المائة درهم التي هي احره العلام ثم يوكل رب العبد
 المستأجر بان يطعم هذا العبد من الكدا اكدا ما يكفيه وان اراد ان يرا من ذلك
 يطر الي مقدار الطعام كم مائة فاسلف المؤاخر ولم يقصه تم يدفعه المؤاخر الي
 المستأخر ليعقه علي العبد في طعامه . قلت وكذلك علي الدابة والى نعم لان
 هذا مجهول الا تري ان ابا حيفة رحمه الله نالي استحسن ان يجر ذلك في الطئر خاصة
 . قلت ارايت رجلا استأخر دارا مشاهرة فحلف ان لا يسكنها شهرا او شهرين فان
 دخل في الشهر الآخر يوم او يومان وهو ما كن في الدار يلزمه احره الشهر كله قال
 الحيلة في ذلك ان يستأجرها بمياومة كل يوم بكدا وكذا فني سافر عنها فلا يلزمه الا اجرة

ما سكن . قلت ارايت رجلا يستأجر العبد يخدمه مشاهرة فاراد ان يؤاخره من غيره .
قال له ذلك . قلت فان استعمل من اخره تبتاعه هل يطيب ذلك له قال لا . قلت
فما الحيلة حتي يطيب له العمل قال بدع مع العلام شيئاً اما قيصاً او ثوباً غيره فيقول
قد احزنك هذا العبد وهذا القبيص كل شهر بكدا وكدا فيطيب له الفصل في ذلك
عما كان استأجر العبد به قال وكذلك ان استأجر دابة مشاهرة فاراد ان يستعمل
في كرائها فان كان استأجرها بغير سرح تم امرحها بسرح من صده واخرها مع
السرح طاب ذلك له قال واما الدابة اذا استأجرها ليركها هو او ليركها انساناً بعينه لم
يكن له ان يؤاخرها من احد لان الركوب مختلف . قلت فان استأجر دارا فاراد ان
يؤاخرها ويستعمل من كرائها قال لا يطيب له ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتي
يطيب له الفصل قال ان رثها ثناء او طين كان له الفصل وكذلك الارض لبيتاخرها
قال ان كرا اثمارها واسرارها او عمل لها مساة او عمل فيها عملاً يكون رائدا فيها طاب
له الفصل من كرائها . قلت فان استأجر دابة مشاهرة كل شهر بدراهم معلومة وعلف
الدابة او كان علاماً باستأجره في كل شهر بدراهم مساة وطعامه قال لا يجوز ذلك وهي
احارة فاسدة قلت فما الحيلة في ذلك حتي تحوز الاحارة قال سطر كم مقدار علف الدابة
في كل شهر ويربده على الدراهم التي سماها كل شهر واما استئجر الامام ابو حنيفة رضى
الله تعالى عنه ان يحجز الطعام في الطئر خاصة وهو ان يستأجر الرجل المرأة ترصع ولده
في كل شهر بدراهم مساة وطعامها فاحاز ذلك استحساناً قال لانه من امور الناس وقال
غيره من اصحابنا لا يجوز ذلك ولكن سطر مقدار طعام الطئر في الشهر ويربده على الدراهم
. قلت رجل اراد ان يستأجر من رجل ارضاً سبى معلومة بمال مسمى وفي الارض عين
يحرج منها القار او عين يحرج منها العقط اراد ان يكون اعين في بده ويستخرج منها القار
او العقط ولا يحرج من يديه ان حدث بالمؤخر حدث الموت بما الوحه في ذلك قال الوحه
في ذلك ان يستأجر منه الارض سبى مساة بمال معلوم ويشترط ان له ان يزرع هذه
الارض ما شاء من علات الشتاء والصيف ويكتب عليه بذلك كتاباً على ما يكتب
الاحارات . قلت فعين القبر وعين السبط يقع عليهما الاحارة قال لا يقع عليهما الاحارة
. قلت فما الحيلة للمستأجر في ان يستعمل هابن العيين هذه السبى قال يقر صاحب الارض
ان العيين في يدي المستأجر هذه السبى له ان يستعملها . قلت وهل يجوز الاقرار قال
نعم الاقرار حائر . قلت فاما بوجه هذا الاقرار فاما بقرانها في يديه سنين معلومة
يستعملها وليس هو اقرار بملكه لها والاحارة لا تقع عليها والمعاملة لا تحوز على ابي شيء
يجعل هذا الاقرار قال ما احد له وجهاً غير هذا الا الوصية . قلت وهل يجوز لرجل له عين

غير ابعين نعط يوفى له نفلتهما حين قال نعم . قلت فان مات المقر قبل ان يستكمل هذه السنين قال تطل الوصية فيما يبق من السنين . قلت فان اراد ان يكون في يده او في يدي وارثه ان حدث به الموت الى تمام هذه السنين ما السبل في ذلك للسنين وهل يعرف له وجه قال ان اقر ان هاتين العيين والارض في يدي فلان بن فلان يستعملهما كذا وكذا سنة اولها عمرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا فان حدث فلان حدث الموت قبل تمام هذه السنين فيكون في يدي اسه فلان ابن فلان ما بقي من هذه السنين يستعملها فلان بن فلان الى ان يستكمل هذه السنين وكذلك ان كان له ابن آخر صارت في يديه ان حدث بالاب الاول حدث الموت قبل ان يستكمل استعمال هذه السنين وان ذلك صار لكل واحد منهما ما سمي له منه بامرقق واحد لارم ثلث عمره فلان بن فلان لكل واحد من فلان وفلان ولزمه الاقرار له بذلك على ما سمي ووصف في هذا الكتاب فاذا حدث علي فلان حدث الموت كان له فلان وفلان ابني فلان ان يستعلا جميع هذه العارة ما بقي منهم احد الى ان يقضى هذه السنين المسماة في هذا الكتاب قلت ارايت ارضا يها ربح اراد رجل ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك ان يبيع رب الارض الربح الذي في هذه الارض من هذا الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يواجره الارض بعد ذلك فتجوز الاحارة . قلت فان كان فيها محل وتجر فيه ثمة قال يبيع التمر الذي في ذلك المحل والشجر ثم ياد له في ترك ذلك الى ان يدرك . قلت فان قال المشتري لا لك لا آمن صاحب الارض ان ياحدني بحداد هذه الشجرة قبل بلوعها قال الحيلة في ذلك ان يشتري الذي في المحل والشجر ثم يقرب المحل ان هذا المحل والشجر موصى في يدي هذا المشتري التمر اشهر ما معلومة تقدر ما يبلع التمر فيه باسم حق واحد عرف ذلك له وانه ليس له احراج ذلك من يديه الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان يعترض له

❖ باب الوكالة ❖

رجل امر رجلا ان يبيع حارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه ما الحيلة في ذلك قال يقول لمولى الحارية قد وكلتني ببيع هذه الحارية واحرت امرى فيها وما عملت به في هذا من شيء فاذا قال ذلك وقال الوكالة في يد الوكيل ان يوكل وكيلا لآمرانه ببيع هذه الحارية ثم يشتريها الوكيل الاول من هذا الوكيل الثاني فيجوز ذلك له قلت اليس هذا الوكيل الثاني هو الوكيل الاول قال لا لان المولى قال لاوكيل الاول قد احرت امرى في هذه الوكالة وفي امر هذه الحارية وما عملت من شيء في ذلك كان الوكيل الثاني

وكيلا للمولى الحارثة لان وكالته انما جاءت من قبله . قلت فان لم يكن المولى احاز امر الوكيل الاول هل للوكيل حيلة ان يشتري هذه الحارثة قال نعم . قلت وما هي قال يبيعها من رجل ويستقصن تمها ويكون الرجل الذي يبيعها منه ممن يثق به فاذا وحب البيع له قال له بعد ذلك افلي من هذا البيع في هذه الحارثة فاذا افاله البيع فيها صارت هذه الحارثة له . قلت وكذلك ان سألته ان يوليه اياها فولاها او قال بغيرها فباعتها اياها قال نعم ذلك كله حائر والحارثة للوكيل . قلت ارايت الموصى له ان يشتري من متاع الميت شيئا لمسه قال لا قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة له ما فلهاء في الوكيل وهو ممرته في جميع ما وصفته لك . قلت ارايت رجلا وكل رجلا ان يشتري له حارثة بغيرها او دارا او صيغة بغيرها فقل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري ذلك لمسه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة له في ذلك ان كان الامر امره ان يشتريها بتمن معلوم ان يشتريها بخلاف ذلك التمن الذي امره بان كان امره ان يشتريها بالف درهم فاشتراها بالف درهم وعشرة دراهم او اشتراها هذا الوكيل بخمسين ديناراً وكذلك للوكيل ان يشتريها بعرض من العروس راداً كان امره ان يشتريها بمائة دينار فاشتراها بمائة دينار ودينار قال هي للوكيل ولا تكون للآمر . قلت ايات ان كان امره ان يشتريها بالف درهم فاشتراها بالف وعشرة دراهم او اشتراها بخمسين ديناراً قال هي للوكيل ولا يكون للآمر شيء . قلت فان امره ان يشتريها ولم يسم له تمماً قال فان اشتراها بدينار او دينارين وهي للآمر قلت فما الحيلة في ذلك حتي يشتريها لمسه . قال ان اشتراها بحطة بغيرها او بغير عيمها او بشعر بغيره او غير عيمه او اشتراها بتوب شمن او بعرض من العروس وهي للوكيل ولا يكون للآمر . قلت فان اشتراها بالف وشوب بغيره او بالف درهم وبعرض من العروس بغيره مع الالف درهم واشتري الصيغة او الدار بمائة الف درهم وبعد او حارثة مع المائة الالف او بتوب او بكر حطة مع الدراهم . قال بالصيغة للوكيل ولا تكون للآمر اذا ادخل في التمن عرضاً من العروس صارت للوكيل . قلت فلم لا تكون للآمر فيما اصاب المائة الالف درهم ويكون ما اصاب العدد او العرض الذي مع المائة او الالف للوكيل قال لا يكون للآمر منها شيء من قبل انه امره ان يشتري له الصيغة كلها فلو جعلها للآمر حصة المائة او الالف صار له بعضها وصار للوكيل بعضها وهذا شيء لا يجوز وانما تكون للوكيل دون الآمر . قلت في هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال ان امر الوكيل اساناً فاشتري ذلك الشيء وليس الوكيل حاصراً لذلك فهو للوكيل ولا يكون للآمر . قلت فان قال الوكيل الاول للوكيل الثاني ان فلاناً وكلني في شراء هذه الصيغة وقد وكلت ان تشتريها فاشتراها الوكيل الثاني . قال هي

لوكيل الاول ولا تكون للأمر الا انت يكون الامر قال لوكيل الاول اعمل في ذلك
 رايتك فان كان قال له اعمل فيه رايتك فهي للأمر ان اشتراها بدينار او دينارين او غير
 ذلك . قلت ارايت هذا الوكيل اذا امره رجل ان يشتري له شيئاً مما وصفت فاحتال
 بشيء مما ذكرت حتي اشترى ذلك لنفسه هل يسمعه ذلك قال هذا موسع عليه الا يري
 انه لو فتح الوكالة ثم اشترى ذلك لم يكن حائزاً على الموكل له وكذلك هذا . قلت وكذلك
 الرجل يوكل الرجل ببيع الشيء فيحتال في شراء ذلك لنفسه . قال هو حائز واستأكره
 ذلك اذا كان قد استقصى في التمس الذي باعه به . قلت ارايت الرجل يامر الرجل
 ان يشتري له المتاع من بلد في من البلدان ثاب الوكيل ان يبع المتاع مع غيره
 فيصن ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة فيه ان يقول الذي وكله اعمل الامر الى في ذلك ان
 اعمل فيه رأيي فاذا فوض ذلك اليه وقال له اعمل فيه رأيك فان است المتاع او اودع
 المال ولا ضمان عليه في ذلك . قلت الرجل يوكل الرجل ببيع صيغة او حارثة او علام
 او غير ذلك وليس با من الوكيل فيبيع ذلك ويأخذ التمس فيدفعه الي الذي وكله ثم يرد
 المشتري ذلك عليه بغير او يستحق ذلك فيحتاج ان يرد التمس . قال الحيلة في ذلك
 ان يوكل الوكيل رجلاً غيره فيبيع ذلك الذي يامره الوكيل بمحصر من الوكيل ذلك
 الشيء فيجوز له ولا يكون الوكيل الاول وكيلاً في الخصومة في ذلك ان يستحق او اراد
 المشتري ان يرد به . قلت فان قال الوكيل الثاني لوكيل الاول اصمى الدرك حتي
 اذا طلب ذلك المشتري قال ان صمى الدرك الوكيل الثاني لوكيل الاول
 ثم وجد المشتري عبداً لم يكن الصامس حصماً له في ذلك وكذلك ان حاصم الوكيل
 الذي باعه في ذلك فقضى له عليه رده هل على صامس الدرك مسلسل في التمس
 . قال لا في الوكيل ببيع الشيء من رجل فاراده المشتري على ان يحيط عنه من التمس
 شيئاً . قال ان حط الوكيل شيئاً كان الخط في ماله في قول الامام ابي حنيفة رضي الله
 تعالى عنه واعاداً بركته واما في قول ابي يوسف رحمه الله فان الخط لا يجوز . قلت ما الحيلة
 في ذلك حتي يجوز الخط قال يجب الوكيل للمشتري دراهم او دنانير فاذا قصها المشتري
 قصاها الوكيل من تمن العدد فيكون ذلك سرقة الخط ويسلم المشتري في قول ابي يوسف وابي
 حنيفة رضي الله تعالى عنهما . قلت ارايت الرجل هل له ان يشتري من متاع انه
 الصغير شيئاً . قال نعم تراؤه حائز من متاع انه ما اشترى . قلت فهل له ان يبيع من
 متاعه شيئاً لانه الصغير قال نعم ذلك جائز . قلت فاذا اشترى من متاع انه شيئاً بمائة
 دينار اليس تكون المائة دينار عليه فكيف يرد منها . قال الوجه في ذلك ان يخرج الارب
 مائة دينار من ماله فيقول اني قد اشتريت من متاع اني كذا وكذا بمائة دينار وهدم مائة

وبار فقد اخرجتها من مالى تمكاً لهذا الذي اتفقته وقد قصتها لابي لكون في يدي وشهد
 على ذلك قلت فما نقول في الحد الى الاب اذا كان الاب ميتاً ولم يكن الاب اوصى
 الى احد هل له ان يشتري من مبيع اس اسه او يبيع منه قال نعم هو في ذلك بمرة الاب
 اذا لم يكن الاب حياً ولم يوص الى احد قلت ارايت رجلاً امراً رجلاً ان يبيع حاربه له
 وامره رجل ان يشتري له هذه الروية هل يجوز ذلك له قال لا . قلت فما الحيلة في
 ذلك حتى يجوز له قال الحيلة في ذلك ان يبيع الوكيل ممن يثق به ثمن يسقضي فيه
 فاداو حبه اليه اشتراها بعد ذلك من المشتري للذي امره ان يشتريها له فمضى للامر الذي
 امره ان يشتريها له قلت بئى هذا شيء غير هذا قال نعم يقول الوكيل للرجل الذي امره
 ببيعها امرى في بيع هذه الحاربه وما عملت في ذلك من شيء فاداً فعل صاحب الحاربه
 ذلك قبل الوكيل الوكالة ثم يوكل الوكيل رجلاً ببيع هذه الحاربه ويقبل الوكيل الوكالة ثم
 يشتريها الوكيل الاول من الوكيل الثاني للرجل الذي امره ان يشتريها له فتصير الحاربه لذلك الرجل
 قلت ارايت رجلاً امراً رجلاً ان يشتري له صبرة او داراً فقال الدائع اكره ان اكتب
 اني وصت الثمن من مال فلان يعنى الامر ولا آمن ان نقول لم آمر ولا بنا ان يشتري
 ذلك لي فيرجع على بائع اراد الحيلة في ذلك قال ان كتب التراء ولم يكتب فيه هذا
 ما اشتري فلان من فلان لفلان بامره وماله ولم يكتب في موضع وص من فلان جميع الثمن
 من مال فلان فاداً فرع من كتاب اشترى او المشتري اراد ان يرد به انه نقد الثمن من
 مال فلان الامر ثم يوكله الرجوع مما يحب له منه لسبب الدرك وهذا حائر ولا يرجع على
 الدائع منه شيء قلت وان قال المشتري لست آمن اذا اقررت بهذا ان يرجع على
 الامر فيقول لم آمرك بالشراء وليست لي عليه يدة بانه امرى بذلك ما الوحه في ذلك
 قل الوحه ان تكتب في كتاب قص فلان امسى الدائع جميع الثمن من فلان ولا يكتب
 من مال فلان لم اتفق المشتري في ذلك شيء فان قال فاني ابي هذا امر مال الامر لان
 للمشتري ان يرجع بالثمن على الامر بياخذ منه وان لم يأخذه الآن منه فاستحق هذه
 الدار لم يكن الامر ان يرجع بالثمن على احد وان في ذلك شيء يكون فيه السلامة لهم
 جميعاً قال نعم قلت وما هو قال نقر في اسفل الكتاب بعد تمام الشراء والاشهاد عليه فيقر
 المشتري ويشهد على نفسه ان الثمن الذي اقر به الدائع في هذا الكتاب انه قصه من
 فلان يعنى الامر وان فلاناً نقد جميع هذا الثمن للدائع شيء ويوكله بالرجوع بيجب وبوصى
 اليه في ذلك ويؤكد ذلك ويسلم القوم جميعاً وان كان استحقاق يرجع الامر بالثمن
 بوكالة المشتري اياه بذلك او باقراره الذي وصاه من قبل ان المشتري اذا اقر ان الامر
 هو الذي نقد الثمن للدائع علم يقر انه هو الذي دفع ذلك من مالى الامر ولا اقر الدائع

انه قد قضى ذلك من مال الامر فلا يكون للمشتري ان يرجع على الامر فيقول رد على
 الثمن لاني قدت الثمن من مالي عليك . **باب الوكالة** . رجل له على رجلين
 من مال وكل واحد منهما كعيل ضامن عن صاحبه وكل الطالب وكيل في حق ماله وما بهما
 والخصومة في ذلك فقال احد الرجلين للوكيل حد مني ما على حصة نسي وهو النصف
 وارثنى من الفهمان عن صاحبي قال ان كان الطالب اطار امره في ذلك حار ان يفعل ماسا له
 الرجل من الدراة . قلت فان لم يكن الطالب اطار له ذلك ولكن اطار امره قال ان
 اقر ان الذي وكله كان اراءه من صباه ما على شريكه حار ذلك وبأحد منه النصف الذي
 عليه في حصة نسي ويقر له بهذا . قلت فان كان الطالب لم يحور امره عليه ما الذي
 يجب عليه في ذلك ان اقر بهذا قال يخرج من الوكالة في مطابقة هذا بالصمان ويكون له
 ان يطالب الشريك وليس له ان يطالب هذا بعد امره له بان صاحب المال قد اراءه
 من صباه عن شريكه فاداه الطالب كان له ان يطالب بذلك الشريك والله سبحانه
 وتعالى اعلم

باب الشركة

قلت ارايت رحايب ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر الف درهم
 فاما ان يصير احد المالين فل ان يشتريا بالمالين شيئا فيكون ما يصير من مال صاحبه
 واراد ان يكون ذلك عليهما ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب
 الدنانير نصف الدنانير من صاحب الدراهم نصف الدراهم فادا فعلا ذلك صار المالان
 جميعا نصفين بينهما وهو المالين ضاع كل من مالهما جميعا ويتعاودان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كان لاحدهما متاع ومع الآخر مال فارادا ان يشتركا قال لا تحور الشركة
 في المتاع . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تحوز . قلت يبيع صاحب المتاع من صاحب المال
 نصف ذلك المال ويصير المتاع والمال بينهما نصيبين ثم يتعاودان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كانت مع كل واحد متاع واراد الشركة قال لا تحور الشركة قلت فما الحيلة
 في ذلك قال يبيع كل واحد منهما نصف متاعه من صاحبه نصف متاع صاحبه ويتقاسمان
 ويتعاقبان ويشتركان على ما يتفقان عليه . قلت ارايت ان كان متاع احدهما اكثر من متاع
 الآخر وابست الشركة بينهما نصيبين قال الوجه في ذلك ان يطر وان كان متاع احدهما
 قيمته اربعة الاف درهم وثمة متاع الآخر الف باع الذي قيمة متاعه اربعة الاف درهم
 اربعة احماس متاعه من متاع صاحبه بمحضر متاع صاحب المال الكثير ويصير المتاع كله
 بينهما احماسا لصاحب المتاع الكثير اربعة احماس والآخر خمس المتاع جميعا قلت ارايت
 رجلين مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم فان ارادا ان يشتركا على ان الربح

بينهما نصفان والوصية عليهما لسان قال لا تخور هذه الشركة وان اشتركا على هذا كان
 الربح بينهما محاسبة والوصية على قدر رؤس اموالهما قلت فما الحيلة في ذلك حتي يكون
 الربح والوصية نصيبين وال الحيلة في ذلك ان يقرص صاحب الا ان صاحب الالف
 خمسمائة درهم من ماله تم اشتركا على ان الربح والوصية بينهما نصفان فتخور الشركة على
 هذا قلت فان كان مع احدهما خمسة الاف ومع الآخر االف فارادا ان يشتركا على ان
 الربح بينهما نصفان والوصية عليهما اتلاتا ولو هذا لا يخور قلت فما الحيلة في ذلك حتي
 تخور الشركة على ما ارادوا قال يقرص صاحب الخمسة الاف صاحب الالف من الخمسة
 الاف درهم الي درهم تم يشتركان على ان الربح بينهما نصفان والوصية اتلاتا فتخور الشركة
 على هذا قلت ان كان رجل معه مال والاخر لا مال له فارادا ان يشتركا على ان يعملوا
 بمال صاحب المال علي ان الربح بينهما نصيبين قال لا تخور هذه الشركة قلت فما الحيلة في
 ذلك حتي يخور اشركة قال يقرصه نصف المال تم يشركه على ما يريد وان كره ان
 يقرصه نصف المال فيقرصه عشرة دراهم تم يشركه على ان رأس ما بقي في يده من المال
 ورأس مال الآخر هذه الشرة دراهم دلي ان الربح بينهما علي ما يريدان قلت ارايت
 التريكة ان اراد احدهما ان يقص الشركة التي بينهما وشريكه عاث فما الوجه في ذلك
 قل الحيلة فيه ان يوكل وكيل لا يسير الي شريكه فيقول له ان فلانا شريكك يقول لك
 قد نصت الشركة الي بي وببيك وصحت اشركه وبشهود عليه بذلك اذا فعل
 انتقصت شركتهما واطلقت قلت شريكا في تخارة ارادا ان يسترقا ولهما ديون على الناس
 وعليهما ديون دارا احدهما ان يعود بالدين الذي لهما على الناس واراد الاخر ان يبرأ
 من الدين التي عليهما للناس قال الحيلة في ذلك ان يقر الشريك الذي يريد ان يبرأ
 من الدين ان جميع ما باسمه وامم شريكه فلان من الدين الذي على الناس وهو
 على فلان كذا وعلى فلان كذا وسمى جميع ما باسمهما من الدين على رجل وبسب كل
 واحد منهما الي ابيه وحده وما يعرف به ويقرا ان هذا المال كله لشريكه فلان من فلان
 وفي ملكه دونه ودون الناس كلهم جميعا بامر حتي واحد ثابت لارم عليه لشريكه فلان
 ويوكله بقصه ويجعله وعيه في ذلك يصير هذا الدين لشريكه قال واما الدين الذي
 للناس عليهما فلان الحيلة فيه ان يقر هذا الشريك الذي يريد ان يعود بالدين ان عليه
 ديونا للناس منهم فلان له عليه كذا ومنهم فلان له عليه كذا يسمى رجلا رجلا منهم
 وما لكل واحد منهم من الدين ولا يذكران ذلك من مال شريكه وتقر ان جميع هذه
 الاموال المسماة في هذا الكتاب عليه لولاء امر المسمين في هذا الكتاب ديون فلان
 من فلان اعني شريكه وانه كان امر فلانا دينا ضمن فيه امره جميع هذه الديون

الموصوف امرها في هذا الكتاب وجميع ما يلزم ولانا من ذلك لولا المسمى
في هذا الكتاب وجميع ما يلزم من قبل احد منهم لسبب هذه الدون فله لان الرجوع
عليه به وبذلك ذلك وان كان الدين فكا كما لهذا المال او بعضه وكان في الصك ان
لكل واحد عليهما اي منهما كميل صامس وانه عن صاحبه ذكرت في الكتاب الذي
يكتبه لشريكه ان له لان عليه كذا وكذا او ان ولانا كتب عليه وعلى فلان بذلك كتاب
صك تاريخه شهر كذا من سنة كذا وصم كل واحد منهما ماعلى صاحبه من ذلك ولم
يذكر في هذا الصك ان هذا المال عليه دون فلان او فلان ان جميع هذه الاموال
عليه للمسمى في هذا الصك دون فلان وان ولانا صم ذلك لهم علمه بامره وبذلك
ذلك على ما يكتب الكتاب به فالت وحلان تعاودا على صيغة يراد ان شراها يقال
كل واحد منهما لصاحبه ان استرات هذه الصيغة فالت شريكي فيها والنصف قال بهذا
حائر فان اشتراها واحد منهما كانت بينهما نصفين قلت وان اراد احدهما ان يشتريها
لنفسه خاصة ولا يكون للآخر ان يشاركه فيها قال فان امر انسانا فاشترها له وليس
الامر بمحاصر للشراء وهي للذي امر خاصة دون الآخر . قلت لم لا يكون للآخر
فيها شيء قال من قبل انهما تعاودا على انه ان اشتراها واحد منهما كانت بينهما فلما امر
احدهما انسانا فاشترها لم يكن هو المتري لها فذلك لم يشركه صاحبه فيها قال ووجه
احراز اسال احدهما صاحب الصعة ان مهبا له على عوض مائة له فيفعل ذلك وهي
للذي وهبت له دون الآخر . قلت او ليس الهمة على عوض بمنزلة الشراء لوجوب
الشعة فيهما فلم لا يكون في هذا الموضع بمنزلة الشراء فان لاهما انما اشتركا على انه ان
اشترها احدهما فالآخر شريكه فيها وهذا ليس بشراء الا ترى انه اذا امر غيره واشترها
له المأمور انها تكون للآخر دون الشريك الآخر فاما الشععة فهي واحدة فيها الا ترى
انهما اذا تعاودا على شرائها واشتركا على ذلك فان كل واحد منهما وكل لصاحبه في
ان يشتري له النصف منها واذا امر احدهما انسانا ان يشتريها له لم يكن المشتري له
وكيلا للشريك في شراء ذلك النصف لان الشريك انما وكل تركه الذي عاقده ان
يشتري له النصف منهما فلما وكل الشريك غيره خرج من وكالة صاحبه في النصف
فالهمة في هذا الموضع ان من ان يأمر انسانا ان يشتريها له قال . فما نقول ان اشتراها
لنفسه له صغير قال فشراءه حائر ويكون لاهما نصيبا ويكون للذي عاقده على الشريك
لصاحبها . قلت لم لا يكون للآخر كلاهما قال من قبل انه انما عاقده على انه يكون
لكل واحد منهما النصف فيما اسدراه المشتري الذي عاقده الشريك واما النصف
الآخر فهو لان المشتري لان الرجل اذا دخل في وكالة رجل في شراء سلعة له ولم يكن له

ان يتوكل في شرائها لغيره حتى ماسح الاول الوكالة الذي كان تركل له فكذلك هذا
 حصه نفسه وهي لاسه لانه قد رضى بان انتزاعها لاسه واما عصه الشريك فهي للشريك
 على حالها . قلت رحل له ام ولد فاراد ان يجعل لها داراً او صيغة او متاعاً ولا يكون ذلك
 من ثلث ماله وذلك في صحة منه هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال بقر المولي
 ان هذه الدار التي حدها الاول نسي الى كذا والماني والثالث والرابع كذا وكذا او ان
 هذا الماع ويسميه وديصه ويريه اليهود حتى يسطروا اليه ويكتب بذلك كتاباً او اراراً
 منه ويشهد عليه ان هذا الشيء لرحل حرود عرقه ومملكه وان ذلك الرجل الذي
 يملك هذا الشيء اوسع ام ولده ولانه ان تقبل وصية هذا الرجل اياها ذاك وابها قدمت
 ذاك من الرجل الذي اورعها بامر مولاهما واده لها في قول ذاك وقصه منه وان
 جميع هذه الدار المديدة الموصوفة في هذا الكتاب وربعة لذلك الرجل في ردي ام ولدي
 ولاية الولاية . قلت وادا فعل ذاك لم يكن لاحد من ورثته على ذلك سبيل قال لا
 والله سبحانه هو الهادي الى السواب

باب العتيق

رحل له حارثة عرس عايبها التي واسمها فكرت ذلك وقالت الذبح احب الي
 فاراد ان يرضى ويوضع في موضع وهو يعلم ان الوضع يحسب ان يحط من اثنى هل يجوز
 هذا قال لا وانما الحيلة في ذاك حتى يجوز قال ان قال دعوها في موضع وحطوا من
 ثمنها البات او الرام او غير ذلك لم يجر هذا الا ان هذه ليست بوصية لاسان بعينه
 قال واكن الذي يجوز في هذا ان يقول دعوها من احدى او حيت رادت او حطوا
 عن المشترى من ثمنها الب درهم فادال هذا حارث الوصية بذلك وكان هذا بمرة
 رحل قال ود اوصيت ساني الى ولان بعينه يصمه حيت احب وادا قالت الحارثة يبعوني
 من هذا الرجل كانت الوصية لذلك الرجل بعينه وحارث له قلت وان اراد ان
 تكون الوصية للحارثة فقال دعوها من ارادت او من احدى او حيت احدى وادفعوا اليها
 بعد بيعها من ثمنها الب درهم وصية لها وال فمدا حارث نادا ائت ان ناع من اسان ناعوها
 منه ودفعوها ودفعوا اليها من ثمنها الب درهم وكانت هذه الااب وصية للمستري لاسها كما
 حمت ان ناع من اسان وحمت الااب وصية لذلك الاسان قلت رحل له مملوك
 فساله المملوك ان يدره لم تأمن المولي ان يدره ويعد عليه فريد معه بعد ذلك
 ولا يملكه واره حيلة يعنى ان يعد موبه ويكون له بعه متى ما اراد ذك ما دام حيا قال
 الحيلة في ذاك ان تقول المولي للمعد ان مت في ملكي فانت حر بعد موتي فادا قال له ذاك
 تم له الار على ما اراد ان اراد بعه فادام حيا كان له ذاك وان مات وهو في ملكه عتق

قلت وكذلك ان قال الرجل لعمري ان مت في مرضي او سري هذا فانت حر بعد موتي قال نعم هو مثل قوله ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتي الا ان هذا ان ارى من مرضه ذلك او رجع من سفره بطل هذا القول ولم يعتق السيد بعد ذلك مال وكذلك ان قال ان مت ما سبي وبن عشر من فهو مثل هذا وله ان يبعه في هذا كذا ما دام حيا قال وكذلك ان قال انت حر بعد موتي سنة او يوم او شهر او ما اكثر من ذلك فهدى وصية وله ان يرجع بها وهذا الوجه لا يعتق الا ان يبعه حتى يعتقه النوصى او الوارث . قلت فحارية قالت اولها احب ان يتقي وروحي فكره ملك المولى واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال يسعها من يثق به مرا وهب له وثقة صها الموهوب له والبيع في هذا احوذ لانه لا يحتاج الى وصى ويشهد على الباع شهودا عدولا ثم يعتقها محصورة اوائلك الشهود وتزعمها محصرهم ثم يقول للذي باعها منه اقبض الباع فيها واداه اقاله رجعت الى ملكه واسمع النكاح وكان له ان يظاها ملك اليمين ولا تعلم الحارية بشيء من هذا فتطيب نفس الحارية وهي مملوكة بحائسا . قلت دخل له حارية اراد ان يبعها في موضع صالح عند رجل يديرها ام ولد ولا يسعها وان استرط عليه في عقد البيع فسد البيع فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري اذا اشترت هذه الحارية هي مدبرة واداه فعل ذلك ثم اشترها صارت مدبرة ولم يقدر على بيعها قلت فهذا حائر في قول اصحابنا واما قول عمر بن الخطاب فان هذا لا يجوز فهل من حيلة حتى يجوز هذا القول في قول من قالوا قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الذي يريد شراء الحارية ان كان اشترى هذه الحارية من مولاهما هذا وانه دبرها بعدما اشترها وجعلها حرة بعد ووبه نادا امر بها عند اليهود ثم اشترها بعد هذا واليهود لا يعلمون متى اشترها حار او اراد على نفسه دبرها بدبرها قلت لما كان المشتري من ذهب الى اب هذا القول لا يعمل فلان يابكم فلا يجب تدبيرها قال اما احدث الحاريد بذلك الاقرار وافادت عليه ملك اليه حكم عليه بالمدير قلت فان قال مولاه لا اس ان تعرفوا الى فاصري مع المدير فيحكم له ببيعها فما الحيلة في ذلك قال يشهد عليه قول ان يبيعها منه انه كان تروح بده الحارية من مولاهم ترويحاً صحيحاً وابرا ولدت منه ولداً ثم اشترها بعد ذلك فاصبرام ولده ولا يقدر على بيعها قلت في هذا خبر هذا . قال نعم تراعى الساع والمشتري برحل ثقة عدل بما يأمره ولي الحارية بها من هذا الرجل تمن ويراد في اثمن ويشهد عليه بذلك ثم تصان الامور الذي راع الحارية من المشتري التي الذي دارته عليه وتزعم الريادة عليه فادهم ببيعها احدهم الولي العدل باقي التي

ويكون الريادة في اثني زيادة ثل عليه . قلت فان حاف العدل ار ! تتحمله على هذه
 الريادة قال فلا يعلمه المولي ما فارقته عليه من اثني ولكن نقول لئلا تنفع هذه الحاربة
 مع هذه الحاربة من هذا الرجل بمائة دينار وامس من حمسين ديناراً واقف الباقي
 عليه فان ناع الحاربة يوماً هذه بالحسين الدار الناية فيجوز هذا . قلت رجل له حاربة
 لها منه موقع فطلبها منه ا ان ان يسعها منه فكره ان يرده فاراد الخيلة ليمتنع بها
 احراحها من ملكه . قال الخيلة في ذلك ان لمولي هذه الحاربة ان يبيعها ممن يثق به سرّاً
 وبشهاد علي ذلك قوماً من اهل العدالة تم بطهر انه قد اعتقها وبشهاد علي عنها قوماً
 يكونون حجة له عند الذي يطلب الحاربة او يقر عدهم اياها بدولت منه ولدا وقد استعان
 حلقه وقر بذلك وليست في ملكه بعد ما يبيعها ممن يثق به وبشهاد علي ما عمله من ذلك
 تم بشر بها من الذي كان ناعها منه سرّاً فتعود الى ملكه . قلت فان قال ان فعلت
 هذا تم استررتها بطلبها مني الرجل بعد ما قد استررتها فان قلت لما اها حرة عتقت
 بهذا القول لانها يوم اقول هذا القول هي في ملكي فيحكم القاضي بعتقها وكذلك ان
 قلت قد ولدت مني فيكون المبع ممن يثق به من النساء اما أم واما احت او ست
 وتروحها ويتركها على ملك الذي يبيعها منه ويكره له ان يطانها بالكاح وان امر شيء
 من هذا لم يلزمه ذلك قلت ارايت رجل له مملوك فساله ان يروحه حاربة له وامرأة
 حرة واراد المولي ان يبيعه الى ذلك ولم يامن ان يعبر المملوك عليه بعد الترويج فلا
 يمكنه فيه حيلة فاراد حيلة ان هم ان يرق بينهما كان له ذلك قال يقول اروحك
 حارثي فلاحه او هذه المرأة الحرة على ان امرها في طلافها بعد ترويجي اياها يدي كلما
 شئت قادا روحه اياها حار الشريط ثم رآه تنهى كتاب له ان يرق بينهما قال
 وكذلك ان قال له في الحرة قد ادت لك في ترويجها على ان امرها في طلافها بعد
 ترويجك لها يدي كلما شئت واداً فعل ذلك كان الامر بيد المولي قلت ارايت عدداً بين
 رجلين اراة كل واحد منهما ان يدر نصيبه منه ولا يحسن واحد منهما لصاحبه شيئاً في
 قول لي يوسف رحمه الله تعالى قال الخيلة في ذلك ان يوكل رجلاً يدر العدد عليهما
 جميعاً ~~كل واحد~~ ويقول الوكيل مددك عن فلان وعن فلان او يقول قد جعلت نصيب
 كل واحد مني فلان وفلان مدد راعه فيكون مدرا لهما جميعاً قلت وكذلك ان اراد كل
 واحد منهم ان يكتاب نصيبه من هذا العدد قال نعم يوكلان ~~رجلاً~~ رجلاً يكتاب
 العدد عليهما جميعاً . قلت فان كتاب الوكيل نصيب احدهما ليس قد صار قول بعض
 الفقهاء مكناً كله للذي كان نصيبه ويكون للشريك ان يقسم الكسبة قال بلى . قلت
 في الخيلة حتى يكون مكناً لهما جميعاً ولا يشرك واحد منهما صاحبه بئانه من الكسبة

قال الحيلة في ذلك ان يقول احدهما للوكيل قد وكلتك ان تكاتب نصبي منه على الف درهم ويتول الاول قد وكلتك ان تكاتب نصبي منه على خمسين ديناراً يسمى كل واحد منهما غير الذي سماه صاحبه ثم يبدأ الكاتب فيقول للوكيل قد كانت حصّة مولاي هي على الف درهم وكست حصّة مولاي هي على خمسين ديناراً فيقول الوكيل نعماً قد كانتك على ذلك يكون مكاتباً لهما جميعاً ولا يصح كل واحد منهما لصاحبه اذا فعل الوكيل ما وصنت لك قلت فان اراد احدهما ان يعتق نصبه من العبد ولا يصح لشريكه حصته قال الحيلة في ذلك ان يقول هذا الشريك الذي يريد ان يعتق نصبه ان الذي باع هذا العبد قد كان اعنته فل ان باعاً اذا قال ذلك يعتق نصبه من العبد ولا يه من لشريكه ويسعي العبد لشريكه في نصف قيمته فالت فان كان العبد ولده في ملكهما وقد عرّوا ذلك فما الحيلة في ان يتبع الدق عليه ولا يصح هذا لشريكه شيئاً قال فان قال ان شريكى هذا قد اعنت هذا العبد عنق العبد بهذا القول ولا يصح لشريكه شيئاً وان كان الشريك اليهود عليه بالعتق معسراً سمى لما جميعاً في قيمته يسهما وان كان موسراً يسمى للموسر المشهود عليه في نصف قيمته . هذا قول ابي يوسف رضي الله تعالى عنه واما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فانه يسعى لهما جميعاً في قيمته كلها كان المشهود عليه معسراً او موسراً قلت في هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو ان قال هذا الشريك لشريكه قد وكلتك ان تعتق نصبي منه فقل الشريك الوكالة واعنت نصيب الذي وكله منه وهو حائر ولا يصح الموكل لصاحبه شيئاً قلت ووجه آخر فان باع هذا الذي يريد ان يعتق رجلاً معسراً حصته من هذا العبد فاعتقه المشتري وهو معسر لم يكن له عليه ضمان . قلت فان لم يرد ان يعتقه واراد ان يشتري نصبه منه قال يقول ان مت ونصبي من هذا العبد في ملكي فهو حر بعد موتي فيجوز هذا القول ولا يصح شيئاً فان مات عنق العبد كله من ثلث ماله وكان عليه في جميع ماله حصّة شريكه من قيمة العبد . قلت ارايت رجلاً له عبد فاراد ان يعتقه والمولى مريض ولم يأم المولى ان يكر ورتة تركته فباعه العبد بالسعاية وله مال يروح العبد من ثلثه فما الحيلة في ذلك قلت فان الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال وقة عن المال منه بمحض من الشهود فيعتق العبد حين يشتري نفسه ثم يبرأ من المال بقص المولى ذلك منه قلت فلو لم يكن عبد العبد مال يدفع المولى اليه مالا في السر فيشتري نفسه به ويدفعه الى المولى بمحض من اليهود فاذا فعل ذلك عتق ولم يكن عليه سبيل للوارث . قلت فرجل كان اعنت عبداً له في صحته ولم يكن اشهد عليه له على العتق فلما مرض اراد ان يوق العبد من العتق قال هذا اذا لم يكن

يعلم انه كان اعتقه في صحته فان كان العتق في المرض كانت من الثلث ولم ينفع العبد
 اقرار المولى وهو مريض ان كان اعتقه في صحته . قلت وهل في هذا من حيلة حتى يجوز
 اقراره ولا يكون من الثلث قال ان كان المولى قال لرجل يا فلان هذا عبدك فقال الرجل
 ليس هذا العبد لي ولكنه حر فان العبد يعتق ولا سبيل عليه وكذلك ان كانوا جماعة عبيد
 قد كان اعتقهم في صحته ولم يكن اشهد لم بذلك مخاف ان اقر لم الرجل بالعتق في مرضه
 ان يعتقوا من ثلثه قال ان اقر لم الرجل فقال هؤلاء عبيدك يا فلان فقال فلان
 هؤلاء احرار وليس هم عبيدي قال هم احرار ولا سبيل عليهم . قلت لرجل له عبد
 سبي المذهب واراد المولى ان يحدث في امره شيئا بعد موته لا يباع ولا يلحقه عتق ويبقى
 مملوكا قال ان اوصى بخدمته لرجل ما عاش ذلك الرجل ثم من بعد ذلك الرجل يخدم
 فلانا رجلا آخر ما عاش قال فهذا حائر ويكون مملوكا ابدا ما دام هؤلاء احياء فاذا ماتوا
 وقد خدمهم رجع الى ورثة هؤلاء . قلت فان مات الثاني والاول بالحياة ثم مات الاول
 بعد ذلك هل تصير خدمته للثالث قال الذي هو اوثق في هذا ان يقول قد اوصيت بخدمته
 هدي فلان لفلان وفلان وفلان ما عاشوا وكلما مات واحد منهم كانت خدمته لمن بقي
 منهم حتى يموتوا جميعا فهو احوذ لما . قلت فان قال يخدم عبيدي هذا ابني ثم هو حر بعد
 ثلاثين سنة قال فهو حائر . قلت فان قال العبد لا اقل وصيته لي في العتق ولكن اريد
 البيع هل له ذلك قال لا ليس له ان باي الوصية بالعتق الا ترى ان رجلا لو اوصى
 بعتق هذه بعد موته فقال العبد بعد موت هؤلاء لا اقل هذه الوصية كان قوله هذا
 باطلا ولا يكون له ان يرد الوصية بالعتق . قلت ما تقول ان اعتقه الورثة قبل الثلاثين
 سنة او اعتقوه في المسئلة الاولى التي اوصى فيها ان يخدم المر الثلاثة اليس يجوز عتقهم
 ويصنعون قيمته ويشتري بها عبد مكانه يخدم الموصى له قال بلى قلت فاما يريد حيلة لا
 يعتق بها قال فيوصي بخدمته هؤلاء الثلاثة المر على ما سرنا ويقول فاذا مات هؤلاء
 يكون وصية لفلان لاسان آخر فلا يجوز عتق الورثة يشهد والله اعلم . قلت لرجل اعتق عبدا
 له قيمته الف درهم ثم حوذه المولى العتق له ما الحيلة له قال الحيلة ان يدس العبد الى
 هؤلاء مرآ من يقول له قل لعبدك هذا اذ الي الف درهم وانت حر فيقول له الرجل حذ
 منه الف درهم فاسلم لك فان هذا علام يدعي عليك العتق فاذا قال المولى لعبده اد الى
 وانت حر يشهده عليه بذلك ثم يحبيء العبد الى رجل يثق به فيستقرض منه الف درهم
 ويشهد له بذلك على نفسه ثم يؤدي الى هؤلاء منها الالف بمحضرة الشهود فيعتق
 العبد وينفي القائل بظهرها فاذا شهد الشهود على المولى بقبض الالف من العبد عتق

ها تم يحییء الرجل الذي اقترضه اى اقترض العبد اتى درهم الى المولى فيقول له قد استقرض
عبدك منى الى درهم وقد ادى اليك منها الف درهم فاد منها الى فاني احق بها منك لانه
عبد ما دون له في التجارة فيحكم له القاضي باحد هذه الالف درهم من المولى فاذا اخذها
قال له ايضاً الى طلى عبدك الف درهم اخرى وقد اعقبه فلى ان اصميك قيمه لانك قد
مستته بالعتق من ان ساع لي في ديني فيصممه الف درهم اخرى فياخذها منه ويدفعها الى
العبد سرا فيكون العبد قد استوفى قيمه اذ كان المولى قد طلبه حين اعتقه ثم حمده
العتق فان شاء العبد ان يستقرض الف درهم من الرجل ويدفعها الى المولى حتى يعتق بها
ثم يحییء الرجل فياخذها من المولى فيكون احق بها فقد عتق بها وحررت الالف من يد
المولى . فلت فاذا فعل هذا اليس يرجع المولى عليه بالف مكان هذه الالف فياخذها قال
ان من اجل هذا فلت يستقرض العبد يعمل فيها بما وصفت لك . فلت رجل له عبد
فاراد ان يدبره واراد ان لا تح عليه سعاية لورثته وليس له مال غيره والمولى صحيح
ليس عمره ما الوجه في ذلك قال يشهد له بانه قد دبره ويكتب له بذلك كتاباً
ويكتب له كتاباً آخر يقر فيه الولي بان رجلاً حراً حائز الامر اودع العبد هذه
الالف درهم وانه قد له في قول هذه الوديعة من رجل آخر فقل الوديعة وقصها وهي
الف درهم وصارت في يده للرجل الحر الذي اودعه اباهاً ويقر المولى انه اخذ هذه
الالف درهم من عبده واستهلكها واستقها وصارت ديباً عليه يجب لعهده اخذها منه لتكون في
يده لذلك الرجل الذي اودعه اباهاً ويشهد له بذلك فان حدث على المولى حدث عتق المدين
ولم يكن للورثة عليه سبيل في السعاية لان هذا المال دس على المولى لا يجب على العبد ان
يسعى فيه فيكون سماته باخذها العبد فيكون في يديه ووديعة للرجل الحر فان شاء ان
يقر للرجل يتق به بدس الف درهم يشتري بها ثوباً من الرجل لكي احاط ان يستجلب
الرجل ن هذه الالف له واحدة ثلث له لم ياثم ويكتب للرجل كتاباً على نفسه بالالف
ويقر في هذا الكتاب انه رهن عبده من هذا الرجل ثوباً بهذه الالف وانه دس العبد
بعد ذلك فيصير العبد مدبراً واذا حدث حدث الموت بالمولى سعى في قيمته بهذه الالف لصاحب
الالف ولم يكن للورثة عليه سبيل فيكون الدحل ممن يثق به العبد هذا اذا كانت قيمة العبد
الف درهم وان كانت اكثر من الالف درهم كان العمل في ذلك على قدر القيمة والله
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

❦ باب الشععة ❦

رجل اراد ان يشتري دراهم من رجل مخاف ان يشتريها ببلرمه الشععة للشيعم قال
فالجوه في هذا ان يقر صاحب الدار لهذا الذي يريد شراءها بان الدار له بامر حق واجب

عرفه له ويشهد على ذلك شهودا ثم يهب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون وقع بينهما بيع ولا يلزمه شفعة ويضمن الدرك في الدار على ما يجوز ويلزمه ذلك ومبها وحده آخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة . قال احمد بن عمرو . قلت ، فان ادعي ان الدار لاني صغير له وامها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه على ان يدفع اليه مائة دينار ولم يقل انها عن مال ابيه علي ان يسلم الذي في يده المال هذه الدار لاني هذا الرجل قال هذا حائر ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك . قلت فان قال في هذا الامر يلزمه من هذه الدعاوى هل في هذا الباب ما يتخلص منه قال نعم . قلت وما هو قال يأمر الاب بملوكا ان يشتريها لانه من صاحبها بالثمن الذي يتوافقان عليه ويكون مرا فاذا باعها مالهما في السر من هذا المملوك لاني الرجل حاه الاب بعد ذلك فادعي ان هذه الدار لانه ولا يقول اشتراها له اخر فيكون صادقا في دعواه فان انكر صاحب الدار ان تكون لاني هذا المدهي ثم صالحه الاب عن ابيه بهذا المال على ان يسلم الدار لانه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يشتري دارا وحاف ان ياحد منه بالشفعة هل يحل له ان يحال في الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورحمهم فقال اما تحب الشفعة بعد البيع ولا ناس بذلك قل ان تحب لا به اما يدفع الماتم عن نفسه ولا يحب عليه حق الشفعة قلت ما الخيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري دارا وحاف ان يوحد منه بالشفعة ان ياحد منها متهما واحدا من مائة سهم منها ثلث الثمن الذي يريد ان يشتري به الدار او يبيع ثقة تم يشتري هذا ذلك في عقدة ثابتة ما بقي من الدار بباقي الثمن فان اراد اشيع ان ياحد بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة في الباقي منها فيقتل عليه ان ياحد ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري است آمن ان ياحد الشيع السهم الاول بذلك الثمن بالمصارفة منه لي قال فيحصل ثم ذلك المهم الي درهم تم يدفع اليه بالي درهم عشرة دنانير به يشتري ما بقي من الدار تسعين دينارا قلت فان قال المشتري لا آمن الدائع اذا اشتريت من هذا السهم هذا الثمن الكثير ان بيعي ما بقي من الدار باقي الثمن الذي كذا واما قوله قال فان حاف هذا فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار سهم واحد من الب سهم من هذه الدار مشاعا فيها تم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال يعني هذا لم يكن للشيع ان ياحد منها شيئا بالشفعة قال فان قال الدائع لا آمن ان اقر بهذا السهم من دائري فتصير شريكي في الدار ثم لا تشتري مني باقي الدار قلت فيدحل في يد ما رجلا يتقان به متهما جميعا فيكون الامر بهذا السهم له تم يشتري هذا الرجل المقر له

بالمهم بالدار فبأمر كل واحد منهما صاحبه وفي هذا الباب وجوه فمنها ان يتصدق
 صاحب الدار ببيت من الدار بطريقة على الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي
 الدار بعد ذلك شيء فلا يكون للشيخ فيها شفعة لانه قد صار شريكاً في الدار بذلك البيت
 ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار اشتراها بمحسة الالف درهم ثم يعطيه
 بالمحسة الالف مائة دينار ناد استخلفه انه قد اتقده بمحسة الالف مخلف على ذلك
 لم يحنث . ووجه آخر من هذا الباب بان وهب صاحب الدار هذه الدار بمحدودها لهذا
 الذي اراد شراءها ثم عوضه الموهوب له في ذلك ما يرضاه بهذا حائر ولا شفعة للشيخ
 في هذه الدار . قلت ما تقول ان فعل ذلك هذا ثم قال الشيخ للقاضي حله انه ما احتال
 بهذا في ابطال شفعتي قال لا يجب عليه ان يحمله على هذا قلت وكذلك ان حله
 ما دلست ولا لبست قال نعم . قلت وكذلك ان حله حين اشتراه بمحسة الالف درهم
 واعطاه بذلك مائة دينار فاحله انك قد اودتته الشئ مخلف على ذلك قال يحلف اذا
 ولا يحنث . قلت وكذلك ان اراد ان يشتريها بعشرة الالف درهم فلم يواجه البيع حتى
 اشتراها منه بعشرين الف درهم ودفع اليه العشرين الف درهم دنابر يكون قيمتها عشرة
 الالف درهم مخلف على ذلك قال لا يحلف . قلت فان مال البائع فليست آمن ان يستحق
 الدار ويرجع على العشرين الف درهم بقده من الشئ تسعة الالف درهم وحساسة درهم
 ثم يدفع اليه العشرة الالف والحساسة النافية بالعشرة دنابر او عشرين ديناراً فان
 استحق يرجع المشتري على البائع تسعة الالف والحساسة درهم التي دفعها اليه بالعشرة
 الدنابر او العشرين ديناراً لانه اذا استحققت الدار بطل الصرف الذي كان بينهما ولم
 يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشيخ فليس له ان يأخذها الا بالعشرة الالف
 درهم . قلت فان دفع الشيخ اليه الدنابر قوماً بالعشرة الالف وحساسة درهم او عرض
 من العروس غير الثوب قال هذا ان استحققت الدار ويرجع المشتري على البائع بالعشرين
 الف درهم كلها . قلت فان كره المشتري اليمن واحب القلص من ذلك حتى
 لا يلزمه يمين للشيخ قال يشتريها لاس له صغير بعشرين الف درهم ويقد تسعة الالف
 وحساسة ويدفع تمام العشرة الالف درهم عشرين ديناراً ويكون الشراء بعشرة الالف
 ويستشهدان على ذلك ويكتب المشتري هذا ما اشتري فلان لانه فلان عماله وهو يومئذ
 صغير في حمره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب يمين في ذلك . قلت ولم لا يكون
 عليه يمين قال من قل ان ادا علم انه اشتراها لانه لم يكن عليه ان يحلف عن ابيه ومن
 قل انه قد وقع منه الاقرار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه
 اشتراها لانه بعشرة الالف درهم لم يصدق على ابيه اذ بطلت من ثمن داره عشرة

الالف درهم . ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امرأته فاشترت هذه الدار او امر
رجلا مجهولا لا يعرف فاشتراها وشاهد البيع تم دفع المشتري الدار الى هذا الرجل
الذي اراد شراءها ويوكله بمحطها ويشهد على الدفع اليه والتوكيل حتى لا يكون بينه وبين
الشئع حصومة في هذه الدار . وكذلك لا يكون بينه وبين اسنان ان ادعاها حصومة ثم
ان راد يشهد له المشتري شهودا في السرايه اما اشتراها بامرء وماله ويوثق له من
ذلك . ووجه آخر يطل فيه اليقين عن المشتري . قلت وما هو قال يحيى رجل يوكل
الذي يريد شراءها ان يشتريها له ويقول احرت امرئ في شرائها ويشهد على هذا شهودا
عدولا ويقبل منه الوكالة ثم يشتريها بعد ذلك ويكتب هذا ما اشترى فلان لفلان
بامرء وماله ويريد في الثمن ما اراد ويتشاهدان على الشراء فان طلبها الشئع بالثمن
قال اشتريتها لفلان بكذا وكذا فاما محمد بن الحسن فقال ليس هنا بين المشتري
وبين الشئع حصومة في الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله هو حصم ما دامت الدار في
يده فاذا سلمها الى المشتري له كان المشتري له هو حصم في ذلك ما دامت الدار في يده
فاذا سلمها الى المشتري كان المشتري له هو الحصم في ذلك من جملة حصم الشئع
لم يلزمه اليقين على الثمن لانه لما قال اشتريتها لفلان بمثل الف درهم لم يجر
قوله بعد ذلك لو قال اشتريتها بمائة الف فادا كمت لا اقل قوله ان نقص من
الثمن لم احله على ذلك ولكنه اذا احتاج ان يكون على الوكالة شهود عدول لانه اذا
علم القاصي انه اشتراها لم يجره لم يوجب عليه في ذلك يمينا او اما ممي في الوكالة الثمن
فرااد فيه فقال اشتريتها لي بمثل الف درهم وان شاء لم اسم اثني اذا قال احرت
امرئ في شراء هذه الدار لي قال ووجه آخر . قلت وما هو قال يوكل النافع الشئع ببيع
هذه الدار ويقول له اني اريد ان اعيب فتول بيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشتراها
الذي يريد شراءها من الوكيل الشئع فسطل شتمته حين باعها ولا يجوز ان يأخذها
بالثمن . قال ووجه آخر ايضا قال ان باع صاحب هذه الدار من الرجل الذي
يريد شراءها على ان يضمن الشئع من النافع الدرك للمشتري لم يكن للشئع ان يأخذها
بالثمن قال وكذلك ان قال النافع ابيعك هذه الدار على ان يجر ذلك البيع ولان
هذا فاشتراها واحار له شراءها وهذا المحير هو الشئع فتمتته فسطل ايضا ولا يكون
له ان يأخذها . قلت ارايت ان اشتراها هذا المشتري على ان ضمن الشئع عنه الثمن
لنافع قال له الشئع . مات فان امر المشتري ببيع او يشتريها له وان اشتراها
له قال للشئع ان يأخذها بالثمن له قال ووجه آخر فسطل به شئع الشئع . قلت
وما هو قال يجره رجل الى الشئع ويشتري منه داره التي الى جانب هذه الدار

ويزيده في الثمن ويرغبه فشتريها منه على ان المشتري فيها بالخيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان يسمي اماماً ويتعهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي يريد شراء هذه الدار من صاحبها فاذا تعافدا البيع عليها وتشاهدا عليه جاء الرجل الذي كان اشترى دار الشيع من بالخيار فاقصه البيع في داره بخياره الذي كان له فترجع دار الشيع اليه بالمقامة ولا يكون له شفعة في الدار الاخرى لار مشتريها اشتراها وقد رال ملك الشيع عن داره التي كان له ان يأخذها شفعها والله سبحانه وبغالي هو الهادي الى الصواب

باب ما يطل به الشفعة بعد الشراء

قال ارايت رجلاً اشترى داراً وقد اتى وقضها فطلبها الشيع منه شفعته فقال له المشتري ان احست ان اوليكها بما اشتريتها به فقال له الشيع فاوليكها تطل شفعته بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول محصورة شهود يشهدون عليه ان حاف المشتري ان يحلف في ذلك قال وكذلك ان دس اليه المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل ان فلاناً قد اشترى هذه الدار بكدا وكذا وهو يقول لك ان احسبت ان اوليكها بما اشتريتها به وليتكما . وال نعم فوليها فانه تطل بهذا شفعته . قلت فان احسم المشتري والبائع على ان هذا السع فاسد قال لا شفعة للشيع فيها . قلت وكذلك لو احسما ان البيع كان تلحثة ولم يكن بيعاً صحيحاً قال نعم لا شفعة للشيع في هذه الدار اذا صادقا على هذا . قلت وكذلك لو احسما على ان البيع بالخيار في هذا البيع قال لا شفعة ايضاً للشيع فيها . قلت فما نقول لو دس المشتري الى الشيع رجلاً فقال له قد كتبت ان اشتريت هذه الدار من فلان بعني البائع فلان يشتريها فلان تطل شفعته ايضاً هذا . قلت وكذلك لو قال ان هذه الدار لك وليست لفلان هذا البائع فقال نعم هذه الدار داري . قال ولا شفعة له ايضاً فيها . قلت فان قال له المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار ونقدت الثمن وان احست جعلها لك ثمانين ديناراً فقال نعم او قال قد احست ذلك وال فلا شفعة له ايضاً فيها وقد بطلت شفعته بهذا القول قال وكذلك لو قال قد اشتريتها بمائة دينار فان احست ان احطك من ثمنها عشرة دنانير قال تطل شفعته فان قال ان احست ان احط لك من ثمنها قال نعم او قال احط لي من ثمنها عشرة دنانير قال تطل شفعته بهذا ولا يكون له شفعة . قلت ولم يطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة انما تحب للشيع ان يأخذها بالثمن الذي وجب به البيع فاذا حرج من هذا المعنى صار ذلك عملة المساومة في السع والمساومة والبيع يبطالان الشفعة . قلت وكذلك ان قال المشتري للشيع قد اشتريت هذه الدار بمائة

وبنار فسلم لي نصفها وادفع اليك نصفها قال نعم او قال قد فعلت قال فهذا تسليم منه
 للشفعة . قلت فان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار واثنتي راعب فيها
 وحريص على احدها قال ربحي فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال قد فعلت
 قال فهذا تسليم منه للشفعة . قلت وكذلك لو قال ذلك لاسان عن المشتري فقال
 الشفيع قد فعلت وحصر ذلك شهود فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر
 ان جاء اسان الى الشفيع واشترى منه داره التي هو بها شفع ورعه في الثمن وراذه
 فاشترى داره على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فباعه الشفيع على هذا الخيار ثم ان
 المشتري من الشفيع قال لو ان الشفيع اطل الدع الذي كان بينه وبين الشفيع فيها
 قال تطل شفعتي لانه قد اخرج داره من ملكه ولا يجوز له ان يطلب شفعة دار قد
 كان باعها واخرجها من ملكه بعد قوله فيما بقي من الدار باب منه ايضا ~~الذي~~ قد ذكرت
 في باب من ابواب الشفعة ان بعض الفقهاء قد رخص في الحيلة في الشفعة قبل ان يقع
 البيع قال بلى وهذا سراة رجل كانت عنده مائة درهم فلما كان قبل الحول يوم يصدق
 منها على مسكين ندرام فحال الحول وقد نقصت الدراهم عن المائتي درهم فلم تحب عليه
 الركعة قال وكذلك رجل له اب دينار فلما كان قبل الحول يوم وهما لاس صغيره
 قال قد صارت في ملك الابن ولا يجب على الاب ركعة قال وكذلك رجل له مال
 عظيم وله اولاد صغار ففرقه بينهم فوهب لكل واحد منهم شيئاً من المال معلوما معلوماً
 وعمره قال يخرج من ملكه ويصير في ملك اولاده ولا يجب على احد منهم ركعة . قلت
 فهل على هذا اثم فيما فعل قال لا اثم عليه في هذا ان شاء الله تعالى قلت ارايت
 رجلاً اراد ان يشتري داراً فلم يامن ان ياحدها الشفيع قال فالوجه في ذلك ان يؤخر
 هذا الرجل الذي يريد المشتري بمالوكا له (٣) او توبا من هذه الدار سنة او شهراً بهذه
 الدار ويقصها ولا يكون فيها شفع . قلت فان قال صاحبها داري تساوي مائة دينار
 واحرة هذا المملوك انما هي مقدار ربن دينار او لا اسلم داري بخدمة هذا العبد شهراً
 ويقصها منه ويهب له او يقول لا ابي (٣) هذا المول سة قال لو احر العبد شهراً
 ويقصها منه ويهب له الديار فلا يكون يلزمه شفعة قال هذا حائر علي ما قلت ولكي
 على الذي ياحد الدار في هذا القص ما فيه . قلت وما هو قال ارايت ان استخفت الدار
 من يده هل يرجع الا باحر مثل المملوك لتلك المدة قال انه لا يرجع بذلك . قلت فما
 الثقة لها جميعاً قال ان اجره العبد شهراً يسهم واحد من اب سهم منها فاذا مضى يوم
 او يومان اشترى منه باقي الدار وهو مائة وتسعة وتسعون سهماً بالمائة دينار ولا يلزمه
 شفعة . قلت فان كانت الشفعة بعيسة تساوي عشرة آلاف دينار قال هذا حائر مستقيم

في الصيغة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شفعة . قلت فان كانت خبيثة لرجل فيها سهام شائعة فاراد رجل ان يشتري السهام الباقية التي للشريك فلا يكون لصاحب السهام الآخر شفعة في ذلك . قلت ومن ادعاها لاسه كما قلنا في الابواب المتفرقة ومحمد صاحب السهام دعوى الاب لذلك وصالحه الاب عن اسه على خمسمائة الف دينار والصحيح انه خمسة آلاف دينار على ان يسلم هذه السهام لاسه قال بهذا جازر ولا شفعة للشميع . ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان استأخرت مملوكا الذي يريد شراءها مئة هذه الدار لم يكن فيها شفعة فان قال الذي يأخذ الدار فان استخفت الدار من ندي لم يكن لي ان ارجع الا باجر مثل العدد وقد دعت الى صاحبها مائة دينار قال الوجه في ذلك ان يقر صاحب الدار انه كان استاجر من هذا الرجل دارا له بمقدار في موضع كذا عدة سنين ويحدد لها هذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه السنين فوجت هذه الدار لعلان اجرة هذه السنين فان احرة تلك الدار التي استأجرها لهذه المدة وهي مائة دينار ان استخفت الدار التي هي الاجرة رجع على صاحبها باجرة مثل هذه الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار . والله تعالى يوفقنا للصواب

باب السكاح

قلت ارايت رجلا اراد ان يتزوج امرأة غفلة المرأة ان يخرجها من ذلك البلد فارادت الوثيق منه . رعين قال الحيلة في ذلك ان تروحه نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان احرقها من هذا البلد فلها تمام مهر سائها وبقدر الزوج ان مهر سائها كذا وكذا شيء . اكثر مما سمى لها مما يثقل على الزوج ويشهد على نفسه بذلك فان هو عزم على احراجها من ذلك البلد اخذت تمام مهر سائها على ما اقر به . قلت وكذلك ان حات ان يتزوج عليها او يتسرى فعملت هذا فقال نعم هذا وذلك سواء ان اشترطت ذلك لزمه ما اشترطته عليه من المهر . قلت فان روجته نفسها ولم تشترط ذلك عليه تم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اصرارها هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال تقر لبعض أهلها بمن تثق به اما ولدها واما احرقها او غيره ممن تثق به قال تشهد به عليها فان اراد ان يخرجها احدها ذلك الرجل التي امرت له بالمال بذلك المال ومعه من الخروج . قلت فان حاد الذي تشهد بالمال له ان يستخلصه على ذلك ويقول له احلف ان لك عليها هذا المال ولم يأمن ان يضره الزوج لي قاص يرى استخلافه على ذلك قال يبيعها بذلك المال ثوبا او عرسا من العروض فان حلف لم يكن عليه اثم . قلت فرجل اراد ان يزوج ابنته من هذه وحاف ان يسمح

المكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكاتب العدل على مال فان مات لم يفسخ المكاح بموته . قلت
 فهل في هذا غير هذا قال نعم ان ناعه ممن يتق به تم مات المولى لم يفسخ المكاح بموته فان
 كره بيعه فدره فانه يعتق بموته ولا يفسخ المكاح . قلت ارايت رجلا حطب ان لا تزوج
 امرأة بالكوفة قال يخرج الروح والمولى من الكوفة فيعقدان المكاح بامرهما خارج الكوفة
 ولا يموت في يمينه . قلت وكذلك ان وكلت رجلاً ان يروحها ووكل الروح رجلاً ان
 يروحها ايهاا فخرج الوكيلان جميعاً فعقدوا المكاح خارج الكوفة قال لا يموت . قلت
 ارايت رجلاً قال ان تزوجت فلانة فهي طالق تم اراد ان تزوجها ما الحيلة في ذلك قال
 يروحها ويقع عليها تطليقة ويلزمه نصف الصداق تم يروحها ثانية على النصف الذي
 بطل عنه فتصير امراته وتعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلاً له حارية
 فاراد ان يكاتبها وان يطاها في الكتانة ايجل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك
 حتى يكون له ان يطاها قال سها لاس له صغير تم يروحها وهي على ملك اسه تم يكاتبها
 لاسه بعد التروح فكون امراته وهي مكاتبة لاسه وله ان يطاها بالمكاح . قلت فان
 فعل هذا تم ولدت الحارية منه ما حال ولدها قال هم احوات لان مولاهما احوهم فيعتقون
 لغراتهم منه . قلت فان عجزت بعد ذلك عن المكاتبة فهل تكون أم ولد له قال لا وهي
 على ملك اسه الصغير يبيعها وهما على ذلك المكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلاً
 حطب امرأة الى نفسها فاحاطته الى ان تروحها نفسها وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها
 فحملت امرها في يرويحها اليه هل يجوز ذلك في هذا المكاح قال اما في قول اكثر اصحابنا
 فان تروحها الرجل واتهد على ذلك وكان كعوا لها فالمكاح حائز حلال . قلت فان كره
 الروح ان يسميها عند الشهود قال اذا حملت امرها اليه في يرويحها وفارقها على المهر
 وقال الروح للشهود اني حطمت امرأة على نفسها وقد حملت امرها الي في ان اتروحها
 وأشهدكم اني بروحت المرأة التي حملت امرها الي على صداق كذا وكذا فيعقد المكاح
 بينهما اذا كان كعوا لها قلت فرجل له امرأة وغا انة تخلف بالطلاق ماتت منه
 فاراد ان يحدث لها نكاحاً من غير ان يعلم اهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود ايها امراته
 التي كانت عنده قال يقول لها ان تجعل امرها اليه في ان تروحها فادع بعت ذلك وصل
 ما حملت اليه فيخرج الى الشهود فاشهدهم على ما وصفت لك قلت فرجل كانت له امرأة
 ماتت منه يمين فاراد ان يحدث نكاحاً من غير ان يعلمها ايها قد ماتت منه لانه لا يامنها
 ان علمت ايها قد ماتت ان لا تروحها نفسها هل في هذا حيلة قال نعم يقول لها اني قد
 حملت يمين وقد سالت الفقهاء فقالوا حدد لامراتك نكاحاً فان كن قد وقع عليها هذا

الطلاق الذي نرمُ فالحكاحُ يحلها لك وان كان الطلاق لم يقع عليها لم يصرك هذا
الحكاح فادا احاطته قال اجعلي الامر الي في تزويجك تم يشهد الشهود على عقد الحكاح
فتصبر روحته ولم تعلم بالبيونة قلت فان حاد، ان قال لها هذا لا نحببه الى تجديد
الحكاح . قال يطهراته يريد سمرًا ونقول لها ان لي وربة لا آمهم عليك ولعلمهم لا
بصعوبك وأريد ان احمل داري هذه او صيغتي لك وأريد ان اشهد لك بمالي فان
حدث في - ذمت الموت كان ذلك لك دون الورثة وقد قيل لي ان اوثق الاتشاء ان
احمل لك صداقًا فأريد ان اتشهد لك على ذلك فاجعلي امرك الي في ان احدد لك
نكاحًا هذا الصداق فادا جعلت الامر اليه أشهد على عقد نكاحها على الدار او على
الصيغة او على المال الذي قد فارقتها عليه . قلت فان تمارص واقام في مبرله فقال لها اريد
ان احمل لك هذا الشيء وأما مريض وليس يجوز افاري لك بذلك اذا كنت مريضًا الا
ان احمله مهرًا لك وكذا اتى الفقهاء فاربذ ان اوثق لك من هذا الشيء على هذا
الطريق فاجعلي امرك الي في ان احدد لك نكاحًا او أمري وليك فلا تأ ان يحصركم
حتى يحدد هذا الحكاح فادا فعلت ذلك حار الحكاح قلت فهل يسعه ان لم يعلمها انها قد
نات منه قال نعم انما يريد بالحكاح حواره وتحديد به فاذا حددت الحكاح هدمتم الذي
يريد فيما يمينه ويمينها . ألا ترى انه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة حدهم حد
ومهر لمن حد الحكاح والطلاق والعناق فادا كان المهرل في الحكاح لارمًا فالقصد فيه المهر
وأصح لان هذا اما قصد الى تحديد الحكاح . قلت ان الرجل اما قصد الى الحكاح والمرأة
لم تقصد له فلما ليس الامر على ما قلت بل قد قصدت الى تحديد الحكاح لينم لها المهر الذي
قد جعله لها ألا ترى ان رجلا لو قال لامرأة روجبي نفسك على مائة درهم وهو يطهر لها
الذي قد جعله لها ان ذلك مراح منه فقالت قد روججتك نفسي على هذا وقيل الحكاح
وحصرهم الشهود يشهدوا على ذلك انها قد صارت امراته وان عقد الحكاح بينهم او وطرها له
حلال ووجها حرام على غيره قلت رجل له حارثة يطوؤها فما ان تأتي بولد فتصير
أم ولد له ما الحيلة في ذلك فان يسعها من ان له صغير او ممل يثق به تم يزوجهما
فيكون اولاده منها احرارا ان كان ناعها من اب له صغير او من دي رحم محرم يعتقدون
نقرايتهم من المالك لها واما هي فانه يكون على ملك الذي ناعها منه له ان يبيعها ويخرجها
من ملكه وهل اصحابا الحكاح يكون فاسدًا في وجوه . قلت فمنها ان رجلا لو تزوج
مرأة غير شهود فان هذا الحكاح فاسد ومنها ان رجلا لو تزوج امرأة في عدة من زوج
قد طلقها او مات عنها فهذا نكاح فاسد ومنها ان رجلا لو تزوج امرأة متعة فقال
انزوجك على مائة درهم او دل على عشرة دراهم خمسة ايام او ستة ايام او قال شهرًا اتمنع

منك ان هذا الكاح فاسد . ومن ذلك ان رجلاً لو تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم
فالكاح فاسد والماتم عنه موضوع في ذلك اذ كان لا يعلم . ومنها لو عاب عن امرأته معي
اليها فاعتدت تم تزوجت كان ذلك ككاحاً فاسداً والماتم عنها ساقطاً في ذلك . ومن ذلك
ان رجلاً لو زوج امرأة قد كان ابوه او ابيه وطئها سكاح او غيره ولم يعلم هو بذلك فان
السكاح باطل . وكذلك لو ان رجلاً تزوج اخته من الرصاعة وهو لا يعلم فان السكاح باطل
وهذا يكثر تعداده وكذلك لو تزوج ذات رحم محرم فالكاح فاسد . قلت ارايت رجلاً
حلف بطلاق امرأته ثلاثاً ليتزوج اليوم أخته من الرصاعة او امرأة ذات رحم محرم منه
فتزوج المرأة التي حلف ان يتزوجها قال نكاحها فاسد ويبري بيمينه ولا تطلق امرأته من
قبل انه انما حلف على نكاح قد علم انه لا يجوز فاما عقده بيمينها وبيده على معرفة منه
بذلك بر في يمينه ولم تطلق امرأته . قلت وكذلك لو حلف ان يتزوج ثلاثة لأمراة لها
روح قد دخل بها قال ان تزوج بها في يومه ذلك بر في يمينه . قلت فان كان الروح لم
يدخل بها قال فهذا على السكاح الصحيح من قبل انه قد يجوز ان يطلقها روحها من ذلك
اليوم فلا يكون عليها عدة منه في تزوجها نكاحاً صحيحاً فان تزوجها من غير ان يطلقها
روحها في ذلك اليوم حلت في يمينه ولم يبر

❖ باب الخلع ❖

قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يخلع استه من روحها وهي صغيرة أيجوز ذلك . قال ان
خلعها من ماله شيء حار ذلك . قلت فان اراد ان يخلعها على صداقها وضمن ذلك قال
الحيلة في ذلك ان يخلعها على صداقها ويضمن للروح ما ادركه من الدرك في ذلك من قبل
استه فاداً خلعها على هذا الحال حار الخلع . قلت وكذلك اذا اراد ان يخلع امه له كبيرة
غير ادنها فخلعها على صداقها وضمن الدرك قال يقع الخلع وتطلق من روحها . فان قالت
لا ارضى بهذا الخلع كان لها ان يرجع على الروح صداقها ويرجع الروح بذلك على الاب
لانه قد ضمن الدرك في ذلك . قلت وكذلك ان خلعها رجل احيى قال اذا ضمن الدرك
في ذلك كانت هذه المبرلة (٣) قلت رجل له أمٌ وهي وارثها وله عصاة وله اموال
وعقارات يخاف ان حدث به حدث الموت ان يشارك امه في ذلك فاراد حيلة ان يصير
ذلك لأمه قال يبيع جميع عقاره في صحته وحياته من أمه ونقص منها الثمن تم يهبها لها
ويكون البيع على انه بالخيار في ذلك عشرين سنة او اكثر من ذلك فان مات حار البيع
عليه وبطل خياره وكان ذلك لامه وان حدث بالام حدث رجوع ذلك اليه . قلت ارايت
ان كان للام ورتة يرثوها مع ابها هذا فاراد الابن ان حدث به حدث الموت ان يصير
(٣) لا ياسب باب الخلع

ماله لامة وارادت الام ان حدث بها حدث الموت ان يكون مالها لانها خاصة . ما الحيلة
في ذلك قال بيوعها الاس جميع ما يملك ثمن قليل في صحته ويقص منها الثمن على انه
بالخيار في البيع ثلاثين سعة او اكثر من ذلك تم تصدق بالثمن عليها وتبعه الام في جميع
ما تملك على انها بالخيار على مثال ما صنع الاس فان مات الام وحب للاس ما كان لها
ويطل خيارها في ذلك موتها ويقض الاس البيع فيما كان ناعه منها بالخيار الذي له في
البيع ويصير ذلك للاس وان مات الاس صار للام جميع ما كان ناعه منها وسطل الام
البيع الذي كانت اتاعته بخيارها الذي كان لها اي يصير جميع ما كان لها لانها وجميع
ما كانت اتاعه من انها لها قلت ارايت داراً بين رجل وأخته فارادت الاحت ان
تجعل نصيبها من الدار لاحتياها ولم يأمن الموت قبلها فيصير ذلك لولده فارادت ان حدث
به حدث ان يكون ذلك لها قال تبعه نصيبها من الدار وهو التلت ثمن معلوم ونقص منه
الثمن تم نهيه له ويقص منها تم يومئذ لما تلت الدار فان مات قبلها رجعت التلت اليها
بالوصية وان ماتت هي نطقت الوصية لها وكان ذلك على ملك الاح والله تعالى اعلم

✽ باب الحجر ✽

رجل له عقارات وصياح واموال وعيد فاراد القاضي ان يحجر عليه فدعا به ليحجر عليه
ويشهد على حجره عليه فقال الرجل محصرة القاضي امرانه طالق ومما ليكه احرار وجميع ما
يملكه صدقة على المساكين وعليه المشي الى بيت الله الحرام ثلاثين حجة ان حشرت علي قال
فلا يسعي للقاضي ان يحجر عليه من قل انه انما يحجر عليه صون ماله واذا كان يتاب ماله
ويطلق امراته وسنق رقيقه ويلزمه ثلاثون حجة بالحجر عليه فلا يسعي للقاضي ان يلزمه
ذلك ولا يحجر عليه . (٣) قلت في رجل له صبعة او دار او غير ذلك وادعي ذلك رجل
والمدعي طالم له وهو يكره اليين فاراد الحيلة ان يرول عنه اليين لانه يكره ان يحلف على
حق او باطل قال الحيلة في ذلك ان يحصر اسماً له صغيراً معه اذا قدمه المدعي الى القاضي
فاذا قال المدعي لي في هذا صبعة كذا ودار كذا والشيء الذي يدعيه فاذا سأل
القاضي عن ذلك قال للقاضي هذا الشيء لا بي يرول عنه اليين لانه قد اقر بملك الشيء
لغيره فهو لو اقر هذا الاقرار للمدعي ذلك الشيء لم يقل قوله ولم يلزمه اقراره شيء فان لم
يكن له اس صغير فاحصر اسماً فقال محصرة القاضي هذا الشيء لهذا صار الخصم في ذلك
الذي احصره ولم يلزمه يمين فان حلف ان يقول المدعي ان هذا اسماً اقر بهذا الشيء لهذا
الذي حصره فراراً من اليمين واحلف بالله ما لي عليه قيمة هذا الشيء وهو كذا وكذا
قال ان كل الشيء الذي يدعيه صبعة او عقارا لم يكن عليه يمين في قول ابي حنيفة وابي

(٣) ساس الدعوى في اليمين

يوسف رحمهما الله تعالى وان كان عرضاً من العروض غير ذلك حله القاضي واما في قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فان اليمين يلزمه في العقار وفي غيره . قلت فما نقول ان كان الشيء الذي يدعيه علاماً او حارية او عرضاً من العروض غير العقارات فعرضه على هذا المدعي لبيعته منه مساومه به ولم يقع بينهما فيه البيع اليس يبطل دعواه قلت بلى يبطل دعواه ولا يلزمه في ذلك يمين . قلت فان حافت ان يعرف المدعي ذلك الشيء ولا يساومه به قال ان دسه اليه مع غيره حتى عرضه عليه وساومه به بطلت دعواه . قلت وكذلك لو غيره عن حاله التي هو عليها بان كان ذلك توثيقاً له فصعده حتى اسكل امره على المدعي ثم عرضه عليه وساومه قال يبطل دعواه . قال ووجه آخر ان راعه الذي هو عليه من بعض من يثق به واشهد عليه بذلك شهوداً في السر والذي هو في يده وهمه بعد ذلك للمدعي فقال قد وهنت لك هذا الشيء وقيل للمدعي الهمة قلت فادا قبل المدعي الهمة فقد اطل دعواه ويحجبه الذي استراه من الذي كان في يده يقيم البيعة على الشراء فباحده منه ويكون احق به من المذموم له وسطل دعوى المدعي ولا يكون على الذي كان ذلك في يده يمين في ذلك

❀ باب ❀

ورحل له مال من وقف او وقف عليه وعلى غيره يلزمه دين فارد ان يوكل عمره بنقص ما يصير في علة كل سنة من علة هذا الوقف قصاصاً من دينه فقال العريم لست آمن ان تحرجني من الوكالة فارد ان تكلني وكالة لا تقدر على احرابي منها حتى استوفي مالي عليك قال ان اقر هذا الرجل الذي عليه الدين ان الرجل الذي وقف عليه هذا الوقف وجعل له من علة في كل سنة كذا وكذا ما عاش اشترط في اصل هذا الوقف ان ينفق على نفسه وحتمه وعياله من علة هذا الوقف ما دام حياً بقضى بذلك مؤثته التي عليه والتي يلزمه وان بدأ بذلك في حياته وبعد وفاته ثم انصاع علة هذا الوقف بعد ذلك لمن وقفه عليهم وانه واحد لعلان اس ولا ان ويسمى عمره هذا على فلان الموقف لهذه الصدقة من الدين كذا وكذا درهما ديناً صحيحاً وانه ضمن جميع المال المسمى في هذا الكتاب عن فلان لعلان صماناً صحيحاً حائراً تاماً وان ولاناً جعل ولاية هذه الصيغة الموصوف امرها في هذا الكتاب الى فلان اس فلان يعني هذا العرفه نقص في حياته وبعد وفاته وجعل هذه في يده بنقص عليها فيبيع ذلك حتى يستوفي منه جميع دينه المسمى في هذا الكتاب الى فلان اس ولا ان يعني العريم في حياته وبعد وفاته وجعله وصيه في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب حتى يسوي ماله المسمى في هذا الكتاب وادا استوفي ماله لا بد له في هذه الصدقة ولا ولاية عليها ولا بد له فيها وهو خارج عن ولايتها وعن القيام بامرها وان ولاناً نقص هذه الصيغة من فلان الموقف لها وصارت في يده على ما سمينا في

هذا الكتاب وليس له ان يعترض على فلان ان فلان في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب ولا شيء منها ولا من ولايتها حتى يستوفي فلان دينه المسمى في هذا الكتاب وان قاصياً من قصاة المسلمين قضى لفلان بولاية هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب واقرها في يده على ما سمي ووصف في هذا الكتاب وحكم بذلك كله وابعده على الشرط الموصوف في هذا الكتاب ويكتب في الكتاب انه قد وكل فلاناً ايضاً بقض جميع ما يصيبه فيها من علة هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب فاقامه في ذلك مقامه حتى يستوفي جميع المال الذي صممه له عن فلان وقال فلان من فلان جميع ذلك كله على ما سمي ووصف في هذا الكتاب . قلت فادا اقر هذا لم يكن له احراجه لانه قد اقر ان قاصياً قضى بذلك قال اتم . قلت رجل له على رجل مال ولدي عليه المال عقار فاراد ان يجعل عقاره في يدي عريمه هذا يستعله ويقض عنه من دمه حتى يستوفي ذلك فقال لا آمن ان يجعلها في يدي ويوكلي بذلك ثم يجرحها من يدي ولكن اريد ان تجعل ذلك في يدي ولا يمكنك احراجه من يدي حتى استوفي ديني قال برهه ذلك ويدفعه اليه ليكون في يده قال الرهن لا يستغل وانما يعلق بانه ويتركه وان كان صبعة لم يرفع وبيعهما منه على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ثم يقض البيع بخياره الذي له يبقى ذلك في يده قال وان كان العقار كثير القيمة ودينه قليلاً قال يبيعه منه بمقدار دينه ويقض البيع منه ويدفع الباقي فيكون في يده مع ما يقض البيع وما يقض البيع فيه فانه لا يمكنه احراجه من يده حتى يوفيه دمه قال او يكتب كتاب اقرار من جميعاً ان لفلان المسمى في هذا الكتاب على فلان كذا وكذا وان رجلاً قد عرفاه بعبه واسمه ونسبه ضمن لفلان المسمى في هذا الكتاب عن فلان المسمى في هذا الكتاب جميع هذا المال المسمى في هذا الكتاب وان ذلك الرجل الذي ضمن لفلان المسمى في هذا الكتاب هذا المال وجميع العقار ويجدد الى فلان المسمى في هذا الكتاب امره بمارته واستعلا له وبيع علاه وقد بن اثنا ذلك من الدين الذي له عن فلان اس فلان فاذا استوفي فلان هذا الدين دفع هذا العقار الى فلان المسمى في هذا الكتاب وسلمه اليه واحرج بدفعه منه ولان فلاناً وكل ذلك الرجل في هذا العقار وفي قصه من فلان حائر في هذا العقار ويكتب مع هذا الكتاب مواصفة بما يتفقان عليه ويعدلان ذلك على يدي من يتفقان به فان قال صاحب هذا العقار لست آمن على هذا العقار ان يعلق عقاره هذا في يده ويبقى فلا يمكنني تحليصه قال يكتب صاحب العقار على العريم كتاب اقرار من العريم ان هذا العقار لفلان هذا وفي ملكه لا حق له فيه على ما يكتب الاقرارات ويعدلان ذلك مع الكتاب الاول على يدي العدل فادا استوفي العريم دينه فان سلم العقار الى صاحبه والا

دفع العدل هذا الكتاب الذي فيه اقرار الغريم الي صاحب العقار ويطالبه به ويكون في هذا الكتاب وان العقار صار في يدي فلان هذا الغريم غير حقي صار له في رقبته وان تسليم ذلك واجب على فلان فلان حتى يسلم ذلك اليه وانه اياه ويدفعه اليه وانه ضمن ذلك لفلان مائتاً صحيحاً حائراً بامر حقي وحسبه ضمان ذلك لفلان عليه ولزمه ويؤكد على ما يؤكد الاقرارات

❖ باب ❖

المرأة تكون عند الرجل ويكثر ايمانه عليها بالطلاق وتعلم المرأة انه قد حلت ووقع عليها الطلاق الثلاث ويحصد الطلاق ويحلف اهل لما حيلة في انخلاص منه قال اذا كان الامر علي ما وصفت انكرته وقالت ما هو روجي وتحلف ذلي ذلك ولا تقول كان روجي وطلقي فانها اذا قالت قد طلقتي وكنت روجي الرضا القاصي الكاح وقال لما احصري تهوداً لك علي ما تدعين من الطلاق قلت فما تقول ان انكرت ان يكون روجها ولما منه ولد قدّمها الى القاصي فقال له اهلها ما هي امراتي ولا هذا الولد ولدي منها قال انما اهلها له انها ليست امراته هي بارة في يمينها ما حورة اذا كان الامر علي ما تحلف عليه . قلت فما تقول في الحيلة في الحلف علي الولد قال اذا كان يريد الصبر والمخور فتحلف ولعله ارصه في الجيب قلت وكيف يعارصه قال اذا قال لما القاصي مولى والله ما هذا الولد ولده منها فلتقل هي والله الذي لا اله الا هو وتدعم الواو فلا يهم ذلك القاصي ويكون منه خلاصها . قلت ليس قول اصحابنا اذا كان في يدي رجل وامرأة والرجل يقول هذا ابني من هذه المرأة او من امرأة اخرى والمرأة تقول هو ابني من هذه او من غيره المك تحلف انهما يكونه في ايديهما قال بلي قلت وان جعله انهما ويدعي بكاحها هل تحلفها امراته قال لا اهلها امراته لانها تكر ان يكون منه منها وانما اهلها امراته اذا قالت هو ابني منه وفي هذا الوجه انما جعله انهما يكونه في ايديهما

❖ باب ❖

قلت ما تقول في الصبية التي لم تدرك فبروجها اياه احوها او عمها هل لما الخيار قال لما الخيار في قول ابني حبيبة رحمه الله تعالى . قلت بما الحيلة له حتى يبطل خيارها قال انما لما الخيار في المجلس الذي تدرك فيه وان لم تحر فسخ الكاح فمضى تقوم من مجلسها ذلك بطل خيارها فان كان الروح راعياً فيها فالوجه في ذلك ان تدس اليها امرأة يكون عندها ساعة تدرك فتشعلها في وقت ادراكها عن فسخ الكاح وتناحدها في كلام غير امر الخيار حتى يبطل خيارها قلت ارات ان قالت لها المرأة في المجلس الذي ادركت فيه لا تختاري حتى ادعوك رجلاً لا تشهد بيمينهم علي فسخ الكاح فقالت نعم فقالت لما قومي والسبي تيابك واحلني في بيت آخر فانما منها من ذلك الموضع الذي كانت فيه الي موضع آخر

فلما دخل الشهود عليها قالت لهم المرأة انها كانت في ذلك البت تم تحولت الى ههنا لتشهدكم على بيع الكاح فسالوا الحاربية عن ذلك فاورت به واشهدتهم انها قد فسحت الكاح فقال قد اطلت حيارها . قلت ارايت رجلا حمل امرأته يدها او حيارها مثاوت ان تختار نفسها وقال لها اذا جاء عدا فامرك بيدك تخاف ان تحارب نفسها في ذلك الوقت و سدم على ما كن منه قال يدس اليها حاربية له او امرأة هي من اهله او غيرهم فقاولها وتخاصمها في ذلك الوقت فاذا احانتها وحاصمتها وتشاعت بحصومتها نطل ما حمل اليها . قلت وكذلك ان دس اليها حاربية لها فقالت اعيدي بني توب كذا او حلية كذا فقالت نعم قال اذا تشاعت بصرب من الصروب عن ان تحارب نفسها فقد نطل ما حمل اليها وكذلك ان تسامتها حاربيه وحاولتها فتشاعت بحصومتها نطل ما حمل اليها من ذلك . قلت رجلا طلق زوجته ثلاثا فاراد الروح الرجوع اليها وهي تكره ان تروح رجلا فلا تامن ان يصير معها ولا يعارفيها او تشهر نفسها انها قد استحل ما الحيلة في ذلك قال ان كان لها مال وهت اعص من تتق به ثمن مملوك يشتري الموهوب له بمال كذا صغيرا مراهقا مثله يجامع النساء تم تزوجه منها شاهدين يدخلها العلام فبطاها تم يهب المشتري هذا المملوك للمرأة ونقصه فيسطل الكاح اذا ملكته فاذا اعتدت رجعت الى زوجها الاول بكاح جديد تم تمتع هذا المملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك حتى يشتري امرها

باب الشععة

رجل معه دار فاراد ان يبيعها لشخص ويخلصها من الشععة فيبقى مع الذي يريد شراءها بان الدار له بامر حق واحد عمره له ويشهد على ذلك شهودا تم يهب الذي يريد الشراء التمس اصحاب الدار فلا يكون وقع بيعها مع ولا يلزمه شععة ويضمن الروك في الدار على ما يحور ويلزم ذلك فيها وحده آخر فيما يريد ان يلزمه من الشععة . قلت فان ادعى ان الدار لاس صغير له وانها في يدي هذا الرجل تم صالح الذي في يديه على ان دفع اليه مائة دينار ولم يقل انها من مال امه على ان يسلم الذي في يده الدار هذه لاس هذا الرجل قال هذا حائر ولا شععة فيها ولا يمين على الاب في ذلك قلت فان قال في هذا امر يكرهه من هذه الدعاوي فهل في هذا الباب ما يتخلص منه قال نعم قلت وما هو قال يا امر الاب مملوكا ان يشتريها لاسه من صاحبها بالتضمن الذي يتوافقان عليه يكون ذلك فاذا باعها صاحبها في السر من هذا المملوك لاس الرجل لاسه الاب بعد ذلك فادعى ان هذه الدار لاسه ولا يقول اشتراها له احد فيكون صادقا في دعواه فان انكر صاحب الدار ان يكون لاس هذا المدعي يتم صالحه الاب عن ابيه بهذا المال على

ان يسلم الدار لاسه فهو حائر ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار .
قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يشتري داراً وحاف ان تؤخذ منه بالشفعة هل يحل
له ان يحنال في الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورحص فيه بعضهم فقال انما تجب
الشفعة بعد البيع ولا بأس بذلك قبل ان تحب لاه انما يريد ان يدفع المأتم عن نفسه
ولا يجب عليه حق الشفعة . قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري داراً وحاف
ان تؤخذ منه بالشفعة فله ان يشتري منها سهما واحداً من مائة سهم منها ثلث الثمن الذي
يريد ان يشتري به الدار و يدفعه ثم يشتري بعد ذلك في عتمة تالية ما بقي من الدار
، باقي الثمن فان اراد الشبيع ان يأخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة
في الباقي فيثقل عليه ان يأخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري لست آمن
ان يأخذ الشبيع السهم الاول بذلك الثمن فالمعادة منه لي قال فيجعل ثمن ذلك السهم
الي درهم ثم يدفع اليه باقي درهم عشرة دينار ثم يشتري ما بقي من الدار تسعين ديناراً .
قلت فان دل المشتري لا آمن النائع اذا اشترت منه هذا السهم بهذا الثمن الكثير ان
يمضي ان يبيع ما بقي من الدار باقي الثمن الذي كما توافقا عليه قال فان حاف هذا
فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من هذه الدار مشاعاً فيها
ثم يشتري منه باقي الدار بالتمس قال نعم هذا لم يكن للشبيع ان يأخذ منها شيئاً بالشفعة
قال فان قال النائع لا آمن ان افر هذا السهم من داري فتعير شريك في الدار ثم لا
تشتري مني باقي الدار قال ويدخلان بينهما رحلاً تقان جميعاً فيكون الاقرار بهذا السهم
له ثم يشتري هذا الرجل المقر له بالسهم باقي الدار فيما من كل واحد منهما صاحبه وفي
هذا الباب وحوه قلت وما هي قال ان تصدق صاحب الدار بيت من الدار بطريقه على
الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي الدار بعد ذلك ولا يكون فيها شفعة لانه قد
صار شريكاً في الدار بذلك البيت ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار استراها
بخمسة آلاف درهم ثم يعطيه بالخمسة آلاف مائة دينار . فان استخافه به قد تقدمت خمسة
آلاف وحاف هو على ذلك لم يجز . ووجه آخر من هذا الباب بان وجه صاحب الدار هذه
الدار بمحدودها لهذا الذي اراد شراءها ثم عزم الودوب له في ذلك ما رصيه ان هذا حائر
ولا شفعة للشبيع في هذه الدار . قلت فما نقول ان من ذلك هذا ثم قال الشبيع للقاضي
حلعه انه لم يحنل لهذا في ابطال شفعتي قال لا يجب عليه ان يحلعه على هذا قلت وكذلك
ان حافه ما دلت ولا والست قال نعم . قلت وكذلك ان حلعه حين اشتراه بخمسة آلاف
درهم واعطي ذلك مائة دينار فاحلعه ذلك قد وقيته التمس وحذف على ذلك قال يحلف

باراً ولا يثبت . قلت فكذلك ان اراد ان يشتريها عشرة آلاف درهم فلم يوجب البيع حتى
 اشتراها منه عشرين الف درهم ودفع اليه عشرين الف درهم دناير يكون قيمتها عشرة
 آلاف درهم وحلف على ذلك قال لا يثبت . قلت فان قال البائع فليست آمن ان يستحق
 الدار فيرجع على عشرين الف درهم قال يتقدم من الثمن تسعة آلاف درهم وحمسائة
 درهم ثم يدفع اليه بالعشرة آلاف والحمسائة الفاقية عشرة دناير او عشرين ديناراً فان
 استحققت رجع المشتري على البائع تسعة آلاف والحمسائة درهم التي دفعها اليه وبالعشرة
 الدناير او العشرين الديار لانه اذا استحققت الدار بطل الصرف الذي كان بينهما ولم
 يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشيع فليس له ان يأخذها الا بالعشرة
 آلاف درهم . قلت فان دفع المبيع اليه بدل الدناير ثوباً بالعشرة آلاف وحمسائة
 درهم او عرصاً من المروص غير الثوب قال هذا ان استحققت الدار فيرجع المشتري على
 المائع بالعشرين الف كلها . قلت فان كره المشتري المبيع واحب التخلص من ذلك حتى
 لا يلزمه مبيع لا مبيع قال يشتريها لاس له صعب عشرين الف درهم ويتقدمه عشرة
 آلاف وحمسائة ويدفع تمام العشرة آلاف درهم عشرين ديناراً ويكون المشتري عشرة
 آلاف ويشهد على ذلك ويكتب الشراء هذا ما اشترى فلان لاسه فلان ءاله
 وهو يومئذ صغير في حجره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب ميس في ذلك . قلت ولم
 لا يكون عليه ميس قال من دل انه اذا اشتراها لاسه لم يكن عليه ان يحلف عن امه ومن
 قبل انه قد وقع منه الاقرار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه اشتراها
 لاسه عشرة آلاف درهم لم يصدق على ان لم سطل من تم داره عشرة آلاف درهم .
 ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امره فامثرت هذه الدار او امر رجلاً مجهولاً
 لا يعرف اشتراها وشاهد المائع ثم يدفع المشتري الدار الى هذا الرجل الذي اراد شراءها
 ويؤكله محطها ويشهد على الدفع اليه والتوكل حتى لا يكون بينه وبين الشيع حصومة
 في هذه الدار وكذلك لا يكون بينه وبين اسنان ان ادعاها حصومة ان اراد ان يشهد له
 المشتري شهوداً في السر انما اشتراها بأمره وماله ويوتق له من ذلك . ووجه آخر
 سطل فيه ايمان عن المشتري وانما هو قال يحى رجل فيوكل الذي يريد شراءها ان
 يشتريها له ويقول احرت امرك في شرائها ويشهد على هذا شهوداً عدولاً ويقبل منه
 الوكالة ثم يشتريها بعد ذلك ويكتب هذا ما اشترى فلان لعلان بأمره وماله ويرد في
 الثمن ما اراد وبشاهدان على الشراء فان طلبها الشيع بالشعة قال اشتريتها لعلان بكذا وكذا
 فاما محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال ليس بين هذا المشتري وبين الشيع حصومة في
 الشعة . وقال ابو يوسف رحمه الله هو حصم ملءات الدار في يده فاذا سلمها الى المشتري

كان المشتري له هو الخصم في ذلك فمن جعله حصصاً للشفيع يلزمه اليمين على الثمن لانه لما قال
 اشتريتها له ٢٠٠ عشرين الف درهم لم يقل قوله بعد ذلك لو اشتريتها بعشرة آلاف واد
 كتب لا اقبل قوله ان نقص من الثمن لم احله على ذلك ولكن اذا احتاج ان يكون على
 الوكالة شهود عدول لانه اذا علم القاضي انه اشتراها (٣) قلت لم يوجب عليه في ذلك يمين
 او انما سمي في الوكالة الثمن مراد فيه فقال اشتريتها لي بعشرين الف درهم وان شاء لم يسم
 الثمن اذا قال احرت امرك في شراء هذه الدار لي . قال ووجه آخر قلت وما هو .
 قال يوكل النافع الشفيع ببيع هذه الدار ويقول له اني اريد ان اعيب فتول ببيع هذه
 الدار فاذا قبل الوكالة اشترها الذي يريد شراءها من الوكيل الشفيع بسطل شفيعته حين
 باعها ولا يجوز ان ياخذها بالشفعة . قال ووجه آخر ايضاً ان باع صاحب هذه الدار
 هذه الدار من الرجل الذي يريد شراءها على ان يصحب الشفيع عن النافع الدرك للمشتري
 لم يكن للشفيع ان ياخذها بالشفعة . قال وكذلك ان قال البائع ابيعك هذه الدار على
 ان يجير لك البيع ولان هذا فاشترها على ان احار له ثراها وهذا المحير هو الشفيع ان
 شفيعته تطل ايضاً ولا يكون له ان ياخذها . قلت ارايت ان اشترها هذا المشتري على
 ان يصحب الشفيع عنه الثمن للدائع . قال له الشفعة فان امر المشتري الشفيع ان يشتريها له
 قال فاشفيع ان ياخذها اي ان يشتريها له قلت اشترها له قال فالشفيع ان يعيدها
 وياخذها بالشفعة له . قال ووجه آخر بسطل به شفعة الشفيع قلت وما هو قال يجيء
 رجل الى الشفيع ويشتري منه داره التي الى جانب هذه الدار ويريد ان يثمن ويرغبه
 فيشترها منه على ان المشتري فيها بالخيار عشرة ايام او اقل او اكبر بعد ان يسميها اياه
 ويشهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي بين هذه الدار من صاحبها
 فادانها قدا عليها وتشاهد ارجع الرجل الذي كان اشترى دار الشفيع منه بالخيار فافعه البيع
 في داره بخياره الذي كان له ويرجع دار الشفيع اليه بالمفاضة ولا يكون له شفعة في الدار
 الاخرى لانه اشترها وقد رال ملك الشفيع عن داره الذي كان له ان ياخذها بشفعتها قلت لا
 تحمل به الشفعة هذا الشراء . قلت ارايت رجلاً اشترى داراً وقد التفت وقصصها فطلبها الشفيع منه
 بشفعته فقال له المشتري ان احببت ان تاخذها بما اشتريتها به فقال له الشفيع بوليتها قال
 بسطل شفيعته بهذا المول ويحتاج ان يكون هذا القول بحصة شهود يشهدون عليه ان حاف
 المشتري ان يحلف على ذلك . قال وكذلك ان دس اليه المشتري من يقول له ذلك فقال
 له ذلك الرجل ان ولانا قد اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول لك ان احببت ان
 اوليكها بما اشتريتها به وليتكها فقال نعم بوليتها فانه بسطل شفيعته بهذا . قلت فان اجتمع
 المشتري والبائع ان هذا البيع فاسد قال لا يبيع الشفيع منها . قلت وكذلك ان اجما ان

البيع تلحثة ولم تكن بيعاً قال نعم لا شفعة للشبيع في هذه الدار تصادقاً على هذا أم لا . قلت
 وكذلك لو اجمعا على ان السع بالخيار في هذا البيع قال لا شفعة ايضاً للشبيع فيها .
 قلت فما تقول لو دس المشتري الى الشبيع رجلاً فقال له قد كنت انت اشتريت هذه
 الدار من فلان بعي الدائع فل ان يشتريها هذا المشتري قال نعم قد كنت اشتريتها منه
 قل ان يشتريها هذا المشتري فلان تطل شفعته ايضاً بهذا . قلت وكذلك لو قال ان
 هذه الدار لك وايسر فلان هذا الدائع قال نعم هذه الدار داري قال فلا شفعة اداً
 ايضاً فيها . قلت فان قال له المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وقدت التمن
 فان احببت جعلتها لك بتمايز ديناراً فقال نعم او قال قد احببت ذلك قال ولا شفعة
 له ايضاً فيها وقد تطلت شفعته بهذا القول . قلت وكذلك لو قال له قد اشتريتها بمائة
 دينار فان احببت ان احط من تمها عشرة دنانير قال تطل شفعته بهذا ولا يكون له
 شفعة . قلت ولم تطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة تحت للشبيع ان يأخذها بالتمن
 الذي وحي به البيع واذا حرج عن هذا المعنى صار ذاك بمنزلة المساومة في البيع قلت
 وكذلك ان قال المشتري للشبيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وسلم لي نصفها وادفع
 اليك نصفها فقال نعم او قال قد فعلت قال هذا تسليم منه للشفعة . قلت فان قال المشتري
 للشبيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان كنت راعياً فيها وحريراً على احدها ربحي
 فيها عشرة دنانير حتى اُسبها اليك بذلك فقال نعم قد فعلت قال فهذا تسليم منه للشفعة
 قلت وكذلك لو قال ذلك انسان عن المشتري فقال الشبيع قد فعلت وحصر ذلك بشهود
 فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر ان جاء انسان الى الشبيع فاشترى
 منه داره التي هوها شبيع وارعبه في اثمن وراده فاشترى داره على ان المشتري بالخيار
 ثلاثة ايام فباعه الشبيع على هذا الخيار ثم ان المشتري من الشبيع اطل البيع الذي كان
 بينه وبين الشبيع فيها ول تطل شفعته لاحراج داره من ملكه ولا يجوز له ان يطالب
 بشفعة داره فكان باعها واحرجها عن ملكه . قلت ارايت الرجل اذا اشترى داراً
 فقصها وطلبها الشبيع بشفعته وصالحه من ذلك على ان من الدار بعيه يدفعه اليه بخصته
 من التمن قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة حتى يسلم للشبيع البيت ويسلم باقي الدار
 للمشتري قال الحيلة في ذلك ان يبيء رجل من قل الشبيع فيشترى هذا البيت من
 المشتري ثم معلوم ثم يسلم ذلك الشبيع للمشتري بشفعته فيما بقي من الدار ويسلم لكل واحد
 منهما ما اراد من ذلك قلت فان اشترى شبيع هذا البيت قال هذا تسليم منه بشفعته
 اي تطلت شفعته قلت والمساومة بينهما تطل الشفعة قال وان لم يكن للشبيع من يقوم
 بهذا واراد ان يتولى ذلك بنفسه قال الحيلة في ذلك ان يبيء المشتري ويقول للشبيع

يا فلان هذا البث لك كذا وكذا فيقول الشيعي قد بعثت فيجب البيع له في البيت
وتسطل شعته بعد موته فيما بقي من الدار والله سبحانه وتعالى هو الخوف والمهادي الى الصواب
* باب منه ايضا *

قلت اليس قد ذكرت في باب من ابواب الشععة ان بعض المقراء ورخص في
الحيلة في الشععة قبل ان يتع البيع قال بلى وهذا بمنزلة رجل كانت عنده مائة درهم فلما
كان قبل الحول يوم تصدق منها على مسكين بدرهم فمال الحول وقد تصدت الدراهم عن
المائتي درهم فلم تح عليه الركة قال وكذلك رجل له الف درهم او له الف دينار فلما
كان قبل الحول وهما لاس صغير له قال قد صارت في مال الاس ولا تح على الاب
ركة قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار يعرفه فيهم فهو لكل واحد
مهم شيئاً من المال معلوماً مصموماً وعمره قال يخرج عن ملكه ويصير في ملك اولاده ولا
تح على احد منهم ركة . قلت فهل عليه اثم فيما فعل قال لا اثم عليه في هذا ان
شاء الله تعالى . قلت ارايت رجلاً اراد ان يشتري داراً فلم يأمن ان يأخذها الشيعي
قال فالوجه في ذلك ان يواخر هذا الرجل الذي يريد المشتري مملوكاً له او توكلاً من
صاحب هذه الدار سنة او شهراً بهذه الدار وبقية منها فلا يكون فيها شيعياً . قلت فان
قال صاحبها داري تساوي مائة دينار وأحره هذا المملوك انما هي مقدار عشرين ديناراً
ولا أسلم داري بخدمة هذا العبد شهراً (٣) ونقصاه منه ويهب له الديار فلا يكون يلزمه
شععة . قال هذا حائر على ما قلت ولكن على الذي تأخذ الدار في هذا بعض ما فيه .
قلت وما هو قال ارايت ان استخفت الدار من يده هل يرجع باخر مثل المملوك لملك
المدة قال لا يرجع بذلك . قلت فما التقة لها جميعاً قال ان احره العبد شهراً نسهم
واحد من الف سهم منها فاذا مضى يوم او يومان اشترى منه باقي الدار وثمانمائة وتسعة
ونسعون سهماً بالمائة دينار ولا يلزمه شععة . قلت فان كانت الصيغة بمائة تساوي عشرة
آلاف دينار قال هذا حائر مستقيم في الصيغة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شععة .
قلت فان كانت صيغة لرجل فيها سهام مشاعة فاراد رجل ان يشتري السهام المائة التي
لشريك فلا يكون لصاحب السهام الاخر شععة ما الحيلة في ذلك . قال ان ادعاها لاسه كما فلما
في الابواب المتفرقة وحمد صاحب السهام دعوى الاب لذلك فصالحه الاب عن اسه على
خمسمائة الف دينار وعلى ان يسلم هذه السهام لاسه فهذا حائر ولا شععة للشيعي في
ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان
استأخرت بالدار مملوكاً للذي يريد ان يشتريها منه بهذه الدار يمكن فيها شععة فان
قال الذي يأخذ الدار فان استخفت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع الا احر مثل

العبد وقد دفعت الى صاحبها مائة دينار قال الوحة في ذلك ان يقر صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دارا بعدد في موضع كذا عدة سنين ويحدد بها هذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه السنين فوحت هذه الدار لعلان أجرة هذه السنين فان أجرة تلك الدار التي استأجرها لهذه المدة وهي مائة دينار فان استحققت الدار التي هي الاجرة رجع على صاحبها بأجرة مثل الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار والله اعلم

❖ باب المكاح ❖

قلت ارأيت رجلا اراد ان يتزوج امرأة فحافت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد فارادت التوقي منه ، يريين قال الحيلة في ذلك ان تزوجه نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها تمام مهر سائها ويقر الروح ان مهر سائها يسمى اتقل من هذا مما يشغل على الروح ويشهد على نفسه بذلك فان هو عزم على اخراجها من ذلك البلد احدته به تمام مهر سائها على ما اوردته . قلت وكذلك ان حافت ان يتزوج عليها او يسري ففعلت هذا فقال نعم هذا وذاك سواء ان اشترطت ذلك لزمه ما استأبطته عليه في شراء هذا بالمهر . قلت فان زوجته نفسها ولم تشترط ذلك عليه تم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اصرارها هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال تقر لبعض اهلها عن ثقي به اما والدها واما اخوها او غيره ممن ثقي به بمال يشهد به عليها فان اراد ان يخرجها احدها ذلك الرجل الذي اقرت له بالمال بذلك المال ومعه الخروج . قلت فان حاب الذي يشهد بالمال ان يستخلفه على ذلك ونقول له احلف ان له عليها هذا المال ولم يأمن ان ساءعه الروح الى قاص يرى استخلافه على ذلك قال بيمينها بذلك المال ثوبا او عروصا من العروس فان حلف لم يكن عليه ما تم . قلت فرجل اراد ان يزوج ابنته من عده وحاف ان يفسخ المكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكاتب العبد على مال فان مات لم يفسخ المكاح بموته . قلت لعل في هذا غير هذا قال نعم ان باءه عن ثقي به تم مات المولى لم يفسخ المكاح فان كره بيعه ودره فانه يعتق بموته ولا يفسخ المكاح . قلت فرجل حاف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة قال يخرج الروح والمولى من الكوفة فيعقدان المكاح بامرهما خارج الكوفة ولا يحث في يمينه . قلت وكذلك ان وكلت رجلا ان يزوجها ووكل الروح رجلا يزوجها اباه خرج الوكيلان جميعا فعقد المكاح خارج الكوفة قال لا يحث . قلت ارأيت رجلا قال ان تزوجت فلانة وهي طالق تم اراد ان يتزوجها ما الحيلة في ذلك قال يتزوجها فيقع عليها نطفة ويلزمه نصف الصداق تم يتزوجها ثانية على نصف الذي عليه لتعير

امراته ويعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلاً له حاربة فاراد ان يكانها وان يطاها في الكثانة أمجل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يكون له ان يطاها قال يهبها لاس له صغير تم يتروحها وهي على ملك اسه تم يكانها لاسه بعد التروح فتكون امراته وهي مكاتبة لاسه وله ان يطاها بالكاح . قلت فان فعل هذا تم ولدت الحاربية منه ما حال ولدها قال هم احواف لان مولاهما احوهم . قلت فهل تكون أم ولد له قال لا وهي على ملك اسه الصغير يبيعها وهما على ذلك الكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلاً حطب امرأة الى نفسها فاحاته الى ان تروح نفسها وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها فحملت امرها في ترويحها اليه هل يجوز ذلك في هذا الكاح قال اما في قول اكثر اصحابنا فان تروحها الرجل واشهد على ذلك وكان كعوا لها فالكاح حائر حلال . قلت فان كره الروح ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها اليه في ترويحها وفادها على المهر والى الروح للشهود اني حطمت امرأة الى نفسها وقد جعلت امرها الي في ان اتروحها وأشهدكم اني تروحت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا وكذا فيعقد الكاح بينهما اذا كان كعوا لها قلت برحل له امرأة ولها امة خلعت بالطلاق وبات منه فاراد ان يخذلها فكاحاً من غير ان يعلم اهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود انها امراته التي كانت عنده قال نقول لها ان تجعل امرها اليه في ان يتروحها فاداً جعلت ذلك ودل ما جعلت اليه حرج الى الشهود فاشهدهم على هذا . (٣) قلت فلم قلت تشتري بملوك صغيرا يجمع مثله قال لكي لا يكون كبراً ود عرف الامور . قلت يهب الذي اشتراه لها فتملكه فاهبة فيسبح الكاح من قبل ان الصغير لا طلاق له فان اشترى الموهوب له علاماً كبيراً ولا بأس بذلك . قلت رجل تلقى امراته ثلاثاً تم يخذلها بالطلاق وراودها عن نفسها قال تهرب منه قلت فان طهرها قال ولا تفرأها كانت امراته . قلت فما الحيلة في ذلك وليس تقدر على الحرب قال الحيلة ان تخرج من مبرله فتصير الى دار أخرى تم تدس اليه من ياطره في نفسها محصر من شهود عدول وتكون ماضرة الذي ياطره في امره محصرة صاحب الدار التي هي فيها ولا يعلم الروح ان المرأة في تلك الدار تم نقول له الذي ياطره ان روجتك فلاة تذكر انك قد تزوجت امرأة وهي في هذه الدار يوصي الى الدار التي هي فيها وقد دخل الشهود الى الدار فيطرون الى المرأة فيها فاداً قال الرجل ما تروحت ولا لي في (٣) من باب الشعبة المتقدم في آخر سورة ٨٠ الى ما وحدي سبع عديدة ويظهر انه مكر ما عدا معايرته بزيادة ونقص فليبين فانتفاء طبقاً للسمع وعتماً لعائدة الربادة (٥) كتبه مصححه

هذه الدار امرأة ولا زوجة فيقول له الرجل الماطر له فكل امرأة لك في هذه الدار
فهي طالق ثلاثاً فاذ قال ذلك دخل اليهود ونظروا اليها في الدار وشهدوا عليه بذلك
قال وان قام بعض من اليهود واتيا في الدار معها جماعة من النساء وبعضهم يكون
محصرة الماطرة له فهو اجود . قلت رجل طلق امرأته ثلاثاً ولما عليه دين فمحمداً ذلك
مخلف لما عليه فارادت ان تأخذه ببيعة عدتها وتجعل ما تأخذه منه بسب ببيعة العدة
نصاصاً مما لها عليه من الدين هل يسعها ذلك قال قال ابو يوسف في كتاب الخيل لها
ذلك . قلت ارايت ان حلقها عند القاضي بالله العظيم ما انقصت عدتها وقد كانت العدة
في انقصت قال تحلف على ذلك وفي ساعته بك ويسمها هذا ولا شيء عليها . وفي المسألة
التي قبل هذه فان امكن الماطر له ان يقول انك قد تروحت او ان المرأة التي تروحتها في
هذه الدار وقد يعر عليها بك فاذ قال ما فعلت قال له الرجل فخرج التي ذكرها انك
تروحتها اليك فاذ قال امر اخرجوا المرأة متمكرة مع جماعة من النساء حتى لا يعرفها ثم
يقول له فل كل امرأة لي من هؤلاء النساء طالق ثلاثاً فاذ قال ذلك طلقت المرأة وتهد
اليهود عليه بذلك وتسرا المرأة عن وجهها محصرتهم . قال وسئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن رجل
قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان . النبي الخلع ان لم احملك وحلعت المرأة عنق بمالكها
وبصدقة مالها ان يماله الخلع قبل الليل فحاء الى ابي حنيفة رضي الله عنه فقال ابو حنيفة
رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فالت المرأة لروحها فاني اسالك الخلع فقال ابو حنيفة
وصي الله عنه لروحها هل قد حلعتك على الف درهم يعطيها فقال لها الروح ذلك فقال
لها ابو حنيفة فولي لا اهل فقالت لا اهل فقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قومي مع
روحك فقد رء كل واحد مكما في يمينه ولم يحمت . قلت فلو كان امر المرأة ان تدفع
حميم ما تملك من انسان فيمسي ذلك اليوم وليس في ملكها شيء مما تملك هل كانت تحت
قال لا ولكن كن في النين كل شيء تملكه الى ثلاثين سنة فهو في المساكن فلم يكن لها
في ذلك حيلة وسئل الامام ابو حنيفة رضي الله عنه عن اخوين تزوجا اثنتين فوفت
امرأة لكل واحد منهما الى الآخر فوطئها ولم يعلموا بذلك حتى اصبحوا فقالوا ذلك لابي
حنيفة رضي الله عنه وسأله الخيلة في ذلك فقال ابو حنيفة ليطلق كل واحد منهما امرأته
تطبيقاً بتروح كل واحد منهما المرأة التي وطئها ساعة يطلقها روحها فتصير كل واحدة
منهما اراء الرجل لدي وطئها وسئل ابو حنيفة رحمه الله عن رجل دخل اللصوص
عليه فاحدوا متاعه وحلقوه والطلاق والعناق ان لا يجر عنهم ناهم سرقوا منه شيئاً فشكا
ذلك الى ابي حنيفة رضي الله عنه فارسل ابو حنيفة الى نفر من حيار العر الذي هو فيهم
فقال لهم ان اللصوص دخلوا على هذا الرجل وحلقوه ان لا يدكرهم فان اردتم ان تؤجروا

فيه ويرد الله عليه ماله ولا يثبت فلا تتركوا احدا من رجال الحي الذي انتم فيه الا ادخلتموه المسجد معكم او دارا تم تخرجون واحدا بعد واحد تم يقال للمسروق منه هذا منهم ويقال للمسروق منه كلما مر عليك واحد من القوم سألتك القوم اأخذامهم فان كان منهم فاسكت وان لم يكن منهم فقل ليس منهم ففعلوا ذلك فطهر الرجل ماله ولم يثبت .
 وذكروا انه اتاه رجل في الليل فقال قد حدثك في امر قد كرهني وانا مستعيت بك قال وما هو قال وقع بي وبين ابي شيء فادبتها وامسكت ان تكلمني فاجبت عليها بالطلاق ثلاثا ان لم تكلمني قل الصبح وقد سمعت عليها اهلها وعيرهم فكلموها وسألوها ان تكلمني فانت ولدت آمن الصبح فتطلق امرأتي فقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذهب الى اميرك فقل لأوائك الدين سألوها ان تكلمك لا تكلموها فكلامها اهون علي من انذار هذه البذلة بنت امدل وأسمها في نفسها وفي أمها كلاما فاجابها صوت نحيب فان قالت لك انت امدل وابوك البذل وأنت قد بررت وسقط عليك اليمين فمضى فقال لها ما قال ابو حنيفة فودت عليه الكلام فقالت له انت البذل فعاد الى ابي حنيفة فاحبوه فقال قد كذبك وسقط عليك اليمين

(٣)

باب من الشراكة في الصمان ❀

قلت ارايت شريكين يقال لاحدهما عند الله وللآخر ريد فارادا ان يصمما عن رجل مالا بامر الله ان ادى المال عند الله رجوع به على ريد لا على الذي صمما عنه وان ادى المال زيدا رجوع به على صاحب الاصل ولم يرجع على شريكه عند الله شيء . ما الحيلة في ذلك قال الحيلة فيه ان يصمم زيدا المال عن الذي عليه الاصل بامر الله ثم يحير عند الله بعد ذلك ايصم عن ريد وعن الذي عليه اصل المال بامر الله فان اداء عبد الله رجوع على صاحب الاصل وعلى شريكه ريد وان اداء زيدا رجوع على صاحب الاصل . قلت وكيف يرجع عليهما قال يرجع على كل واحد منهما نصف مال من قبل انه صمم عليهما جميعا . قلت فان اراد ان يرجع عما يؤدى على ايهما شاء قال الوجه في ذلك ان يصم عن زيد بامر الله جميع المال ثم يصم ايصم عن صاحب الاصل بامر الله جميع المال فان اداء رجوع على كل واحد منهما فادرا احد ذلك منهما او من احدهما لم يكن له على الآخر سبيل . قلت فان كما صمما المال جميعا عن صاحب الاصل ومنه تأ واحدا فاراد عبد الله ان يكون ان اداء رجوع به على ريد فقال بقر ريد بعد هذا من امد الله كلما لزمك من عزم نسب هذا الفخمان هو لك علي وهذا المال علي فلو كان يرجع بما لزمه من عزم على ريد .

❀ باب في الشراكة ايضا ❀

(٣) هذه مسائل من الشراكة وقد تقدم بعضها

❀ ١٢٢ ❀

قلت شركان بينهما داراً اوضيعة باعها احدهما بامر ما به من رجل ثم ان المشتري اراد ان يصالح البائع من جميع الثمن على نفسه على ان يضمن له البائع ما ادركه من دركه من قبل شريكه حتى يخلصها ويرد عليه جميع الثمن قال لا يجوز هذا . قلت ولم قال من قبل انه انما قصصه اصف ولا يجب عليه ان يرد جميع الثمن ولا يكون ضاماً لما قصص . قلت فما الحيلة في ذلك . قلت ان حط هذا البائع من المشتري حصته من الثمن ووضع حصة شريكه على ان يضمن عنه ما ادرك المشتري من دركه من قبل شريكه حار ذلك فان ادركه من قبل شريكه دركه رجع عليه نصف الثمن الذي دفعه اليه . قلت فما نقول ان المشتري البائع منه حصته من الثمن ثوباً ووضع الثوب ثم قصص منه حصة شريكه من الثمن فان ادركه دركه من قبل شريكه رجع عليه نصف الثمن وان ادركه دركه من قبل انسان آخر في جميع الشيء الذي دفعه رجع عليه بجميع الثمن قال هذا جائز مستقيم . والله سبحانه وتعالى اعلم

❦ باب في فعل المريض ❦

قلت ارايت مريضاً او مريضاً ورثته يدن له عليه قلت لا يجوز اقرار المريض لوارث يدين اذا مات من مرضه ذلك . قلت فهل في ذلك حيلة حتى يصل الى هذا الوارث دينه . قال نعم ان اقر المريض بهذا الدين لرجل اجبي شق به وامره ان يقض ذلك من ماله ويدفعه الى وارثه هذا صاحب الدين فهذا جائز . وان قال الاجبي احاف ان يلزمي ايمين بالله ان هذا الدين واجب لي على فلان الميت ما قبضته وما اقرته منه ولا من شيء منه على ما يستخلصه عره اذ الرجل الميت فلا يجوز لي ان احلف على ذلك قال يطر الوارث الى رجل يتق به فيجزي به الى المريض فيقول له المريض نعم عبدك هذا او حاربتك هذه او دارك هذه من فلان هذا هذا الدين الذي له علي فبديع الاحبي ذلك من الوارث يديه ويقبل الوارث ذلك فيصير ذلك للاحي على المريض وان لومه يمين بعد هذا كله لحلف على امر صحيح . قلت فان لم يكن الاحبي ما يبيعه من الوارث قال فان ذهب له الوارث عدداً او امانة او من ذلك ثم قال له المريض نعم هذا العدد او هذه الامة من فلان بالدين الذي له علي حار ذلك فاداً فعل ذلك فيحول الدين الذي الوارث لهذا الاجبي فاداً قصه اوصله الى الوارث . قلت وفي هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال يحصر هذا الوارث متاعاً او شيئاً تكون قيمته بقدر المال الذي له على المريض ثم يبيعه من المريض محصورة جماعة من اشهود كذا وكذا ويسلمه اليه ويقصه المريض فيصير مال الوارث منه ثم يهب المريض ذلك المتاع لاسان لا يعرف مراً ويقصه من المريض ثم يهبه الوارث يرجع اليه . اعنه ويصير ماله بينه . قلت ارايت

رجلا جعل لآبته له صغيرة شيئا إما متاعا وإما حليا وإما ضيعة وإما دارا فمرض ولم يكن
 أشهد لها بذلك ولم يأمن الورثة أن يسلموا لها ذلك قال أما ما كان من حلي أو متاع فانه
 ينبغي له أن يجرح ذلك رجلا ويدفعه إلي من يثق به ويعلمه أن ذلك لآبته فلا يوصي
 إليه أن يحيط ذلك لها فإذا كرت دفعه إليها . وإما الدار أو الضيعة فانه ينبغي له أن
 يأمر أساما يشتري ذلك لآبته منه ولا يظهر أن ذلك لآبته ولكن يقول له في السر
 اشتر ذلك لآبتي فلا يمي ويدفع إليه مالا فيقول هذا مال أبي فاشتر له ما يمي هذه
 الضيعة بهذا المال ويحصر الشهود فيشهدهم أنه قد باع ذلك من هذا الرجل ولا يقول
 لآبتي بكذا وكذا ويقض منه الثمن بمحضرة الشهود فيتم البيع والشراء في ذلك لها المال
 فإن حاف الأحيى أن يلزمه اليمين فإن كان المريض أخرج الثمن من عنده وودعه لآبته
 ثم دفعه إلى المشتري واشترى ذلك لها بالمال ودفعه إليه فبذلك آياه ثمما لما اشترى منه
 وليس عليه في يمينه في ذلك شيء . وكذلك إذا كان المريض استقرضه من إنسان وقبضه
 منه ثم وهبه لآبته ودفعه إلى الرجل واشترى منه لآبته بذلك المال الضيعة وتقدم آياه
 وليس عليه في يمينه شيء فإذا تقدم المريض ثمنها الذي ابتاعه منه لآبته فليرده المريض
 على الذي استقرضه منه . قلت أرايت مريضا له صباغ ودور وأموال وليس له وارث
 فأراد أن يوصي بجميع أمواله في أبواب البر والاحسان ولم يأمن أن يدفع ذلك إلى حاكم
 يرى أن يقد له الثلث من ماله ويرد الثلثين إلى بيت المال فأراد الخيلة في ذلك أن يجره له
 جميع ماله قال وان كان له إنسان يثق به وأمر له بدين يحيط به كله كان أقراره حائرا
 ويقدم إليه بأن يأخذ هذا المال الذي يقر له به فيصده في المواضع التي أراد أن يوصي بماله
 فيها فإن حاف ذلك الرجل أن يلزمه يمين في ذلك فانه عرصا من العروض ذلك المال
 ودفعه إليه ولم يكن عليه شيء في يمينه أن هو حاف ويشترى المريض ذلك العرش على
 أن المريض بالخيار في ذلك سنة فإن مات في مرضه ذلك أطر خياره وتم هذا البيع الرجل
 وإن رأى من مرضه ذلك فأراد أن يطهر اليمين بطله . وهذا الدور والمقارن والصباغ
 والمستعلات وإن أمر بها لقوم واشهد بها لهم كان ذلك لهم وحكم الحاكم بها وإن لم يكن لبيت
 المال فيه شيء . قلت فإن رد أن يملكهم ذلك ولكم أراد أن يرثه عليهم بأحدون
 عتبه ويكون أصله محمولا . — إن قرأ رجل من الناس وصية وقف ذلك وفقا
 صحيحا على فلان أو فلان وفلان أو فلان وعلى ولاد كل واحد منهم وأولاد أولادهم
 وأولاد أولاد أولادهم وسلمهم واعقابهم إن شاء ما تيسر وكما توفي واحد منهم كان ذلك
 على من بقي منهم إن شاء وإذا انقرضوا كان ذلك للمساكين تجري علة ذلك على هذا فإذا
 فعل هذا صار وفقا على من سماه على الشروط التي ذكرها قال ولو كان هذا لرجل ورثة

فأقر هذا الذي ذكرنا لغير ورثته لكان إقراره لورثته جائزاً ولم يكن لورثته شيء منه وصار ذلك وفقاً على هذا السبيل الذي وصفناه ويقول فيما أقر به من ذلك ان الرجل الموقف بهذا الوقت دفع ذلك اليه وحمله وفقاً على هذا السبيل فادا أقر بذلك لم يكن لورثته على شيء من ذلك مدخل . قلت وان كان هذا المريض الذي في يديه هذه الدار او هذه الصبغة خاف ان يقر بذلك لاسته لم يجر إقراره لها فقال للرجل يا فلان هذه الدار دارك وهذه الصبغة صيمنتك فقال الرجل المقر له هذه الدار لاستك فلاة وليست لي او قال هذه الدار وهذه الصبغة لاستك فلاة وليست لي قال تكون الدار والصبغة لاستك وتحلص بها ولا يكون لورثته فيها شيء . قلت ويحكم بذلك الحاكم لابنته قال نعم وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولا اعلم لاحد من اصحابنا قولاً غير هذا . قلت فما تقول في ذلك ان كان لامرأة هذا المريض عليه مائة دينار او اكثر منها او كان هذا الدين لوارث من ورثته غير المرأة خاف ان يقر بذلك للمرأة او للوارث فلا يجوز إقراره لوارثه بذلك ما الحيلة في ذلك قال الحيلة له فيه ان ياتي المرأة او الوارث برجل يثق به فيقر المريض ويشهد بذلك على نفسه ان امراته كانت وكنته تقضى مائة دينار كانت لها على فلان هذا وانه قبض ذلك لها من فلاة هذا فادا اشهد على نفسه بذلك لم تقبل إقراره للمرأة بهذا لتأخذه من ماله ولكن للمرأة ان ترجع بذلك على الرجل الذي أقر المريض انه قبض ذلك منه ويرجع الرجل في مال الميت ثم تأخذ منه المرأة لانه يقول قد أقر الميت انه قبض مني مالا كان لهذا المرأة علي ولم آمن بقوله وقد رجعت به المرأة علي فلي ان ارجع به في ماله فيكون ذلك له . قلت فان خاف هذا الرجل ان يلزمه يمين في ذلك . قال يدهي المرأة ان تبيع من هذا الرجل ثوباً بهذه المائة دينار فان لم يفي بذلك يمين . كان قد احدث بالثقة . قلت فان خافت المرأة برجل يثق به فأقر المريض له بمائة دينار وامها له عليه أليس هذا حائراً ويكون لهذا الرجل عليه المائة دينار واذا اخذها من مال الميت دفعها الى المرأة قال هذا حائر ايضاً . قلت أفليس يلزم هذا الرجل يمين بالله سبحانه وتعالى ان هذا المال له سلف الميت قال بلى . قلت فان قال لا يجوز لي ان احلف ان هذا المال ديني علي الميت فما الحيلة في ذلك . قال يدفع المرأة الى الرجل ثوباً فتهبه له ثم يده من المريض مائة دينار فصم له المائة دينار

باب في الدين *

قلت اذنت الرجل يكون له على الرجل المالك فيريد الطالب ان يجبل الطالب على رجل فقال الطالب لا آمن ان تنوي مالي على هذا الرجل وانت اوثق عهدي منه فما الحيلة في ذلك قال انوجه في ذلك ان يوكل المطالب الطالب بقضى هذا المال من هذا الرجل

ويجعله قصاصاً من ماله . قلت فان قال المطلوب لا آمن ان يقضى المال في بيع في يديه
قل ان يجعله قصاصاً ويرجع بماله واراد الطالب الثقة لعمه ايضاً قال الوجه في هذا ان
يامر المطلوب عريته هذا ان يصمن هذا المال للطالب على ان له ان يأخذ بذلك ايها شاء فيصير
ماله عاينها جميعاً وان ادى غريم المطلوب شيئاً الى الطالب كان ذلك قصاصاً بما صمن له .
قلت فان كرد المطلوب ان يصمن غريمه ماله هذا المال واراد غير هذا قال فيمالي الطالب
بالمال على غريم المطلوب على ان هذا العريم ان لم يوف الطالب هذا المال الى كذا وكذا
فالمطلوب ضامن لهذا المال على حاله ولطالب احده بذلك فتقع الحوالة على هذا الشرط
فان وفاه الغريم الى الاحل الذي يشترطه المطلوب والا رجع المطلوب فأحده بالمال قلت
وهذا حائر قال نعم . قلت ارايت الرجل يكون له المال على الرجل والمال حال فيكمله ان
يحميه عليه فقال است آمن ان احميه فلا يبي لي ماداء الهجوم فاراد حيلة في ذلك قال
ينحمله عليه الى الهجوم التي يفارقه عليها على انه ان احراداه ما يحس عليه اذا حل كل نعم
من هذه الهجوم فجميع المال حال عليه فاذا حميه على هذا الشرط كان له ما اشترط من
ذلك . قلت رجل له على رجل مال فاراد المطلوب ان يرهقه بذلك عداً فقال الطالب
لا آمن ان يموت هذا العبد في الرهن فيموت بالدين قال الوجه في هذا ان يشترى منه
العبد بهذا الدين ولا يقبضه منه وان حدث بالعبد حدث كان المال على حاله وان اعطاه
المال اقاله البيع في العبد . قلت وكذلك ان ماله ان يقرضه مالا على رهن فعلى مثل ما
وصفت قال نعم هذا حائر . قلت له فاحل له على رجل مال فاراد ان يرهقه بذلك
ضيعة او دارا فقال الطالب لا آمن ان يستحق من هذه الضيعة او الدارتي فيسطل بها
بقي منها قال الوجه في ذلك ان يشتريها بهذا المال على ان المشتري فيها بالخيار الى
وقت معلوم فيكون هذا حائراً فان استحق منها شيء كان المشتري على خياره ان شاء احاز
السع فيه وكان ذلك له بحصنه من الثمن وان شاء احتسبه فيكون في يديه لا يصح البيع فيه
حتى يؤدي اليه المطلوب المال الذي عليه . قلت فاحل له على رجل مائة دينار منها
خمسون ديناراً بصك وخمسون ديناراً بغيره كذا قد محمد الطالب الطالب ماله فاراد الحيلة
حتى يقضى هذا المال قال الحيلة في ذلك ان يوكل الطالب رجلاً عربياً بقص
الحسين ديناراً اني بالصك ويشهد له على الوكالة بذلك ثموداً عدولاً في العلية ثم
يشهد شاهدين آخرين مخبرين الوكيل انه قد احرجه من الوكالة وانظروا ثم يطالب
الوكيل المطلوب بذلك ويشهد عليه ثمود وكاذا فاداً فاض الحسب ديناراً دفعها الى
الطالب وعاب ثم يطالبه الطالب بهذا الصك وان كان دفعها الى وكيلك امام الطالب
اللية على احرابه من الوكالة فان القاضي يحكم له بالمال على المطلوب ويقول للمطلوب اسع

الوكيل فطالبه بالمال الذي قبض منك فيكون قد وصل الى الطالب ماله كله . اللهم ونقلاً
للمصواب ﴿ باب الزكاة ﴾

قلت ارايت رجلاً له على رجل فقير مال فآراد ان يتصدق بماله على غريمه ويحتسب
ذلك من زكاته قال لا يجرئه هذا من الزكاة . قلت فما الوجه في ذلك قال الوجه
ان يعطيه من ماله مقدار ما عليه من الدين ويحتسب ذلك من زكاته فاذا قبضه الغريم
فان قصاه اياه مما عليه من الدين فلا بأس بذلك ويجرئه ما دفع الى الغريم ان يحتسبه من
زكاته . قلت فان كان الطالب له شريك في هذا المال تخاف ان يشركه فيما بقى من
الغريم من الدين قال فالوجه في ذلك ان يهب الغريم لصاحبه المال بقدر حصته مما عليه
ويقبضه ثم يدفعه اليه ويحتسب به من زكاته فيجرئه ذلك من الزكاة ثم يبرئه من حصته
من الدين فيدبر ولا يشركه شريك في ذلك . قلت فوكل عليه زكاة فآراد ان يعطي
مها في كمن ميت هل يجرئه ذلك . قال لا ولكن يهب لاهل الميت من زكاته ما شاء
وبقول هذا صدقة عليكم فان ارادوا ان يكفوا ميتهم فذاك اليهم . قلت ارايت الرجل
الذي تجب عليه الزكاة ان كان له قرابة يحتاجون اما اح واما أخت او غيرها فهل له ان
يجري عليهم من زكاة ماله السنة كلها ما يكفيهم قال نعم وهو مأجور في ذلك الا ان
يكون القاضي قد فرض عليه نفقة لاحد منهم فان اراد ان يعطي ما فرض عليه القاضي
ويحسب ذلك من زكاة ماله لم يجرئه ذلك من زكاته . قلت فان كلفه قوم في ماء مسجد
لم وعليه زكاة قال لا يجرئه ان يعطيهم من الزكاة في ماء مسجد ولكن ان نظر الى
فقراء تلك الحاجة فاعطاهم ما شاء فاحدوه فموا به المسجد فلا بأس بذلك ولا يدفعه
اليهم للبناء ولكن يقول لاؤنذك القوم الفقراء هذه صدقة عليكم يجرئه ذلك والله اعلم

﴿ باب الوكالة ﴾

قلت ارايت رجلاً وكل رجلاً ببيع صياغاً ثم حاف ان يبيع الوكيل ذلك وقد دخل
فيه واراد فسخ وكأنته حتى لا يجوز له البيع ما الخيلة في ذلك له قال الخيلة في هذا ان
يبيع هذا الرجل ضياعه ممن يثق به بما تساوي ثم يشهد على البع شهوداً عدولاً فاذا فعل
ذلك خرج الوكيل من الوكالة في هذا البيع ولم يكن له بيع ذلك ثم يستقبل هذا البائع
المشتري منه البيع الذي كان معه ويبيعه ويتشاهدان على الامالة فتعود الصياغ الى الذي
كان يملكها ولا يكون للوكيل بيعها من قبل انها عادت الى صاحبها ملك مستقبل غير الملك
الاول هذا اذا كانت الوكالة عائناً عن الموضع الذي فيه الموكل ولم يمكن احراجه من
الوكالة لمكان عيبته عن البلد لانه لو كان حاصراً كان له ان يخرج محضرته ويشهد على
احراجه ولا يقدر على البيع وكذلك ان وكله ببيع عبد او جارية او دار او عرض من

العروض وغاب الوكيل عن البلد الذي فيه الموكل ولم يأمن الموكل ان يبيع ذلك فاراد
احراجه من الوكالة وهو غائب . قال الوصي في هذا ما شرحته لك . قلت فان كان وكله
بقضاء دين له او شراء ضيعة او غيرها تم كره وكالته والوكيل غائب فاراد الاخراج من
الوكالة وهو غائب . قال يصنع ما ذكرته لك . ورسال الله تعالى ان يصنعوا اجمعين

باب الاقرار

رحل له صياح وله اولاد فاراد ان يقر له من اولاده بمقدار ما يصيبهم من ميراثه
ويترك سائر ضياعه لورثته الباقين فلا يشهد لهم بها ولكنه يكون على ملكه وان حدث له
ولد دخل في ميراثه مع ولده الباقين على انه لا يكون لولده الذين اوردتم شي من هذه
الضياع ولا يدخلون في ميراثه ما الحيلة في ذلك وكان اولاده خمس بين وثنين فاراد
ان يفرد اثنين منهم نصيبته ويترك سائر ضياعه لبيته وبناته الباقين وان حدث له ولد
دخل معهم . قال الوصي في ذلك ان يشهد على نفسه لابيته هذين بضيعة ويقر لها بها او
يكتب لها كتاب شراء بذلك ويوثق لها ويكتب على هذين الايمن كتاب اقرار بقران
فيه بان صياحه الباقية وبسميها ويحدد ما صارت لاولاده الباقين وهم ثلاث بين واستان
على ما يكتب الاقرارات ويشهد عليهما بذلك وان حدث له حدث الموت كانت سائر
صياعه لولده الباقين وان حدث له ولد آخر دخل معهم في الميراث لانه لا يدق هذين
على ما بقي من صياحه وانما يجوز اقرارها على ابيها عما قرأ ولا يكون لها في ميراثه - حتى
لاهما ان عارضا في ذلك اخرج هذا الكتاب الذي باقرارهما عليهما فاذا قامت عليهما
البينة بذلك لم يكن لها في . اثار الصياح حتى والله سبحانه اعلم بالصواب

باب البيوع

قلت رحل باع من رحل ضيعة او دارا ورضي الثمن ولم يملكه ان يسلمها الى المشتري
لعائق عاقه عن ذلك سال البائع المشتري ان يؤجله بتسليم ذلك اليه الى ستة اشهر
المشتري الى ذلك . قال لا يجوز هذا التأجيل والمشتري ان يحدد ذلك بالتسليم لان هذا
الاحيل باطل . قلت فهل في ذلك حيلة . قال نعم . قلت وما هي . قال ينزل البائع
والمشتري جميعا ان البائع كان احرا هذه الضيعة او هذه الدار من رجل حر من المسلمين
سنة او لها عدة شهر كذا من سنة كذا ثم انه باعها بعد ان احراها من دنانير هذا بكذا
وكذا ورضي منه اثنان فيعلم المشتري بالاجارة الموصوفة في هذا الكتاب فاحترار ان يقيم
على شرائه ولا يقصده الى ان تنقضي مدة هذه الاجارة ثم يقصدها من دنانير البائع ورضي
بذلك فليس له مطالبة دنانير البائع بان يسلمها اليه حتى تنقضي هذه المدة الموصوفة في
هذا الكتاب ويؤكد الكتاب بذلك ويجوز هذا . قلت فما تقول ان قال المشتري للبائع

أقم لي ضميماً يضمن لي تسليم هذا الشيء عند انقضاء هذه الاحارة قال انما ان جائر ان
اقام له ضميماً . قلت فان لم يلم الضمين ذلك الوقت ما عليه . قال قد اختلف اصحابنا في
صمان التسليم فقال بعضهم يؤخذ الصامن بالتسليم ويجوز بذلك وقال بعضهم ان لم يعلم
كان الثمن عليه قال والاحتياط في ذلك ان يقول في كتاب الصمان ان اسلمت الي هذه
الصبيحة في وقت كذا والا فأت ضامن اثمن وهو كذا وكذا فاداً فعل ذلك كان عليه
الثمن في القولين جميعاً . قلت فما تقول ان قال المشتري لا أؤجل لائق بالتسليم ولكن
أخذ منه كعيراً بذلك هل ان يكون الصامن للتسليم هو المؤجل بذلك ولا يكون البائع
مؤجلاً لانه يمكنه تسليم ذلك قبل السنة قال هذا يجوز ويكتب المشتري على الصامن
كتاباً بانه قد ضمن له تسليم هذا الشيء عن نائم ناعه اياه ولا يسميه على ان يسمى ذلك
المشتري في عرة شهر كذا من سنة كذا ويؤكد ذلك في الكتاب فيكون التأجيل للصامن
ولا يكون ذلك آجلاً لائق . قلت يجوز الصمان على هذا قال نعم هو جائز والله اعلم
* باب في الوكالة *

قلت فرحل وكل رجلاً يبيع عدلاً له واشهد بالوكالة له وعاب الوكيل عن الموكل
واراد الموكل ان يخرج الوكيل من الوكالة حتى لا يبيع العبد قال لا يجوز اخراجه من
الوكالة الا ان يشهد على اخراجه اياه ويكتب اليه بذلك ويحل اليه او يبعث اليه
بذلك رسولا فيمكنه فان لم يعلمه باخراجه اياه من الوكالة فهو على وكالته وله ان يبيع العبد
قلت فهل في هذا حيلة حتى لا يكون له ان يبيع العبد . قال نعم يبيع المولى العبد من
رحل ويشهد على ذلك ويدفعه الى المشتري ثم يشتريه المولى بعد البيع فلا يكون للوكيل
ان يبيعه بعد هذا لان وكالته للوكيل يبيع العبد انما كانت في ذلك الملك وهذا لانه
ملك حدث فقد حرج الوكيل من الوكالة في بيع العبد . قلت فما تقول ان كان امره ان
يشتري له عبد فلان فوكله بذلك ثم اراد اخراجه من الوكالة والوكيل عائب ولا يمكنه
ان يبعث اليه بذلك رسولا ولا يكتب اليه كتاباً . قلت الحيلة في اخراج الوكيل من
الوكالة ان يشتري العبد او يوكل من يشتريه له على انه بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاداً
اشتراه على ذلك فقد ملكه وحرج الوكيل من الوكالة بالشراء ثم ينقص البيع بالخيار الذي
استخرطه وبطل الدع ولا يكون الوكيل الذي كان وكله بشرائه ان يشتريه له بعد هذا

* باب الصلح *

قلت ارايت رجلاً حرج رجلاً حراً خطأ معاً المحروح عنه ثم مات من ملك
الحراة أيجوز العفو قال لا وحائر من الثالث وان كان المحروح مالاً تخرج الدية من
مائه جاز العفو لم يكن على الخارج ولا على عائلته سبيل وان لم يكن المحروح مالاً غير

الدية التي وجبت على عاقلة الخارج كان لم تلت ذلك ويقال لم ادوا الثلثين . قلت فما الحياة حتى يجوز العفو قال ان اقر المخرج ان فلانا لم يخرج هذه الجراحة كن قوله حائراً على ورثته ولم يقبل قولهم على الخارج لان المخرج قد كذبهم . قلت وكذلك ان صالح المخرج الخارج من الجراحة على مال دون الدية قال اما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان على العاقلة الدية يحسب لم من ذلك المال الذي صالح عليه الخارج وعليهم ان يؤدوا ما بقي . واما في قول ابي يوسف رحمه الله فان الصلح حائز ويدفع عن العاقلة ما صالح عليه الخارج والثالث ويؤدون ما بقي . قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح قال ان صالح من الجراحة وما يحدث منها فقول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وابي يوسف رحمه الله في ذلك واحد ويحسب لم المال الذي صالح عليه والثالث . واما في قول ابي يوسف فقوله قد صالحك من الجراحة وما يحدث منها سواء فهو صلح مهما جميعاً قلت ارايت رجلاً له على رجل ألف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في هلال كذا من سنة كذا وان لم يفعل فعليه مائتا درهم قال هو حائز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقولنا ولكن من حالنا بطل ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا في قولكم وقول غيركم . قال الحيلة في ذلك ان يحيط رب المال عن المطلوب ثمانمائة درهم فيبقى مائتا درهم فيصالحه عن هاتين المائتين على مائة درهم يؤديها اليه في عرة شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيجوز على هذا الشرط . قلت ورجل كاتب عبده على ألف درهم يؤديها اليه في سنة فان لم يفعل فعليه ألف أخرى : قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال الحيلة ان يكاتب العبد على ابي درهم ثم يصالح المولى المكاتب بعد ذلك بما كاتبه عليه على ألف درهم يؤديها اليه الى سنة فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون هذا جائزاً على هذا الشرط . قلت فان كان المولى قد كاتب العبد على ابي درهم فادرك المكاتب ان يصالح مولاه على النصف من ذلك معطلا قال هذا حائز في قول اصحابنا ورحمهم الله تعالى ولا آمن ان يفسده غيرنا ولكن الحيلة في ذلك حتى يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يصالح المكاتب مولاه من الابي درهم على دواير يكون قيمتها ألف درهم ويدفعها اليه أو يصالحه على عرص من العروض فيجوز ذلك في قولنا وقول من حالنا في ذلك . قلت ارايت رجلاً بدعي في دار دعوى والذي في يده الدار بكر دعواه . هل يجوز له ان يصالحه من دعواه على شيء وهو مكروه لها قال لم هذا حائز في قياس قولنا . ولكن من حالنا يفسد هذا الصلح اذ لم يكن على اقراره قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح في قولنا وقول غيرنا بمن حالنا والذي في يده الدار لا يأمن ان يقر بدعواه وربما يكون المدعي قد قر

بذلك لاسان ثم يصالح عليها فيجزي المقر له يأخذ ذلك من يدي الذي في يده الدار او
 يجزيه شريكه لهذا المدعي فيفتح بهذا الاقرار على الذي في يده الدار : قال الحيلة في
 ذلك ان يصالح رجل احبي عن الذي في يده الدار اي من هذا الحق على مال ويقر
 هذا الاحبي لهذا المدي بهذا الحق الذي بدعيه ويصالحه على مال بدعيه على ان يسلم
 هذا الحق للذي في يده الدار ويصممه ما ادركه في ذلك من درك فيجوز هذا . قلت
 ارايت اذا صالح هذا الاحبي على ذلك ثم استحق انسان بعض هذه الدار هل يرجع
 المصالح على المدعي شيء مما صالحه غيره قال ان بقي في يدي الذي في يده الدار
 مقدار دعوى المدعي لم يرجع شيء . قلت فما الحيلة حتى يرجع المصالح بقسطه مما صالح
 قال الحيلة في ذلك ان يقول المدعي لي ثلث هذه الدار والثلاثان الباقيان منها للذي في
 يده الدار ثم يصالحه الاحبي بعد ذلك على هذا فيقول في كتاب الصلح اي ذكرت لك
 ان بليت جميع هذه الدار لي وبلي ملكي وان ثلثها لفلان يمي الذي في يده الدار وبلي ملكك
 ان تصالحني من دعوي على كذا وكذا فادأ صالحه على هذا رجع المصالح على المدعي
 بقسطه مما صالح عليه ان استحق من الدار شيء . قلت ارايت ان كانت هذه الدار في
 يدي رجل مات وتركها في يدي امه وامراته فادعاهما رجل وصالحه من دعواه على مال
 فكيف يكون امال عليهما قال اذا صالح المدعي على غير اقرار فامال عليهما على ثمانية
 اسهم على المرأة الثمن من ذلك وتكون الدار بينهما على ذلك فان كانا صالحاه على اقرار
 كان المال عليهما نصيبين والدار بينهما نصيبين قلت فما الحيلة في ذلك قال يصالح
 رجل عليهما على اقرار على ان يسلم المرأة الثمن وللان سبعة اثمان فادأ ونع الصلح على
 هذا حار وكانت الدار من الان والمرأة على ثمانية اسهم قلت ارايت رجلا توفي وترك
 مالا وعروضا فاراد الوية ان يصالحوا المرأة من حصتها من ذلك على دراهم او دنانير
 والذي تركه الميت من الدراهم والدنانير مجهول لا يعرف ورثه : قال لا يجوز هذا الصلح
 قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا الصلح قال يصالحونها من حصتها من ذلك على دراهم
 ودنانير ويدفعون ذلك اليها فيكون الدنانير التي يدفعونها اليها صلحا من حصتها من الدراهم
 ومن بعض العروس التي تركها الميت وتكون الدراهم صلحا من حصتها من الدنانير ومن
 بعض العروس على قدر قيمة ذلك وان صالحوها على عرض من العروس فهو اجود . قلت
 فان كان للميت دين على ائمن وله عروس ومال عين فادأوا صلحا على ان تسلم لهم
 جميع حقها من الدين ومن غيره قال هذا لا يجوز ولكن الحيلة في ذلك ان يصالحوها من
 جميع حقها من جميع تركه الميت الا الدين على كذا وكذا درهما وكذا وكذا دينار او
 على عرض من العروس واما حصتها من الدين فيطرون مقدار ذلك فيعوضونها اياه

فيكون لم عليها ان توكلهم قبض ذلك وان يتامصوها عما لم عليها الا انهم اذا ادخلوا
 الدين في الصلح برى الغرماء من مقدار حصتها من الدين . قلت في هذا غير هذا قال
 نعم . قلت وما هو قال يصلحونها من حصتها من تركة الميت من المال العين والورق
 والعقار والدور والمستعلات والمتاع والاثاث والحراث وغير ذلك حلا ما باسم زوجها فلان
 من الديون على ما قلنا تم ثقتي اسم الكتاب ان جميع ما باسم زوجها فلان من الديون
 وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا على ما قلنا فان جميع ذلك كله لفلان وولان وتسمي
 سائر الورثة وفي ملكهم دونهما ودون الناس وان اسم زوجها فلان في ذلك عارية ومعونة
 لم . قلت ارايت رجلا اوصى لرجل بحدمة عنده مدة معلومة او اوصى له بحد منه ما عاش
 فاراد الوارث ان يبطل هذه الوصية ويسلم اليه العبد ولا يكون للموصى له فيه حق قال
 الحيلة في ذلك ان يصلحه من حدمة العبد على شيء ويدعه اليه فيجبر ذلك ويبطل حق
 صاحب الخدمة و يصير العبد للوارث يصح به ما شاء من بيع وغيره . قلت وكذلك لو
 اوصى له بما في بطن حاربه من ولد قال السبل فيه على ما وصفت لك والصلح في
 ذلك حائر ويسلم ذلك للوارث والله تعالى اعلم

باب في الكفالة *

قلت ارايت رجلا له على رجل مال يحمله عليه واحد منه كميلا لنفسه على انه ان
 لم يوف به عند كل مجيء من هذه اللحوم فالكفيل صامم لجميع المال على ان يحوم قال
 هذا حائر في قولنا ولست آمن ان يبطل ذلك غيرنا قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز
 في قولنا وفي قول غيرنا قال الحيلة في ذلك ان يصمم الكفيل المال على انه كلما دفع
 الذي عليه المال الى الطالب عند محل كل واحد من هذه اللحوم فهو بري من ذلك اللحم
 فاما صمم ذلك على هذا حار في قولنا وفي قول غيرنا قلت ارايت رجلا له على رجل مال
 يصلحه على ان يوحه عنه على ان يصمم له فلان عنه هذا المال فان لم يصمم فلان فلا
 صلح بينهما والمال حال قال هذا حائر عندما ولست آمن ان يبطله بعض من بحالهما .
 قلت فكيف الحيلة في ذلك قال يكون الكفيل حاصرا يصمم امال فيجوز الصمان ويجوز
 التأخير ويتم الصلح . قلت فان لم يكن الكفيل حاصرا فما الوجه في ذلك قال يصلحه
 على ما ذكرت لك على ان فلانا ان صمم هذا المال ما يسهل وبين قوم كذا وكذا والصلح
 تام والا فلا صلح بينهما فيجوز هذا . قلت ارايت رجلا اراه ان يكفل بعض رجل على
 انه ان لم يوفه في يوم كذا فالمال الذي على المكفول به وهو كذا وكذا عليه واراد ان
 يتوثق من المكفول به برهن يكون في يده قال الرهن بالكفالة في الرهن لا يجوز . قلت
 فما الحيلة في هذا حتى يجوز ان يكون الرهن في يدي الكفيل قال الحيلة في ذلك ان

بضمن الكفيل المالك والنفس على انه اذا دفعه اليه في كذا وكذا موري من المال والنفس ويوتن بالمال الذي صممه عن المطلوب رهماً يكون الرهن في يده فيجوز الرهن على ذلك . قلت فرجل صمى عن رجل دركا في دار باعها فاراد الصامن ان يأخذ رهناً من البائع فيكون في يديه ان لزمه سبب هذا الصمان شيء . قال الرهن لا يجوز في الدرك لانه ليس بمال لزم الساعة فيجوز الرهن به ولكن الكفيل يجوز في الدرك . قلت فما الحيلة حتى يجوز الرهن في ذلك . قال فان اقر البائع انه باع هذه الدار وليست له ولا لسان فيها حتى وانه امر هذا الصمى ليصمت عنه الدرك للمشتري في هذه الدار وانه قد رهن هذا الصمى بصمانه رهماً وهو كذا وكذا ودفعه اليه وقبض منه الصمى فاذا اقر بذلك حار الرهن وبه بعض ما فيه من الكذب . قلت فرجل ادعى على رجل بالف درهم والمدعى عليه لا يحدد ذلك فاعطاه كفيلاً بنفسه على انه ان لم يوف به يوم كذا فلأطالب على الكفيل الف درهم . قال هذا حار في قول ابي حنيفة واما غيره من اصحابنا فانه قال الكفالة بالنفس تامة فان لم يوف به في اليوم الذي اشترطه لم يلزمه شيء من المال . قلت فما الحيلة حتى يجوز ذلك في قول ابي حنيفة وغيره . قال الحيلة في ذلك ان يقر الكفيل ان للمدعى على المدعى عليه الف درهم ثم يضمن فيقول أنا كفيل لك بمس ولان فان لم يوفك به يوم كذا وكذا فالألف التي لك عليه هي علي فاذا قال هذا جار الصمان على هذا ولم . قلت ارايت رجلاً ادعى عبداً في يدي رجل فاحذ به كفيلاً بنفسه ومس العبد ثمان العبد وامام المدعى البينة ان العبد قدده . قال فعلى الكفيل قيمة العبد في قول اصحابنا . قلت فلم صممه بقيمة وقد مات ولم يكن هذا بمسئلة الخرادا كفل رجل . قال رجل حر ثمان المكحول به ان الكفالة تبطل . قال العبد مال فذلك لم يكن بمسئلة الحر . قلت فهل يبطل هذا عند اصحابنا . قال لا انت آمن انت يبطل ذلك غيرنا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يلزمه ويجوز في قولنا وقول اصحابنا وغيرهم . قال الحيلة في ذلك ان يأخذ الطالب من المطلوب كفيلاً بنفسه ومس العبد وكفيلاً للمطلوب في حصومة الطالب في هذه الدعوى صاماً بما وحب له على المطلوب سبب هذا العبد فاذا صمى على هذا لزم الصمان في ذلك . قلت ارايت رجلاً كفل . قال رجل الى رأس الشهر . قال الكفالة بالنفس حارة فان مضى رأس الشهر ولم يدفعه اليه فان الكفالة بالنفس على حالها لا يبرأ منها الكفيل حتى يدفع المكحول به الى المكحول له في قول اصحابنا . واماء راصحابنا فانه يقول يبرأ الكفيل اذا مضى رأس الشهر . قلت فكيف الوحد حتى تكون الكفالة عليه حتى يدفعه . قال يكفل به ويقول قد كفلت لك بنفسه الى رأس الشهر وان لم يدفعه اليك رأس الشهر فكفالكه بنفسه علي

عن ادفعه اليك بعد رأس الشهر فاذا قال هذا لم يبرأ الكفيل حتى يدفعه . قلت فان اراد الكفيل ان يبرأ بعد رأس الشهر في قول اصحابنا وقول غيرهم قال بشرط في الكفالة فيقول قد كملت لك بنفس فلان الى غرة شهر كذا واذا مضى رأس الشهر فاما يرى من هذه الكفالة اذا كفل على هذا يرى بعد رأس الشهر . قلت ارايت قوله كملت لك بنفس فلان الى رأس الشهر هل للطالب ان يأخذ الكفيل بنفسه فلان المطلوب قبل رأس الشهر : قال لا وهذا احل الكفالة في قول اصحابنا . وقد روي عن الحسن بن زياد انه قال اذا كفل بنفس رجل الى رأس الشهر فليس هذا تأجيلاً ولكنه كما قال قد كملت لك نفسه ما بين هذا اليوم ورأس الشهر فاما الكفالة عليه الى رأس الشهر وقال لس هذا بمدة المال اذا قال قد صحت لك الالف درهم التي لك على فلان الى رأس هذا الشهر فهذا اجل في المال وليس باجل في كفالة النفس . قال فاذا صحت الليلة التي اهل فيها الهلال وذلك اليوم فعانت الشمس يرى الكفيل . قلت ارايت رجلاً له على رجل مال فاعطاه المطلوب فمضى بهذا المال قال يوفى المال على المطلوب وعلى الصمين وللطالب ان يأخذها بذلك جميعاً ويأخذ ايها شاء في قول اصحابنا وقال بعض الفقهاء الصمان مثل الحوالة وليس للطالب ان يأخذ الذي عليه اصل المال . قلت فما الحيلة حتى يكون له ان يأخذ ايها شاء في القولين جميعاً قال ان يصمن هذا الصمين في المال عن المطلوب على ان كل واحد منهما خاضع عن صاحبه بذلك وعلى ان له ان يأخذ بجميع هذا المال ايها شاء فاذا صمته على هذا كان له ان يأخذ بذلك ايها شاء .

٣ قلت ارايت رجلاً له على رجل مال حائلاً وله ضممين فتوارى الرجل الذي عليه الدين وقال لا اطهر او يوحلي هذا المال والطالب يكره ان يصيق على الصمين كيف الحيلة في ذلك حتى يوحله بهذا المال حتى يطهر فاذا طهر احده قال الحيلة في ذلك ان كان الطالب يثق بالصمين ان يقرانه قد دفع المال من الصمين ويشهد له بذلك شهود عدول ويوقعهم على هذا الوفق الذي يشهد به ثم يشهد بعد ذلك للمطلوب بانه قد احله فاذا طهر كان للصمين ان يطالبه بالمال باقرار الطالب له بقض المال منه فلا يجوز التأجيل اي لا يجوز تأجيل الطالب اياه بما احله بعد اقراره بقض المال من الصمين . قلت فان لم يكن له بالمال ضممين ما الحيلة في ذلك قال اذا ما له المطلوب التأجيل قال على يمين لا اوحل حتى آخذ منه كفيلاً بهذا المال ثم يقول فاما احبب الرجل من قلبي يصمن لي عنه هذا المال بقدر ما احرص من يميني ثم يحض رجل من قبله يثق به

٣ من هنا الى آخر الباب ساخط من بعض السمع ها ومدكور في باب الوصية

والصواب ذكره ها

فيشهد المطلوب بأنه قد امره ان يضمن لفلان عنه هذا المال الذي له عليه وهو كذا وكذا وأنه قد ضمن لفلان بن فلان عنه بامره فاذا توثق الطالب من ذلك اشهد للصمين بأنه قد قصص المال تم اشهد بعد ذلك انه قد اجل المطلوب الى وقت كذا وكذا فلا يلزمه التأجيل ومعنى ظهر احده الصمين بالمال والله سبحانه اعلم

❦ باب الوصية والوصي ❦

قلت ارأيت رجلاً جعل رجلاً وصيه فيما له بالصدقة وجعل فلاناً وصيه فيما له بالصدقة وفلاناً فيما له بعداد قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه هؤلاء كلهم اوصياء للميت في جميع تركاته في الصدقة والصدقة وعداد وليس لواحد منهم ان يبيع شيئاً من تركته الميت ولا يشتري ولا ينقص ديناً الا ان يكونوا جميعاً وهذا قول رفر رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم وصي فيما اوصى به اليه خاصة . قلت فكيف الحيلة حتى يكونوا اوصياء جميعاً في جميع التركة في الاقاويل كلها قال الحيلة في ذلك ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حصر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وبعد امره فيها وعمله فاذا جعل الامر على هذا كان لكل واحد منهم ان يعمل في ذلك بما امره وجار امره . قلت فان اراد الموصي ان يكون كل واحد منهم وصياً فيما يوصي به اليه خاصة ولا يدخل مع الآخر في شيء في الاقاويل كلها قال يقول الوصي قد اوصيت الى فلان في مالي في بعداد خاصة دون مالي سواها من البلدان والمواضع واوصيت الى فلان في مالي بالصدقة خاصة دون مالي سواها من الامصار والبلدان وليس لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره فاذا قال هذا لم يكن لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره . قلت وكذلك اذا قال فلان وصي في قضاء ديني وفلان وصي في انشاء ديني وفلان وصي في اعادة وصاياي وفلان وصي في ولدي والعيام نامورهم قال الاقاول في هذا مثل الاقاول فيما شرحنا من البلدان على ما فسرت لك . قلت ارأيت رجلاً اراد ان يوصي الى رجل على انه ان لم يقل وصيه فلان رجل آخر وصيه قال هذا جائز في قولنا انما يوصيهم الله تعالى وبعض الفقهاء رضي الله عنهم لا يرى ذلك حائراً . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الالحيلة في ذلك ان يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على انه ان لم يعمل واحد منهما هذه الوصية وقبلها الاخر فهو وصي وحده في جميع تركاتي . قلت ارأيت الرجل الذي اراد ان يقدمه اليه الاخر يكون وصياً معه قال لا والله اعلم . قلت فكيف الحيلة معني لا يكون الاخر وصياً ان قبل هذه الوصية قال يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على انه ان قبل فلان فهو وصي خاصة في جميع تركاتي وليس الى فلان من وصيتي

شيء مع فلان وان لم يقبل فلان فلان وصي في تركاتي وليس الى فلان من وصيتي شيء
مع فلان وان لم يقبل فلان ايضاً فلان وصي في تركاتي ويكون الامر على ما قلنا .
قلت ارايت الرجل اذا اوصى بوصايا الى رجل ثم يموت زماماً ثم اوصى بوصايا الى
آخر فقال هما صبيان جميعاً وما اوصى به في الوصية الاولى وفي الوصية الثانية مات بعد
ذلك كله . قلت فان اراد ان ينفذ ما في الوصية الثانية ويميل به ويطل ما في الوصية
الاولى كيف يكون الوحد في ذلك قال يشهدانه قد اوصى بهذه الوصية الثانية الى فلان هذا
وانه قد اطل كل وصية كان قد اوصى بها قبل هذه الوصية واخرج كل وصي كان اوصى اليه
غير فلان هداً وصيته ولم يجعل اليه من وصيته شيئاً وفلان هذا اوصى له في جميع تركاته خاصة
دون كل من كان اوصى اليه متقدماً . قلت ارايت الوصي اذا حلف بعض انقضاء ان يسأله عما
وصل اليه من تركه الميت ويسأله البيعة على ما بعده من ذلك وما اعقبه على الورثة وما قصي
من الدين ولا يقبل قوله فيما يقبل فيه قول الوصي كيف الوحد في ذلك قال يكون غيره
يتولى تركه الميت ويقض الدين ولا يقر شيء ولا يتهد على نفسه شيء . قلت في هذا
شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو قال بقول ما للورثة اي لورثة فلان في يدي الا
كدا وكدا ولا يقر انه باع شيئاً ولا قصي دينا . قلت فان قال له القاضي احلف انه ما
وصل اليك من تركه الميت غير هذا الذي اقررت به ولا وصيت شيئاً من ماله قال اذا
كان مطلوباً بما يحمل عليه وبما يدعي عليه وكان قد يحمل في الوصية بما يجب لله عليه
فليحلف ويصرف بميه على غير ما يستعمله عليه ويقصد بالية الى شيء يدعي انه لم يصل
اليه من تركه الميت منافع او شيء ما لم يكن في تركه الميت او حوهر كدا او نوع من
انواع الامتعة مما لم يكن في تركه الميت فاذا حلف على هذا لم يكن عليه شيء . قلت فما
هذا الشيء الذي يدعيه قال يطر الى شيء من منافع الميت الذي بالعين او من منافع الهد
او من منافع الروم مما لم يكن في تركه الميت فيبوي ان ذلك المساع لم يصل اليه هذا هذا
كان مطلوباً وان كان طالباً لم يسمعه اب يحلف على ذلك . قلت ارايت رجلاً له على
رجل دين فاراد ان يوصي لصاحبه المدين بماله عليه من الدين وله مال يبح ذلك من
ثمنه ولم يأمن ان يحدد الورثة تركته ويرجعوا عليه بالثمنين قال البيعة في ذلك ان
يشترى صاحب الدين ان لم يكن مريضاً من الرجل الذي عليه الدين توكلاً مقدراً لا يمين
على ان المشتري بالخيار في ذلك عشرين سنة او اول من ذلك او اكثر على ما يريد
ونقض الثوب فان مات الذي له الدين حار البيع ولزمه الثمن وكان اثراً فصاصاً وان
شاء وان اشترى به منك بدني الذي لي عليك وهو كدا وكدا من سنة كدا وكدا في
الخيار لي الى عرفة شهر كدا من سنة كدا بان مات ثم البيع وبقي العريم من الدين وان

اراد ان يقضى البيع ما دام حيا كان ذلك له ويكون دية على حاله .
 قلت رجل دفع اليه اى الى رجل الف درهم واوصى اليه ان يشتري بالالف
 عبداً ويعتقه عنه ويشهد له على ذلك ثم مات وقد صارت في ايدي ورثته من المال
 اضعاف الالف فاشترى الوصى بالالف عبداً واراد ان يعتقه عن الموصى مخاف الوصى ان
 يقول دفع الي فلان الف درهم وامرني ان اشترى بها عبداً واعتقه عنه فبعد الورثة
 ذلك وبأحدون الالف منه وكره ان يقول قد اعتقت هذا العبد عن فلان ولا يذكر
 المال فيكون ولاء العبد له ولا يكون ولاؤه للميت فاراد حيلة يعتق بها العبد ويكون
 ولاؤه للميت قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الوصى ان رجلاً حرّاً من المسلمين جائز
 الامر اقر ان فلاناً اعلاني دفع اليه الف درهم واوصى اليه ان يشتري له بها عبداً
 ويعتقه عنه وان الرجل الحر قبل من فلان ما اوصى له به من ذلك ونقص منه الالف
 درهم ثم ان فلاناً الموصى توفي بعد ذلك وان الرجل الحر الذي اوصى اليه فلان اشترى
 بعد وفاة فلان عبداً رومياً يقال له فلان وهو هذا العبد واعتقه عن فلان الذي اوصى
 اليه فقد صار فلان الرومي حرّاً بالعتق الموصوف في هذا الكتاب عن فلان بن فلان
 فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاءه لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن
 فلان ويشهد على هذا الكتاب يعتق العبد ويكون ولاؤه للميت الذي اوصى الى هذا
 الرجل الذي لم يشهد له . قلت فهل يكون لورثة الميت سبيل على المقر بهذا الاقرار وعلى
 العبد المعتق قال لا سبيل لم على واحد منهما لان المقر لم يقل انه قص من مال الميت
 ولا شيء منه فيلزمه ذلك ولم يصير العبد للميت من قبل ان اقرار هذا الوصى ان الرجل
 الحر الذي اشترى هذا العبد بالالف التي دفعها اليه الميت فلا يدخل العبد في ملك
 الميت بقوله انه اشتراه بالالف التي دفعها اليه الميت ولا نقوله ان الميت اوصى اليه ان
 يشتري بذلك عبداً ويعتقه عنه . قلت فما نقول ان اقر هذا الوصى ان الميت اوصى
 اليه في صحته وصحة عقله وحوار من امره ان يشتري عبداً بعد موته بالف درهم ويعتقه
 عنه ولم يدفع اليه الالف ولا قبضها من ماله بعد موته وانه قبل من فلان بن فلان ما
 اوصى به اليه مما سمي ووصف في هذا الكتاب ثم انه اشترى بعد ذلك من ماله عبداً
 بالف درهم وهو فلان الرومي ليعتقه عن فلان ويرجع بالالف درهم التي اشترى
 بها فلاناً من مال فلان ابن فلان وانه اعتق فلاناً العبد الرومي عن فلان ابن فلان على
 ما اوصى به اليه فقد صار فلان حرّاً عن فلان ولا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء
 فان ولاءه لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن فلان قال هذا حائر . قلت فهل يكون
 لورثة الميت سبيل على الموصى اليه وعلى المعتق قال لا سبيل لم على واحد منهما من

قلت اتعلمان ان صلحا هذا الوصي فيما اقر به جاز المتقى ووجب عليهم ان يؤدوا اليه الف درهم وكان الولاء للميت وان لم يصدقوه بما اقر به بالعبد حر باقرار هذا المدعي بالوصية ولا شيء عليه لانه لم يقر بانه قد ضل من . ل البيت ولا من ماله شيئا . قلت ارايت رجلا باع دارا له من رجل آخر ودفعها اليه فلم يقصها منه المشتري حتى باعها البائع من رجل آخر ودفعها اليه قال قد اثم البائع ودل بما لا يحل له ولا يسهه حين الثاني ان تسلم له الدار وسأل المشتري الاول ان يصح له عنها فاجابه الى ذلك ما الحيلة في ذلك قال ان اقر المشتري الاول ان ابائع كن ماعه هذه الدار ولم يقصها منه حتى سأل له البائع ان يقبله البيع فيها واقاله وكتب بذلك كتابا واشهد عليه . قال هذا حار ولا يكون للمشتري الاول على الدار سبيل ولكن للبائع ان يأخذ الدار من المشتري الثاني لان المشتري الاول انما اقر بالاقالة بعد بيع البائع اما من المشتري الثاني فلما اراد المشتري الثاني ان لا يرجع عليه البائع فيها قال ان اقر البائع ان المشتري الاول كان اقاله البيع فيها قبل ان يبيعها من المشتري الثاني باقراره بذلك جاز على نفسه ولا يكون له على الدار سبيل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

❦ باب الطلاق ❦

قلت ارايت رجلا قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان وطئك قالت هو مول منها فان وطئها وقعت عليه ثلاث تطليقات ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان تركها اربعة اشهر لا يطؤها انت تطليقة واحدة . قلت فما تقول انت انقضت عدتها ثم تزوجها نكاحا فاسدا فوطئها بعد ما تزوجها ويرشيد . قال اكره ان يطأها في النكاح الفاسد وان هو وطئها لم يقع عليها الطلاق الذي حارب به الا تلك التطليقة التي ماتت بها ولم يبحث في البين من قبل انه وطئها في حال لائحه عليها طلاقها . قلت فان تزوجها بعد وطئها اياها نكاحا صحيحا قال تكون امرأته باقية على تطليقتين . قلت فما الذي يجب لها عليه بوطئها اياها قال عليه الاول مما سمي لما من الصداق ومن مهر مثلها . قلت فما تقول في هذا الوطئ الذي كان منه قال هو وطء حرام الا انه لا حد فيه من قبل الشبهة التي فيه فان حملت من هذا الوطئ فحلت بوار لمرءته منه وكن تولد ولده . قلت فان وقعت عليها تطليقة بالاقالة ثم اعتدت وانقضت عدتها ليس له وطؤها نكاحا فاسدا فقد زعمت ان هذا الوطء حرام ولكن لا حد فيه عليه قال نعم والله تعالى اعلم

❦ باب النكاح الدائم ❦

قلت فما النكاح الفاسد : قال يزوجها بشهادة عيدين او بشهادة صبيين او بشهادة
 قهربين فهذا نكاح فاسد لا يبرئ فيه الطلاق الذي كان حلف به لان هذا نكاح غير
 شهيد وهو فاسد . قلت فما نقول ان زوجها وليها بعير امرها بشهود من الزوج الذي كان
 حلف ان لا يطأها يدخل الروح فوطئها وهي لا تعلم بان وليها زوجها معه فلم تمتنع من
 وطئه اياها هل يكون تركها اياه يطأها اجازة للنكاح : قال لا يكون احارة لنكاح لم
 تعلم ولا يقع عليها بهذا الوطئ الطلاق بان زوجها الولي بعير امرها بعد انقضاء عدتها
 بشهادة شهود . قلت فما نقول ان كانت لما وقعت عليها تطليقة بالابلاء تم زوجها الولي
 معه بعير امرها قبل ان تنقضي عدتها فدخل بها الزوج فوطئها ولم تعلم ان وليها قد زوجها
 معه ولم تمتنع عليه من الوطئ هل يقع عليها تمام الثلاث تطليقات : قال نعم يقع عليها تمام
 التطليقات ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره الا ترى انه لو وطئها في العدة من غير ان
 يروحه الولي اياها انها تطلق تمام الثلاث تطليقات وهي كرحل قال لامرأتين طالق
 ثلاثاً ان دخلت هذه الدار تم طلقها واحدة دلي حمل تم دخل الدار وهي في العدة فانه
 يقع عليها باقي الطلاق حتى تبين ثلاث تطليقات وكذلك المسئلة التي قبل هذا والله اعلم
 بالصواب

❦ باب من الوصايا ايضاً ❦

قلت ارايت رجلاً اوصى الى رجل ولم يشهد بالوصية ودفع اليه ماله وقال له
 لعلان بن فلان علي كذا وكذا وللعلان كذا وللعلان كذا فادفع ذلك اليهم بعد وفاتي
 او قال قد اوصيت لعلان كذا وللعلان كذا فادفع اليهم شيئاً من ذلك من هذا المال
 الذي دفعته اليك ولم يشهد له على ذلك ثم مات مخاء الغرماء والموصي لم الى هذا الرجل
 الذي قص المال فساأله ان يدفع اليهم ما اقر لم به من المال او ساأله الموصي لم ان يدفع
 اليهم ما اقر لم به فكره الرجل ان يدفع ذلك اليهم وهو يكره دفع ذلك من مال الميت
 فتطالبه الورثة بالمال وكره ايضاً العرماء والموصي لم ان يقروا بانهم قصوا ذلك من هذا
 الرجل من مال فلان قال الحيلة في ذلك ان يكتب كل عريم كتاباً فيقول العريم
 هذا كتاب لعلان ابن فلان كتبه له فلان واقر له بجميع ما فيه واشهد له على نفسه
 بذلك شهوداً اسموا آخر هذا الكتاب اني ذكرت لك ان لي على فلان بن فلان مالا مملعه كذا
 وكذا ديناراً وان فلاناً توفي ووصى بالثلث من ماله واني سألتك ان تدفع الى جميع الذي
 ذكرت لك انه لي على فلان من هذا المال المسمى في هذا الكتاب على ان فلاناً يرى من
 ذلك وعلى اني ضامن لجميع الذي يدركك من دركها عن فلان او واحد من ورثته في
 ذلك من درك من قلبي وسمي اني احلص فلاناً من ورثته من جميع ذلك واسلمه معه او ارد
 عليك بقدر الذي يلزمك ويوجب علي ردك عليك فاجهني الى جميع الدين سألني عما

علي ووثف في هذا الكتاب ودعت الى جميع هذا الكذا والكذا قضاء عن فلان ابن
فلان وقسمتها منك تامة وافية وارات فلانا وجميع وريثته من ذلك ولا يقول من ماله
من دفعها اليه فلا يكون عليه ولا على من قبض ذلك سبيل لوارث ولا لغيره وكذلك
الموصي لم يكتب على كل رجل منهم مثل هذا ولا يقول دفعت ذلك من مال فلان فادا
فعل ذلك لم يكن لوارث عليه ولا على الموصي لم سبيل فيما قبضوا بسب الوصية . يؤكّد
على العرماء وعلى الموصي لم وانما كتبت بحمل الكتاب ولم استقصه فينبغي للذي يكتب
الكتاب ان يكتب ويختاط فيه (١) قلت ارايت رجلاً له عدة وامة فسالاه ان يروح
كل واحد منهما من هاحه فحلف بحر يتهما ان لا يروحاها ما الحيلة في ذلك حتى يروجاها
قال الحيلة في يمينه ان يبيعهما بمن يشق له من ولده او غيرهم ثم يروجاها المشتري فادا
عقد النكاح استراهما المولى الذي باعها فيعودان الى ملكه ولا يثبت في يمينه (٢) . قلت رجلاً
لها على امرأة مائة دينار فتروحها احداهما على حصته من المال الذي طليها هل لشريكه
ان يشركه او يصممه نصف المال اما في قولنا فليس له ذلك ولست آمن ان يصممه بعض
الفقهاء . قلت فما الحيلة قال الحيلة في ذلك ان يهب الذي يتروح المرأة للمرأة حصته
من هذا المال ثم يتروحها على عشرة دراهم ثم تهب المرأة له العشرة دراهم التي تروحها
عليها ولا يكون عليه سبيل في ذلك

❖ باب في الايمان ❖

قلت ارايت رجلاً تروح امرأة على مائة دينار ودفع اليها المهر او الى وليها الذي
يجوز قصه عليها ثم ان المرأة بعد ذلك طالته بالمهر وقدمته الى الحاكم وحدثت ان تكون
قبضته منه ولا قبضه لها فانص يجوز قصه عليها وحلف الروح ان تقر بالمهر عند القاضي
فيلزمه اياه ويجعل القول قول المرأة مع يمينها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان
كانت طالمة له وسعه ان يحلف لها ويؤي شيئاً آخر . قلت وما يؤي قال القاضي
يستحلفه بالله انه ما تروحها على مائة دينار على ما ادعت ويؤي في يمينه انه لم يتروحها
اليوم على المائة دينار ويكون له يمينه . قلت هل في هذا غير هذا قال نعم ان كانت بعداد
وقدمته الى قاضي بعداد حلف انه لم يتروحها بالكونة على مائة دينار . قلت وكذلك ان
قوى انه لم يتروحها بالهجرة على مائة دينار وال وكذلك ان يؤي انه لم يتروحها بالبصرة على
كذا وكذا وكذلك ايضاً ان يؤي للدا من البلدان غير البلد الذي تروحها فيه قال نعم
قال وكذلك ان حلف انه لم يتروحها في شهر رمضان على مائة دينار اذا كان له ان
يتروحها في غير شهر رمضان قال نعم وكذلك كل شهر من الشهور غير الشهر الذي كان تروحها

فيه . قال لا حث عليه في ذلك وكذلك انت نوى انه لم يتزوجها في مسجد الجامع على ما ادعت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها في دار فلان على مائة دينار . قلت ارايت ان كانت قصت منه نصف المهر او قص ذلك لها الولي تم انكرت وارادت استخلاؤه وادعت المائة دينار . قال يقر لها بما بقي لها عليه . قلت فكيف يجاب لها قال بسوي انه لم يتزوجها على المائة دينار على ما فسرت لك . قلت اليس يستحل له القاصي على انه يحلف بالله ما تزوجها على المائة دينار وانك تزوجتها على خمسين ديناراً . قال بلى . قلت وكيف قال بسوي انه تزوجها على هذه الخمسين الدينار التي اقربها وعلى الخمسين الدينار التي قبضتها اولتي وبغيت لها ولا يكون عليه في يمنة شيء . قلت ارايت ان كان تزوجها مرة على خمسين ديناراً واشهدتم اطهر المائة دينار بعد ذلك قال المهر الذي عنده اولاً على خمسين ديناراً . قلت وان ادعت المرأة المائة الدينار التي كانت في العلاية واستحلته على ذلك . قال يحلف انه لم يتزوجها على مائة دينار يعني السكاح السر الذي عنده اولاً والله اعلم . قلت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها اليوم على مائة دينار او بالكوفة او في بلد من البلدان او في يوم قصده غير اليوم الذي كان يتزوجها فيه . قال نعم له بينه في ذلك وكذلك ان نوى شهراً من الشهور فيه غير الشهر الذي كان تزوجها فيه . قال لا حث عليه في ذلك . قلت فرجل طلق امراته ثلاثاً وحده ذلك واراد المقام معها قال تجده السكاح ولا تقول كنت امراته وطلقي فاما ان اقوت بهذا وادعت الطلاق الرها الحاكم السكاح وكلها ان تأتي بيعة على ما يدعي من الطلاق . قلت وان كان لها منه ولد فقال لها كم استحلها بالله ما هي امراتي وما ددا ابني معها وهو طالم في دعواه ام امراته ما الحيلة لها في هذا اليمين . قال ان كان يحملها على النكاح فتجاب له فاذا قال القاصي قولي والله قالت هو الله ومرت في اليمين لم يكن عليها شيء في ذلك . قلت ارايت ان كان الروح طلقها ثلاثاً ثم تزوجت روحاً غيره ودخل بها وانقضت عدتها منه ثم رجعت اليه فتزوجها ثم ادعت عليه انه طلقها ثلاثاً وارادت بذلك الطلاق الذي قد كان وقدمته الى قاص ان يستحلها انه ما طلقها ثلاثاً والا تستحل بالله ما هي طالق منك ثلاثاً على ما ادعت . قال يجاب لها بالله ما طلق ثلاثاً على ما ادعت وروي في هذا السكاح احيراً فتكون له بينة ولا ياتم في يمينه . قلت ارايت رجلاً كان لرجل عليه مال ببيعة فقصه منه ولم يشهد عليه بقض ذلك او كان تزوج امرأة على مائة دينار وقد اوفاهها المائة الدينار ولم يشهد عليها او كان دفع ذلك الى وليها ولم يشهد عليه ثم طالته المرأة بذلك او طاله ذلك الرجل بال وارادت المرأة احلافه على ذلك واراد الرجل ان يحلفه على يمين وهو طالم له فيها قال اذا استحلها القاصي وقال له قل والله قال هو الله ويدعم قوله هو الله حتى لا يهيم القاصي قوله هو الله وكذلك

كل يمين يستحلف عليها بالله وهو مظلوم في ذلك بية له والله ويدعم قوله ويمضي في يمينه على هذا فانه لا اثم عليه . قلت وكذلك رجل له على رجل مال الى اجل وطالبه به قبل الاجل فاراد اخلافه على ذلك قال اذا قال القاضي قل والله العظيم الذي لا اله الا هو قال هو الله الذي لا اله الا هو حتى يتم اليمين على هذا فاداه رجل هذا لم تكن هذه يميناً لانه انما يقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة فهداه ليه ست يمين يحب عليه فيها ما اتم ان شاء الله تعالى

❦ باب البيع والشراء ❦

قلت فرحل قال ان نعت عدي هذا هو حرث قال ان باعه لم يقع عليه عنق لانه قل ان نعته هو رث فوقع العنق عليه بعد بيعه وانه حرثه من ملكه فذلك لم يعنق . قلت فما نقول ان باعه بعملاً فاسداً او باعه على انه بالخيار قال يعنق فان باعه الدرع الفاسد وهو في يد المشتري قال لا يعنق والله تعالى اعلم . قلت ارايت رجلاً اشترى من رجل داراً او صيغة او غير ذلك ثم انتقص البيع الذي يسها بائناً او غير ذلك ثم ان البائع ادعى على المشتري انه اشترى منه ذلك وقدمه الى قاص يرى ان يستحلفه بالله ما اشتريت ذلك منه والبائع طالم له في هذه الدعوى قال يحلف بالله ما اشترى منه هذه الصيغة ويؤوي انه لم يشترها باليمن او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان غير البلد الذي وقع العقد فيه وبيعه فيها قلت وكذلك ان حلف بالله انه لم يشتر ذلك منه في شهر رمضان او شهر من الشهور غير الشهر الذي كان اشترها منه فيه . قال نعم . قلت وكذلك ان حلف انه لم يشترها منه في يوم عید الاصحى او يوم العطر او في يوم من الايام غير اليوم الذي كان اشترها منه فيه . قال نعم اذا قصد وبراء وهو مظلوم فلا اثم عليه في ذلك . قلت ارايت ان كان المشتري هو الذي ادعى على البائع هذا البيع الذي كان قد انتقص وهو طالم للبائع في دعواه وقدمه الى قاص يرى استخلافه والله ما نعت منه هذا الشيء الذي يدعيه . قال يحلف له بالله ويؤوي انه لم يبعه ذلك ايضاً في بلد من البلدان وله ان يؤوي في ذلك ما كان للمشتري ان يؤوي في يمينه على ما فسرت لك . قلت فرحل باع من رجل حارية بمائة دينار وتراً اليه من عبوها فحلف المشتري بعد ذلك يريد ان يردّها اليه بغير وليس للمائع بية على الرأفة من العيوب وليس يأن ان يقر انه باع الحارية منه ان يردّها عليه بالغيب الذي بها قال ان قال ما يعتنه هذه الحارية ويؤي انه ما باعه اياها في المحرم الحرام او في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او في مسجد الخاتم او في بلد من البلدان نواه وقصد غير البلد الذي كان باعه اياها فيه فلا يأنم بذلك . قلت فرحل حلف بالطلاق انه لا يبيع هذه الحارية بمائة دينار حتى تزاد واحتاج الى بيع

وليس يجد الريادة التي حلف عليها . قال ان باعها بتسعين ديناراً لم يكن عليه في يمينه شيء ولم يحث . قلت فان باعها بتسعين ديناراً ومائة درهم قال لا يحث في ذلك . قلت وكذلك ان باعها ايضاً بتسعين ديناراً و ثوباً او عبداً او عرضاً من العروض . قال لا يحث الا ان يبيعها بمائة دينار . قلت وكذلك ان باعها بتسعين ديناراً وكرحطة . قال نعم لا يحث في يمينه . قلت فرجل - لف لا يبيع هذه الحارية من فلان ثم اراد يبيعها منه ما الحيلة في ذلك . قال ان باعها منه ومن غيره لم يحث . قلت فان باعه تسعة وتسعين سهماً منها وذهب له السهم الباقي قال لا يحث في يمينه ايضاً . قلت فان باعها من رجل اشتراها للمحلو فله عليه قال لا يحث . قلت فان باعها رجل من المحلوف عليه سيرا امر الخالف ثم احاز الخالف البيع . قال يجوز البيع ولا يحث في يمينه . قلت فان قال عدي هذا حرٌّ ان بعته . قال لا يعتق العبد من قبل ان يعتق اما وقع بعد خروجه من ملكه ولا يعتق العبد بهذا القول . قلت فرجل حلف ان لا يبيع حاربه هذه فباعها بيعاً فاسداً . قال ان كانت في يديه حين باعها سميت في يمينه وعنت فان كان دفعها الى المشتري قبل ان يبيعها وفصها المشتري ثم باعها منه بيعاً فاسداً لم يعتق من قبل ان البيع وقع عليها وقد حررت من ملكه وصارت للمشتري فلم يعتق قلت فان حلف ان لا يبيعها فباعها على انه بالخيار ثلاثة ايام قال يعتق لانها في ملكه . قلت فرجل قال ان اشتريت هذا العبد فهو حرٌّ فاراد ان يشتريه ما الحيلة له في ذلك حتى لا يحث في يمينه . قال الحيلة له في ذلك ان يشتريه شراءً فاسداً وهو في يدي البائع لم يقصه منه حث في يمينه وليس العبد في ملكه وسقط الجمين ولم يعتق ثم يشتريه بعد ذلك شراءً صحيحاً فلا يلزمه فيه حث . قال فان اشتراه على ان البائع فيه بالخيار ثلاثة ايام ثم ناقصه البيع فيه ثم اشتراه بعد ذلك شراءً مستقبلاً لم يلزمه فيه حث ولم يعتق العبد من قبل انه اما يلزمه الحث فيه حين اشتراه على ان البائع بالخيار وليس هو في وقت الخيار في ملكه . قلت فان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً من مائة سهم ثم ذهب له النائع السهم الباقي . قال لا يحث ولا يعتق العبد . قلت فان حلف ان لا يشتري هذه الدار ثم اراد شراءها قال ان امر غيره فاشتراها له لم يحث في يمينه وان اشتراها هو وافرعه اما الله او زوجته او امرأة ممن يشق لها لم يحث . قلت فما تقول ان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً من مائة سهم وافرله بالسهم الباقي انه صار له بحق عمره له . قال تصير الدار له ولا يحث في يمينه . قلت فما معنى هذا السهم الذي اقر به قال يحمله على سبيل الهبة لانا لو حملناه على الهبة لا بطلنا فيه الهبة من قبل ان الهبة لا تجوز فيه اذ الدار مما نقسم . قلت فرجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان ملكت هذه الدار فما الحيلة في ذلك ان اراد شراءها . قال

الحيلة في ذلك ان يطلق امرأته تطليقة واحدة ثم انه يتركها حتى تنقضي عدتها ثم يشتري الدار ثم يزوج المرأة التي كان طلقها بعد ما اشترى الا ان لا يقع على امرأته الا التطليقة التي كان طلقها قلت وكذلك ان كان حلف بعق بمالكه ان ملك هذه الدار فاراد الحيلة في ان يملكها قال يبيع بمالكه من يثق به فاذا وجب البيع عمل في ملك الدار حتى يملكها اما شراء واما بيعه ثم يستقبل البيع في مالكه وصارت الدار في ملكه . قلت فان اشترى منه دعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لروحه بامرهما قال لا يحتم لان تلك الدار كلها ليست له . قلت وكذلك ان اشترى السهم الباقي لولده الصغير لم يحتم ايضاً . قلت وان اشترى ذلك السهم لابن له كبير ايضاً لم يحتم . قلت ارايت رجلاً له على عريم مائة درهم حلف ان لا يأخذ ما له عليه اليوم الا حيلة واحدة فاحدسه ما له عليه في ذلك اليوم فوجد فيها درهماً متوقفاً فاستبدله منه فقال ان استبدله منه في ذلك اليوم حتم وان استبدله من الغد لم يحتم . قلت فان لم يستبدله منه اطلاقاً وتحاور معه فيه ولم يرض فيه ان يبدله قال لا يحتم من قل انه الدرهم المتوق الذي كان وحده في الدراهم والله اعلم . قلت الرجل يحلف على امرأته ان لا تأكل من كسبه ولا تأكل من كده والطلاق فاراد الحيلة في ذلك ما الحيلة فيه قال انه ينظر كلما كسب من شيء حاء به نومه لغيره اما لولده او لبعض من يثق به ونقل الموهوب له الهبة ويقصها ودمق الموهوب له ماوهب له فذا كل امرأته منه ولا يكون عليه في ذلك حتم ما ابداً . قلت فان وهب ما كسب لامرأته التي حلف عليها فقيت الهبة وقصت ذلك منه فاعقنه واكلت ذلك منه واكل الروح منها قال لا يحتم لان ذلك قد صار كسباً لها حين وهب ذلك لها . قلت وكذلك لو حلف بالطلاق ثلاثاً لا يأكل من كده ففعل مثل ذلك هل يحتم . قال لا يحتم في ذلك . قلت هل في هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو قال ان نظر الى ما كسب واشترى به من امرأته شيئاً ودفعه اليها فاعقنت منه لم يحتم في بيته . قلت فان طلقها تطليقة وتركها حتى تنقضي عدتها فلم يقرها ولم تأكل من كده ولا كسبه فاذا اكلت من كده وكسبه بعد انقضاء عدتها ثم تزوجها بعد اكلها تزويجاً مستقلاً لم يحتم في ذلك اليقين حتماً يقع عليها بالطلاق لذي يختلف به من قبل انها اما اكلت من كده ومن كسبه بعد ان حرمت من العدة وايسر بامرأته ايضاً . قلت وان استأجر منها ثوباً او شيئاً غير ذلك مشاهرة كل شهر شيء مسمى او بموئنة كل يوم كذا وكذا فبارمه الكري على ما قد اكرى فكما حاء شيء من كده او كسبه دفعه اليها من كراء الشيء الذي قد اكره منها ثم تنفق وبأكل الرجل وحياله معها فلا يحتم في بيته والله تعالى بسأله ان يوفقنا الى الصواب

باب اليمين في الكسوة

قلت ارأيت رجلاً حلف على امرائه بالطلاق ثلاثاً ان لا يكسوها فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يهب لها دراهم ويقول لها اكثسي بها فانه لا يبحث في يمينه وكذلك ان وهب وثاير وقال اكثسي بها فانه لا يبحث اذا كان فيما مضي يقطع لها الكسوة كما يقطع الناس لسائهم وعياله وان كان ممن يدع لنسائه ثمن كسوتهم ليكنسوا بها فانه يبحث في يمينه اذا دفع اليها دراهم لتكنسي واذا وهب اليها دراهم قبضتها واشتريت بها كسوة لم يبحث في يمينه . قلت وكذلك ان قصاها دراهم من مهرها واشتريت بها كسوة لم يبحث . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم . قلت وما هو . قال ان اشتريت المرأة ثياباً من برارتم ان الروح قصى عنها للبرارتم ذلك الثوب لم يبحث في يمينه قلت وان احدثت المرأة من مال زوجها شيئاً فاكنت به نكير امره لم يبحث في يمينه . قلت فان باعها متاعاً لكسوتها فاكنت . قال لا يبحث . قلت وان باعته المرأة ثوباً يساوي عشرة دراهم بمائة درهم فاكنت مائة . لم يبحث في يمينه . قلت وان اشترى متاعاً لا يصلح لكسوتها فوهبه لولدها فاحدته فاكنت لم يبحث فان وهبه لبعض اهله فوهبه الموهوب له للمرأة وقدمته فاكنت به لم يبحث . قلت وكذلك ان كانت اليمين على ولده او على احد من قراناته او من عياله . قال فالامر فيها وفي غيرها سواء وهو على ما وصفت لك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب في اليمين في النفقة

قلت ارأيت رجلاً حلف على امرائه بالطلاق ثلاثاً ان لا يتفق عليها او حلف ان لا يتفق على والديه او على دي رحم محرم منه ما الحيلة له في ان يتفق على المحلوف عليه . قال ابو بكر ان حلف ووهب للمحلوف عليه مالا وقبضه منه واسق المحلوف عليه من ذلك المال على نفسه لم يبحث في يمينه الخالف عليه . قال وان اقترض الخالف للمحلوف عليه مالا فاسق المحلوف عليه من ذلك المال على نفسه لم يبحث الخالف . قال وان اشترى الخالف من المحلوف عليه ثوباً او عرضاً من العروض وزاد في ثمن ذلك العرض على ما يساوي مالا كثيراً وقبض المالك فاسق منه المحلوف عليه لم يبحث في يمينه . قال وكذلك ان استأجر الخالف من المحلوف عليه ثوباً او شيئاً باجر كثير ودفع اليه الاجر فكان يتفق منه لم يبحث الخالف في يمينه . قال وان كان للخالف مال يستعله فوهب المحلوف عليه داراً او حائوناً فاستعله المحلوف عليه واسق منه على نفسه لم يبحث الخالف في يمينه . قال وان كره الخالف ان يهب ذلك للمحلوف عليه فاحد ذلك منه باجر قليل ونهضه المحلوف عليه فاجره من غيره فاستفضل من اجره فما يتفق لم

يبحث هذا الخالف . قلت فان كان هذا رجلاً كان ينفق في منزله وبأكل كل المحلوف عليه في منزل الخالف كاحد العيال فإراد ان يكون الامر على ما كان . قال ان كان حاب بالطلاق ثلاثاً فالحيلة ان يطلق امراته تطليقة واحدة ثم بدعها حتى تنقضي عدتها ولا يقرها ولا يأكل كل المحلوف عليه من مال الخالف ولا ينفق عليه شيئاً حتى تنقضي مدة المرأة فاذا انقضت عدتها انفق الخالف على المحلوف عليه كما كان ينفق عليه قبل ان يحلف عليه فيبحث وليست المرأة امراته ولا يقع عليها الطلاق ثم يتروحها شاهدين ومهر يحدد لها فتصير امراته وتسقط اليمين . قلت ارايت ان كان ممن طلق امراته تطليقتين قبل هذا اليمين ولم يمكسه ان يطلقها واحدة فتبين ثلاث تطليقات ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره فهل له حيلة في يمينه هذه . قال ان استأخرته امراته في كل سنة بكذا وكذا ان يقر لها في تجارة يعيها او في اي اتجار شئت فيكون كسبه لها ويكون له عليها اجرة الذي استأخرته به وتأخذ كسبه فتنفق عليه وعلى نفسها فهذا حائر ولا يبحث في يمينه . قلت فما نقول ان كان الرجل صانعاً يده مثل صانع او حياط او غير ذلك من الصاعات . قال استأخرته على ان يعمل لها مشاعرة ويتقيد العمل في كل شهر باجر معلوم قال هذا حائر ويكون الكسب لها ويكون له عليها الذي استأخرته به وينفق المرأة كسب الرجل ولا يكون هو المنفق ولا يبحث . قلت ان كان هذا الرجل انما يحاب ان لا ينفق على اولاده وهم صغار مخاف المرأة ان تطاله بالبيعة عليهم قال فالوجه في ذلك ان يعمل بعض هذه الوجوه الذي فسرتها والله تعالى اعلم

❖ باب في اليمين على الساكنة والدخول والخروج ❖

قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يساكن رجلاً أله حيلة في الساكنة قال ان سكن كل واحد منهما في مقصورة في دار واحدة لم يبحث الخالف . قلت ارايت رجلين كانا ساكنين في دار فحلف احدهما ان لا يساكن الآخر وله مناع ومعية مخاف ان يتناول اشتعاله فيزعمه شيء في يمينه فما الحيلة في ذلك قال الحيلة ان يخرج وعياله ويبيع ذلك ممن يثق به فان تركه المشتري في الدار لم يبحث الخالف في يمينه . قلت ارايت ان كان المناع لزوجته وقد حلف ان لا يساكن اسناناً نامت المرأة من التحول معه قال اذا تحول ومن يمكسه ان يحوله من عياله وتول ما كان له خاصة فليس عليه حث في يمينه ان امتنعت امراته من التحول معه اي لم يبحث الخالف في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن دار فلان ما الحيلة قال ان باع صاحب الدار من داره هذه سهما من الف سهم من ابن له او ممن يثق به فسكن الخالف بعد ذلك في هذه الدار لم يبحث

في يمينه . قلت وكذلك ان حلف ان لا يسكن في هذه الدار مادامت اهلان فخرج فلان ذلك سبها
من الف سهم من هذه الدار من ملكه وسكن الخالف بعد ذلك هذه الدار لم يثبت . قلت
ارابت رجلاً حلف ان لا يسكن هذه الدار او البيت او هذا الحانوت قال ان هدم هذا
البيت تم بي تم سكنه الخالف بعد ذلك لم يثبت في يمينه . قلت فان حلف ان لا يسكن
هذه الدار قال ان منعه مانع من التحول بها فلم يكسبه التحول لم يثبت في يمينه . قلت
ارابت رجلاً حلف ان لا يدخل بعداد الا عار سبيل ما الخيلة في ذلك . قال ان كان
الخالف باحية الموصل افتاء المفتي ان قصد الى المدائن فيكون عمره بعداد عار سبيل
ويقول المفتي لبعض من مع هذا المستفي اذا صار الخالف الى بعداد وهو يريد ان يمر فيها
حتى يسير الى المدائن امره بالمقام فيها ولا يعلم هذا حتى يصير دخوله الى بعداد ليكون دخوله
الى بعداد على ما حلف عار سبيل وان كان الخالف باحية الصرة او اوسط قصده بخروجه
يريد الموصل ويدخل بعداد عار سبيل ثم يقول له الذي معه اقم ببغداد فاذا اقام على
هذا الوجه لم يثبت في يمينه . قلت ارابت رجلين حلف كل واحد منهما ان لا يدخل
هذه الدار قل صاحبه كيف الخيلة حتى يدخل ولا يثبت كل واحد منهما . قال الخيلة
في ذلك ان يدخل جميعاً معاً لا يسبق احدهما صاحبه بالدخول فانه اذا دخلا جميعاً لم
يثبت كل واحد منهما . قلت وكذلك ان حلف كل واحد منهما ان لا يبدأ صاحبه
بكلام قال ان تكلم جميعاً معاً بكلم كل واحد منهما صاحبه او كان الكلام منهما جميعاً معاً
لم يسبق واحد منهما صاحبه لم يثبت واحد منهما في يمينه . قلت ارابت رجلاً حلف ان
لا يدخل دار فلان قال ان حمل فادخل كرهاً ولا يطاوع من يحمله لم يثبت في يمينه
والله اعلم . قلت فرجل حلف على امرائه ان لا تدخل على ايها او على امها او على احد
غيرها وال الخيلة في ذلك ان تدخل المرأة الى الموضع الذي تريد ثم يجيء المخلوف
عليه فيدخل عليها ان كان اباه او غيره . قلت فان دخل المخلوف عليه عليها لم يثبت
الخالف قال نعم لم يثبت . قلت فرجل حلف على امرائه ان لا يخرج من منزله الا رادبه
قال هذه تحتاج الى ان يأتى الروح اليها في كل مرة تخرج . قلت فما الخيلة في ذلك
قال الخيلة ان يقول لها قد ادت لك ان تخرجي كلما شئت فادنا قال لها ذلك خرجت ولم
تستأذه بعد ذلك لم يثبت الروح في يمينه . قلت ارابت رجلاً حلف بايمان شداد ان
يخرج في يومه ذلك الى الكوفة وهو بعداد ما الخيلة في ذلك قال ان يقول له المفتي اخرج من
بوك ذلك فاصدا الى الكوفة . ويقول لبعض من مع المستفي اذا خرج من بعداد فاصدا
الى الكوفة فحاورا ايات بعداد وسار وسبحاً ونحوه نقل له يرجع ولا يعلم بهذا حتى يخرج
من بعداد فاذا فعل ذلك لم يثبت الخالف في يمينه . قلت ارابت رجلاً لو حلف على

امراته ان لا تخرج من باب هذه الدار ما الحيلة في ذلك . قال ان يفتح لذلك الدار باب آخر غير ذلك الباب فتخرج منه الى المحل الذي تريده او تخرج الى السطح او الى دار بعض الخيران فاذا فعلت ذلك لم يثبت الخالف لذلك . قلت ارايت ان نظر الى امراته وهي تريد ان تصعد الى السطح فقال لها انت طالق ثلاثاً ان صعدت وانت طالق ثلاثاً ان رأت ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك حتى لا يثبت ان تحمل ويدل ولا تكون هي التي رأت ولا هي التي طلعت ولا يثبت في يمينه . قلت ارايت رجلاً في مصر في شهر رمضان حلف لي امراته بالطلاق ثلاثاً ان يجامعها في يومه ذاك او حلف على حاربته ان يجامعها في يومه ذلك فما الحيلة في ذلك حتى انه يخرج من يمينه . قال الحيلة ان يسامر هو والمرأة التي حلف ان يجامعها فاذا خرج يريد سفر ثلاثة ايام كان له ان يطأها في يومه وهو لا يثبت . قلت ارايت ان اراد الرجوع الى مصر من يومه . قال ان كان بيته وخروجه يريد سفر ثلاثة ايام فتعقد كذلك لم يكن عليه حث ويحتاج ان يقول الملقى لبعض من معه اخرج معه فاذا حاز مصر وخرج عنه فوقع على امراته ووطئها امرته بالرجوع ولا تعلم ذلك الا بعد ان يطأ المرأة فهو اجود . قلت ارايت رجلاً قال لامراته انت طالق ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا الا انت اشاء او قال حتى اشاء فشاء مرة ففعل ذلك الشيء . قال بطلت اليمين ولا يثبت اذا فعل بعد تلك المرة ولا تطلق امراته والله تعالى اعلم بمراده وبالصواب

❦ باب اليمين في انتقامي ❦

قلت ارايت رجلاً حلف لا يأخذ ماله الذي على فلان الا حرام او قال الا جميعاً او قال لا أحد حتى الذي لي على فلان الا جميعاً او قال الا حيلة ما الحيلة في ذلك حتى يأخذ تعاريف ولا يثبت . قال الحيلة في ذلك ان يدع من ماله الذي على فلان درهما فلا يأخذه وان كان حقه دنانير ترك منها قيراطاً او قيراطين واحداً الباقي مبرقاً ولا يثبت في يمينه لانه لم يأخذ ماله كله ولا حقه كله وان كان حقه طعاماً فترك منه كيلة او نحو ذلك لم يثبت في يمينه . قلت فان احد من فلان جميع حقه مبرقاً فكان فيه احد منه درهم مستوفى قال لا يثبت . قلت فان حلف ان لا يأخذ شيئاً من حقه دون شيء فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان لا يأخذ حقه من فلان ولكن يأخذه من غير فلان قضاء عن فلان ولا يثبت في يمينه لانه ان احد حقه كله شيئاً دون شيء او احد حقه وترك مبرقاً حث في يمينه . قلت فان لم يكن فلان احد يؤدي عنه ذلك . قال فان كان للطالب من يقضي ذلك اما ان اب واماً احدهن ذلك للطالب فلا يثبت الطالب في يمينه لانه لم يقض ذلك بمسئله يثبت في يمينه . قلت فان كان الذي عليه الحث هو

الذي حلف ان لا يدفع الى فلان حقه درهما دون درهم فاراد ان يدفع ذلك فما الحيلة في ذلك حتى لا يحث في يمينه . قال الحيلة في ذلك ان يجبس من الحق الذي عليه درهما ويدعه ويعطي الباقي مرفقا فلا يحث . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يبارق فلانا غريمه حتى يستوفي ما له عليه ما الحيلة في ذلك . قال ان قض على الطالب ومنعوه من ملازمة المطلوب حتى يهرب المطلوب عنه لم يحث الطالب في يمينه . قال وكذلك ان شغله اسان في الكلام والحديث فعقل عن ملازمة المطلوب منه . قال لا يحث الطالب في يمينه . قال وكذلك لو ان سلطانا منع الطالب عن ملازمته وحال يمينه وبينه ولم يقدر الطالب على ملازمته . قال لا يحث الطالب في يمينه . قلت فان كان على المطلوب ثوب فباعه من الطالب بجميع حقه وسلمه اليه . قال يبر الخالف في يمينه ثم يبيعه الطالب بعد ذلك من المطلوب ويدفعه اليه وهذا مال تجدد اليه ويبرأ من المال الاول ثم يفارقه ولم يحث . قلت ارايت ان حلف الطالب ان لا يمارقه غريمه حتى يستوفي ماله وليس عند المطلوب ما يقصيه . قال فان افرصه الطالب مقدار ماله عليه فقبضه منه ثم قصاه الطالب مما عليه . قال يبرأ الطالب ولا يحث في يمينه لانه قد صار عليه المال والقرض واستوفي منه المال الذي كان عليه . قلت ارايت ان كان لرجل الف درهم حلف الطالب لا يعطي الطالب مما عليه درهما ولا اكثر منه او اقل فان اعطاه درهما فما فوقه فاراد الحيلة في ذلك قال فان اعطاه بالالف درهم التي عليه فهاير لم يحث الطالب في يمينه . قلت فرجل حلف ليعطين فلانا حقه رأس الشهر او قال عدا فلم يتهيأ له ذلك وحلف ان يحث في يمينه قال الحيلة في ذلك ان يبيع من فلان داره ان كان له دار بحقه الذي عليه فيكون فلان قد احدث حقه في الوقت الذي حلف ان يعطيه فيه ثم اراد ان يبيعه منه فترجع الدار الى صاحبها ويعود المال على المطلوب ولا يحث في يمينه . قلت فان لم يكن له دار . قال يبيعه بذلك عرضا من العروض اما تونا واما غيره حتى يبر في يمينه ثم ان اراد الطالب والمطلوب بعد ذلك ان يبيعه منه او يقيه فيه فعل . قلت فان قال الطالب احلف ان اشري منه هذه العروض بجميع حتى ويبرأ منه وهذا لا يساوي مالي عليه ولا آمن ان يدعه فيتوى مالي . قال الحيلة في ذلك ان يأمن الطالب اسانا ممن شق به الطالب والمطلوب جميعا ان يبيع من المطلوب تونا او عرضا من العروض بمقدار المال الذي عليه ان كان ما عليه مثلاً مائة دينار فان باعه ذلك العرض او ذلك الثوب بمائة دينار ودفع الرجل ذلك العرض الى المطلوب ثم يبيع المطلوب ذلك العرض من الطالب بالمائة دينار التي له عليه التي حلف ان يدفعها اليه فاراد ان يشتري ذلك منه ودفعه اليه بر في يمينه وكان قد اوفاه حقه في ذلك الوقت ثم يقر الرجل الدسيمة باع المطلوب ذلك العرض بالمائة دينار

التي باسمه وهي المائة الديار التي باع بها العرض من المطلوب بانها لفلات الطالب بحق
عرفه له ويؤكد بقبضها ويقبضه فيها مقامه فيعود الطالب على المطلوب بمائة دينار فان شاء
الرجل احال الطالب بالمائة الديار على المطلوب وكانت حوالة وانما وت ايهما يدخلان
بيهما رجلا يتولى البيع من المطلوب لكي لا يكون هذا المال الثاني باسم ذلك الرجل فان
وفي الطالب المطلوب فاشترى منه ذلك العرض بالمال الذي حلف ان يوفيه اياه في وقت
كدا تم الامر بينهما على ما فسرت لك وان امتنع الطالب من ان يشتري ذلك العرض
من المطلوب رد المطلوب العرض بعوض على الرجل بما سمح او باقالة او بان يشتري ذلك منه
ولا يلزمه مالان . قلت فان حلف ليعطيه حقه رأس الشهر قال متى هو رأس الشهر قال
الليلة التي يهل فيها الهلال ومن الغد الى الليل . قلت وكذلك ان حلف ان يعطيه حقه
صلاة الظهر فله وقت الظهر كله . قلت فرجل حلف ان لا يعطي فلاناً شيئاً مما له عليه
وحلف الطالب ان لا يعارق المطلوب حتى يستوفي حقه ما الحيلة في ذلك حتى لا يفت
واحد منهما قال الحيلة في ذلك ان يؤدى انسان عن المطلوب هذا المال الذي عليه
ويقبضه الطالب من هذا الرجل فيبر الطالب لانه لا يعارقه المطلوب حتى يستوفي حقه
ويبر المطلوب لانه لم يعط الطالب شيئاً وانما اعطى ذلك عنه غيره . قلت فعلى هذا اتم
ان ادى المطلوب الرجل الذي ادى عنه المال . فان لا يفت في يمينه . قلت ارات
رجلاً حلف ان فعلت كذا فجميع ما املكه للمساكين صدقة فان اراد ان يفعل ذلك
الشيء الذي حلف عليه وله مال عين ورفيق وصباغ ومناع وغير ذلك . قال الحيلة له
ان يبيع جميع ما يملك ممن يثق به بعرض من العروض ثم يفعل ذلك الشيء الذي حلف
عليه ان لم يكن في ذلك الشيء معصية لله فاداً فعل ذلك حلت وليس في ملكه شيء مما
كان يملكه يوم حلف فلا يجب ان يتصدق شيء ثم يستقبل الذي كان اشترى منه ملكه
فاذا اقاله البيع في ذلك رجع ما كان يملكه الى ملكه وسقطت عنه البعير . قلت ولم
قلت يبيع ذلك بعرض من العروض قال من قل انك ذكرت ان له مالاً عيماً فلا يجوز
بيع امواله العين والعروض التي له الا ما كثر من امواله العين وهو اذا باع ذلك بعرض
من العروض حار . قلت فلم لا يتصدق بالعرض الذي باع به ما يملكه قال من قل ان
العرض لم يكن في ملكه يوم حلف وانما يجب عليه ان يتصدق بما كان في ملكه يوم حلف
. قلت فان كان له ايضاً ديون على الناس وله ايضاً هذه الاموال التي ذكرت لك ول
الحيلة فيما يملكه من قليل وكثير سوى الديون ما ذكره لك . واما الديون وان الحيلة ان
يجيء رجل ممن يثق به فيصالحه من جميع الذي له على الناس وهو ما على الناس وهو كذا
وما على فلان وهو كذا فيقول قد صالحتك عن هؤلاء القوم الذين سميتهم بما لك عليهم

من هذه الدين المسماة في هذا الكتاب على هذا الثوب ويحيى ثوب مدرج في مندبل
لا يراه الخائف فيصالحه عليه ويدفع الثوب اليه ولا يطر اليه فاذا فعل ذلك كان الصلح
حائرا ويبيع سائر ما يملكه من امواله بالعرش الذي وصفت لك ثم يفعل الشيء الذي
حلف عليه بعد ذلك كله فيجت ويس في ملكه شيء مما يملكه من مال ولا عقار
ولا عرص ولا دين ولا يجب عليه ان يتصدق شيء ثم يطر بعد ذلك الى الثوب الذي
صالح عليه من الديون ويرده الى الرجل المصالح له بحيار الرؤية فيعود ملكه الى ما كان
عليه ويستقبل الذي اشتراه منه سائر ما يملكه فاذا اقاله السع في ذلك عاد ما كان يملكه
الى ملكه وسقط عنه اليمين . قلت رجل اتهم علاما له او جارية بشيء فقال للعلامات
حر ان لم تصدقي عن كذا وكذا وقال للعارية انت حرة ان لم تصدقي على كذا وكذا .
ما الحيلة في ذلك حتى لا يثبت . قال ان كان اتهم العلام او العارية باحد مال فالوجه
في ذلك ان يقول العلام او تقول العارية قد اخذت هذا المال ثم يقول بعد ذلك لم اخذ
المال فلا يحل من ان يكون قد صدقه في احد القولين فيبر المولى في يمينه ولا يثبت وان
سأله عن خبره قال قد كانت كذلك ثم قال لم يكن كذا فقد صدقه وبر في يمينه .
قلت ارايت واليا من الولاة احد رجلا اتهمه بشيء فحمل بصره وحلف ان لا يقطع عن
الصبر حتى يصدق الخبر في ذلك الامر ما الحيلة حتى يرفع الصبر عنه قال ان كان
ذلك الامر شينا ادعى عليه انه دله فليقل قد فعلت هذا الشيء ثم يقول بعد ذلك لم
افعل هذا الشيء فلا يحل من ان يكون قد صدقه في احد القولين وسقط عنه اليمين في
ذلك . قلت وكذلك ان بدا قبل لم افعل هذا الشيء ثم قال بعد ذلك قد فعلته . قال
نعم الامر به واحد اي القولين قدم قبل صاحبه فان الوالي يبر في يمينه . قلت ارايت
رجلا حلف الى مملوك له فقال انت حر ان اكلت طعاما او شربت شرابا حتى اضربك
فلما سمع المملوك يحنى عنه وأتى بالحيلة في يمين المولى . قال الحيلة في ذلك ان يهب المولى
المملوك لولده الصغير فاذا وهب المولى المملوك لولده الصغير صار لولده ثم يأكل المولى ويشرب
ولا يثبت في اليمين وليس المملوك في ملكه ولا يمتق المملوك . قلت فان لم يكن له ولد
صغير فهو لولد كبير ثم اكل وشرب قال يثبت في يمينه وبعث العمد من قبل ان الهبة
لا تحوز الا مقصورة والكبر يحتاج ان يقبض المملوك والا لم تتم الهبة فاما الولد الاخير فان
الاب مص له المملوك في قص الاب وان كان آتقا . قلت فما تقول ان ناع العمد من
اسم الكبير من قبل ان يعم الآتي عرر وقد بقي عنه وهو بيع والباع العاسد يحتاج
الى ان يقبض ثم يملكه المشتري بعد القبض . قلت فان لم يكن له ولد صغير وكان في عياله
صغير فراءة له بكمله او لقط بكمله . قال ان يهب لهذا الصبي الذي في عياله

جازت هبته . قلت اكل وشرب بعد ذلك لم يشق العبد ألا ترى ان اسألك لو وهب
لهذا الصغير الذي في عياله هذا الرجل هبة فقصها له الرجل الذي يعوله جار قبسه عليه
﴿ باب اليمين في الطعام ﴾

قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يأكل طعاماً لعلان ما الحياة فيه ان دعاه المحلوف
عليه في طعامه . قال الحيلة في ذلك ان يشتري طعاماً للمحلوف عليه فيقول المحلوف عليه
قد سعتك طعامي هذا الذي هيأته لك وكذا يقول الخالف قد قبلت ذلك فاذا وح
له البيع صار الطعام للخالف ثم يأذن الخالف لمن كان معه في اكل هذا الطعام فلا يحسب
الخالف في يمينه . قلت فاذا اشترى الطعام قبل ان يراه ولم يعرفه حار شراؤه . قال نعم
ألا ترى ان الرجل قد يشتري الطعام في البيت ولم يره فيجوز ويشترى الطعام في القرية
وفي البادية وهو المسمى بجوز الشراء . قلت فما تقول ان اهدى اليه المحلوف عليه طعاماً له فآراد
الخالف اكله . قال ان اكله الخالف لم يحسب لانه قد ملكه حين اهداه له . قلت ارايت
رجلاً احدى لقمته موضعها في فيه ليأكلها فحلف عليه رجل فقال ان اكلتها فامراته طالق
ثلاثاً وقال آخر ان اقيها فامراته طالق ثلاثاً . قال الحيلة في ذلك حتى لا يحسب واحد
من الرجلين ان يأكل بعضها و لني بعضها فلا يحسب واحد منهما من قبل انه لم يأكلها
كلها ولم يلقها كلها . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم ان اخرجها انسان من
فيه وهو فاجر له لا يمكنه الامتناع من ذلك فانه لا يحسب واحد منهما . اما الذي حلف
بالطلاق ان اتقاه فقد بر في يمينه لانه لم يلقها وانما قهر على اخراجها واما الذي قال ان
اكلتها فقد بر في يمينه لانه لم يأكلها . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يأكل طعاماً ولان
ولا يشرب شرابه كله فله بيته في ذلك وان اكل طعاماً لعلان او شرب شراباً له لان لم
يحسب ولم يجب عليه شيء اذا كان بوى طعامه كله . قلت وكذلك رجل عارض في يمينه
ووم من حصره انه يحلف فحلف بايمان معنطة انه لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب
حتى يفعل كذا وكذا او حتى يقدم فلان او حتى يكون كذا وكذا لشيء من الاتياء وبوى
ان لا يأكله الطعام كله ولا يشرب الشراب كله فله بيته في ذلك

﴿ باب في المعارضات ﴾

قلت ارايت رجلاً أراد ان يحلف على امراته ان لا تخرج من داره واراد ان يمارس
في يمينه لتخرج ولا تخرج من ورائه ولا يكون عليه في يمينه شيء واراد ان يحلف بالطلاق
في الحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار وبوى
طلاقاً من عمل كذا وكذا وبوى بقوله ثلاثاً ثلاثاً ايام فتكون له بيته وان خرجت لم يكن
عليه شيء ولم تطلق امراته . قلت فان بوى ان خرجت امراته في يومها ذلك كانت

له نيت في ذلك . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار
ويؤي ان خرجت من السطح . قال وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من
هذه الدار خروجاً ويؤي ان خرجت عليك ثياب حر وكذلك ثياب وشي . قال وكذلك
ان قال لها انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً ويؤي ان خرجت عريانة
قال نعم له نيت . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً
ويؤي راكبة فرس او يؤي على بردون او على نعل او على حمار قال نعم . قلت وكذلك
ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً ويؤي راكبة دابة ولان ايضاً
: قال نعم له نيت فان خرجت على غير الحال التي يؤي لم تطلق شيء من هذا . قلت
وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً ويؤي الى غير منزل
فلان خرجت الى منزل فلان قال له نيت ولا تطلق . قلت وكذلك ان قال لها
انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار ويؤي ان خرجت الى المسجد الجامع او الى
الكوكة او الى البصرة او الى فارس او الى حراسان قال نعم له نيت ولا تطلق في شيء
من هذا . قلت وان ادخل في يمينه ان خرجت خروجاً او لم يدخل في يمينه خروجاً قال
الامر في ذلك سواء ولم يحنث فان اراد ان يحلف عليها لا تدخل دارا لرجل بغيره ولا
يمارس في يمينه فقال لها انت طالق ثلاثا ان دخلت دار فلان ويؤي ان دخلت راكبة او
عريانة او عليك ثياب حر او دباح او ثياب وشي ويؤي ان دخلتها في شهر رمضان او
يؤي شهراً بقصد بغيره ونى نيت عليه قال له نيت في ذلك فان دخلت دار ذلك الرجل
على خلاف ما فواه فلا حث عليه قال واحب الي في هذا كله ان يقول في يمينه ان
دخلت دار فلان دحولاً ويؤي بعض هذا الذي فسرتة وقصد لذلك ونى يمينه عليه فلا
يكون عليه حث في شيء من هذا . قلت وكذلك ان حلف عليها لا تكلم فلاناً او فلانة
على وجه من الوجوه التي يسميها او على عمل من الاعمال لا يفعله ويؤي ما فسرت لك
ونى يمينه على ذلك قال نعم له نيت في جميع ذلك كله قلت وكذلك ان حلف عليها
ان خرج من هذه الدار وان دخلت دار فلان ويؤي يوم الاضحى او يوم المطر او يوم
البرور او يوم المرحان قال نعم له نيت بغيره وبين الله تعالى وانما يحتاج الى ان يبي يمينه
على شيء بعينه ونقصه له ولا يكون عليه حث . قلت وكذلك ان حلف بعتاق عبده
ويؤي شيئاً مما يسميها قال نعم له نيت في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم . قلت
ارابت رجلاً اراد ان يحلف لرجل ويعارض في يمينه حتى لا يلزمه في ذلك حث ما الهيلة
في ذلك قال فان قال امراته طالق ثلاثا ان دخلت كذا وكذا ويؤي بامراته اليهودية
او النصرانية او الحبشية او الحراسية او الملكية او المادية بقصد الى واحدة من هذه

الاشياء وليست له امرأة ممن وله بنته في ذلك ولا يثبت ولا يكون ما به شيء في امراته التي عنه اذا كانت على غير الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان حلف فقال ان كنت فعلت كذا وكذا حلف بالطلاق ونوى طلاق امراته ان كانت له على شيء من هذه الصفات التي وصفا قال نعم له بنته في ذلك . قلت وكذلك ان حلف بالطلاق ان فعل كذا وكذا ونوى ان فعله بمكة او في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او كان عليه ونوى بالصين او بكرمان او في بلد من البلدان ان قصد له وبواه . قال نعم له بنته في ذلك فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى . قلت وكذلك ان حلف بالعناق فقال عهدي بخر ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا ونوى عبده اليهودي او الصراني او الحروري او الصبي وليس له عبد من ذلك الجنس او حلف بعنق حاربه ان كانت له على هذه الصفة قال له بنته في ذلك كله . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة له فقال كل امرأة لي طالق ثلاثا ان كنت فعلت كذا وكذا او قال ان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة له يهودية او نصرانية او كل امرأة له امة مملوكة او كل امرأة له مكية او مدنية او يمانية او كرمانية وله بنته في ذلك اذا قصد شيئا من ذلك ولا يثبت اذا كان ساوئه على غير هذه الصفة التي نوى . وكذلك ان اراد ان يحلف بحرية مملوكه فقال كل مملوك لي حر ونوى كل مملوك يهودي او صراني او كرماني او ذيلي او نوى كل مملوك له اعني اوعور او مغلوج او نوى في حلفه كل امرأة له عيباء او عوراء او برصاء وليست له امرأة على هذه الصفة وله بنته ولا يطلق من سائه الا التي نوى بها وكذلك لا يعنق من عبده او مملوكه الا من كان على الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان قال كل امرأة لي طالق ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة له عور وساوئه شاب فانه لا تطبق ساوئه الشاب . قلت فان اراد ان يحلف بصدقة ما يملك مع الطلاق والعناق قال يحلف بصدقة جميع ما يملك ويؤوي جميع ما يملك من الكريت الاحمر او من الرمد او من انواع الخواصر او يقصد جميع ما يملك من متاع الصن او من متاع الهد او من المسك او من العبر او نوع الميرمان فيعقد بينه الى شيء من ذلك فيكون له بنته ولا يجب عليه ان يتصدق بشيء مما يملكه الا ما كان على الصفة التي نوى ما وقصد وانما يستفي للعالم اذا اراد ان يحلف وسوي شيئا مما لا يملكه وليس عنه من هذه الانواع التي وصفا . قلت ان نوى ما يملكه من السيوف والرماح والقس والشاب وله بنته في ذلك . قال وكذلك ان نوى جميع ما يملكه من الخطب او من القصب ونوى شيئا مما ليس في ملكه قال له بنته ولا يجب ان يتصدق بشيء مما في

ملكه الا ما كان من حطب او قصب . قلت وكذلك جمع ما شوي من الرماد والسرحين
وعبر ذلك اذا قصد اشيء غيره . قال نعم له بيته فيما بينه وبين الله تعالى . قلت فثانقول
ان قال نسائي طوائق ثلاثا ان كنت دلب كذا وتذا وان لم اعمل كذا وكذا ونوس
بقوله نسائي ماقي او احواتي او عمارتي او حذقي . ول هو علي ما بوي ولا تطلق ساؤه . قلت
وكذلك ان قال حوري احرار او مال كل حار له لي حرة وبوي بذلك كل سفينة له .
قال وله بيته في ذلك كله ولا يثبت . قلت فثالث في المشي الى بيت الله الحرام كيف
يعارض في ذلك . قال يقول علي بن ابي طالب في بيت الله الحرام يعني مسجدا او المسجد الجامع
بيته على حد ويسله بقوله احرار ابي مكة بعد . ترجمه ولا يكون عليه شيء . قلت فان
بوي في الاستدعاء مسجداً فيه او مسجداً جامعاً . والمسجد الجامع الذي بمكة لم يارمه شيء لان
له بيته فيما بينه وبين الله تعالى . قلت وكذلك ان قال كل امرأ لي طائق ثلاثا ان
كنت فعلت كذا وكذا ولم اعمل كذا وكذا وبوي كل امرأة تميمية او شيبانية او همدانية
او اسدية او بوي مسلة من فرائد العرب . قال نعم له بيته في ذلك كله . قلت
وكذلك ان قال كل امرأة لي طائق وبوي كل امرأة يزوجها بالسين او بالهند او باليمن
او في بلد من البلاد . قال نعم له . قلت وكذلك ان قال كل مملوك لي حر وبوي
كل مملوك له شراء من دون ربح . بواه او كل مملوك له بالكوفة او بالهيرة او باليمن
او بالعين او بالهند وخراسان . قال نعم له بيته في ذلك كله ولا يثبت فيمن كان من
ممالكه على غير هذه الصفة . قلت من يقول دأبنا ايمان الله كير يحال في ذلك
قال يقول هو الله . يعني ذلك من لا يهم . كير كيف قل ذلك . قال فان قال له
المستخلف انا احدث ما زاد واتوسل به من كبريائك انا فقل انت نعم كير يحال في
ذلك وقد كتب لغيره كبريائك . يعني ما زاد من اوطان او العتاق او المشي الى بيت الله
او صدقة ما يملك . قلت نعم يقول . وبوي من اعم اي الانعام فاذا بوي بنهم
نعماً من الانعام لم يكن عليه من ذلك شيء . قال نعم طوائق وبوي ساءه العوراء او
العبيات او العرج واليتامى او ايتام . وبوي ربات ويقصد اي صفة من تلك
الصفات التي ذكرها وكذا المالك والملك . وبوي ما يملك صدقة وبوي ما يملك من نوع
من تلك الانواع التي ذكرها . وكذلك ان قال الله الحرام على ما فسرت لك وكذلك
اليك يقصد به . لي ما فسرحت لك . يكون له بيته ولا يثبت . قلت فوحد قال لرجل
احلف لي بعق مملوك ولاز واحصره مع ذلك ان رأسه حتى لا تنوي غيره ما الحيلة في
ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع مملوكه بمائة دينار ثم يبعه على رأسه
فاذا حلف استراه بعد ايام ان كان حلف على شيء وقد مضى او على ان يفعل شيئاً فيما

ان تدخل هذه الدار الى سعة ان قدم ذلك الرجل في هذا اليوم يعني عامل مكة او عامل حراسان قال فله بيته في هذا كله . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سعة وبوي ان امره بدخولها والي حراسان او والي اليمن . قال فله بيته في ذلك . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سعة ان كلم فلاناً يعني رجلاً عائباً . قال نعم هذا وذاك سواء وله بيته . قلت ارايت ان احلفه على شيء ماض فقال احلف لي بالطلاق انك لم تقل فلان كذا وكذا . قال ان حلف وبوي في الطلاق ما قلت فله بيته في ذلك . قال وان بوي انه لم يقل فلان كذا وكذا وعي انه لم يقل له هذا القول بمكة او بالمدينة او بحراسان او بالسند او بالهند او باليمن او بالصين فلا بيته في ذلك كله . قال وكذلك ان قال له احلف بالطلاق وبوي امراته اليهودية او المصرية او العمياء او الخرساء او الصماء او الكوفية او التميمية او الاسدية وبوي قبيلة من قبائل العرب . قال له بيته في ذلك قال وكذلك ان حلف بالعناق وبوي حتى المملوك اكدا قال له بيته . قلت فان حلف ان لم يدخل هذه الدار امس وبوي ان لم يدخلها راكماً او لم يدخلها صرياً او عليه ثوب كذا . قال فله بيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق والعناق اتموين فلاناً ما له عليك وهو الف درهم ما بينك وبين عرة شهر كذا مثلاً . له وبوي في الطلاق ما قد وصفنا لك . قال فله بيته . قلت فان لم يوفي الطلاق والعناق ما قلناه ولكه حلف ليوبين فلاناً الالف درهم التي له عليه ما بينه وبين عرة شهر كذا من سعة كذا وبوي ان قدم فلان في يومه ذلك يعني قدم رجل عائب بعيد العيبة او امره فلان يعني امره والي مكة بذلك . قال فله بيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما لعلان عليك الف درهم فحلفه وبوي معارضة ما لعلان علي الف درهم مثاقيل بعلية او ما له علي الف طرية او عي صرباً من الصروب بعيه . قال له بيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما هذه الدار لفلان فكيف تهورالية في الدار . قال اما الطلاق والعناق والمشى والصدقة فقد سرنا العيبة في ذلك وكيف يعني ان يقصد بيته واما الدار فان قال لهذه الدار يعني داراً اخرى غير التي يذكرها المستحلف له بيته في ذلك . قلت فان قال له احلف انك لا تعطي فلاناً شيئاً من حقه الذي عاك الى سعة فحلف وبوي ان لا يعطي فلاناً من حقه شيئاً الى سعة من يده الى يده . قال فله بيته في ذلك وان اعث اليه محقه مع اساني لم يكن عليه حث في ذلك . قال وان كان حقه عليه الف درهم فحلف ان لا يعطيه شيئاً من حقه وبوي ان لا يعطيه شيئاً من حقه دنانير فله بيته وله ان يعطيه حقه دراهم كما له عليه . قلت وكذلك ان احلفه ان لا يعطي فلاناً شيئاً من حقه الى سعة وبوي ان لا يعطيه شيئاً من حقه ثياباً او متاعاً قصد له مثل العطر فقال لا يعطيه من حقه مسكاً ولا زعفراناً ولا

كافوراً لله نيته في ذلك . قلت وكذلك ان قال له احلف ان لا تعطي فلاناً الا لاف
 درهم التي له عليك ولا شيئاً منها ونرى الحائف ان لا يعطيه ذلك درهم واعطاه مهادناير
 قبل مضي السنة فانه لا يحتمل بي يمينه . قلت ارايت الية في صدقة ما يملك قد سرتهالك
 . قال ان نوى ما يستفيد كل ما يستفيد من متاع قصد له سوى كل ما يستفيد من حجارة الرخا
 او من الساج او من العاج او من الاسوس او نوعاً من الانواع لله نيته في ذلك .
 قلت فان نوى بكل ما يستفيد في يوم الاصحى او يوم يبرور او مهرحان سواء وقصد لله
 نيته . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة يهودية او نصرانية يتزوجها او عمياء او
 عرجاء او عوراء او حرساء او عماء او كل امرأة يتزوجها بالصين او بالهند او بالسند او ما
 اراد من هذا ونواه وقصد له . قال لله نيته في ذلك . وكذلك ان اراد ان يحلف بعق
 كل مملوك يملكه بما يستقبل سوى من ذلك شيئاً ما قد سرنا لله نيته في ذلك . قلت
 ارايت سلطاناً يلعنه عن رجل كلام فاراد ان يحلف الرجل على ذلك الكلام الذي يلعنه
 ما الوحه في ذلك قال الوحه فيه ان يقول الرجل الذي يستخف ما الذي يلعنك في نادا
 قال له يلغى عنك انك قلت كذا ولذا وحكى له الكلام فان شاء حلفه بالطلاق والعناق
 انه ما قال هذا الكلام الذي حكاها هذا ولا سمع به الا الساعة يعني ما تكلم بهذا الكلام
 الذي حكاها ولا سمع بهذا الكلام نفسه الا الساعة فلا يكون عليه شيء وهو صادق انه ما
 يتكلم بالكلام الا في تكلم به الخاكي ولا سمع به قبل تلك الساعة وان شاء سوى في
 الطلاق والعناق ما شرعناه وان شاء ايضاً حلفه لم يتكلم بهذا الكلام والكوفة او
 بالصرة او باليمن او في بلد غير البلد الذي تكلم بهذا الكلام فيه او بوى بالليل ان كان
 تكلم به بالهار وان كان تكلم به بالليل بوي انه ما تكلم به في دار فلان او في المسجد
 الجامع او في شهر رمضان وما اشبه هذا . قلت فما نقول في عامل اراد ان يحلف رجلاً انه
 لم يرش عاملاً فلاناً او احداً من كتابه وقد كان رشام قال ان حلف وبوى انه لم يرشهم
 دنابر لله نيته وكذلك ان بوى انه لم يرشهم ثياباً بعدادية او ثياباً كردية او ثياب
 كدا او نوعاً من الانواع او بوى انه لم يرشهم حراً من كدا فقدم من ذلك شيئاً سوى يمينه
 عليه لله نيته في ذلك وكذلك ان بوى انه لم يرشهم في يوم المطر او في يوم الاصحى او
 في شهر كدا لعير الشهر الذي كان اعطاهم فيه لله نيته بما يمينه وبين الله تعالى . قلت فان
 عارض في الحلف بالطلاق او بالعناق او بالمشي وبوى شيئاً مما سرناه قال لله نيته الا
 ترى ان ابراهيم الخمي حيث كان يدخل اصحابه وهو محتف يقول لم ان استخفتم انكم لا
 تعلمون مكاني واحلوا وابوا انكم لا تعلمون مكاني اي موضع في الدار او في البيت او في
 موضع من البيت وقول عمر بن الخطاب ان في معاريض الكلام بامدوحة هي الكذب

وكذلك ان حلف انه لم يعمل كذا وكذا وبوى انه لم يفعله باليمين او باليمين او بالهد او بالسند او بحراسان او رى انه لم يفعل ذلك يوم الاحدي او يوم العطر او يوماً قصد له او في شهر قصد له او في موضع من المواضع ونواه وقصده الله بئنه في ذلك فيما يسه وببث الله تعالى . قلت ارايت والياً ولى رجلاً واستحل به لا يرزء احداً شيئاً فاراد المعارضة في اليمين . قال ان حلف له ان لا يرزء احداً من اهل عمله شيئاً وبوى انه لا يرزأهم باقوتاً احمر او نوعاً من الجوهر او بوى ان لا يرزأ سيقاً او ماطق او قسيكاً او زمرداً او نوعاً من انواع الامتعة بعبها فله بئنه في ذلك قال فان عارض فقال لا ارزء احداً من اهل عملي شيئاً واراد بذلك احداً من العميان منهم او من العرجان منهم او من الرمي او من المحوس او من الحشان او من الصقالاة او من الحرر فقصد لشيء من هذا قال فله بئنه في ذلك . قال وكذلك ان حلف ان لا يرزأ احداً منهم شيئاً وبوى بذلك على يدي فلان ان حلف ان لا يرزأ احداً منهم شيئاً او بوى بذلك ان لا يرزأ على يدي عمده فلان وعلى يدي حاربته فلانة او على يدي عدله برة او عمالك لغيره فكل ما نواه من ذلك وبوى بئنه عليه فله بئنه . قلت فما نقول في وال من الولاة احد رجلاً فساله عن رجل فقال ما اعرف مكانه فقال احلف بالايمان المعاطة انك ما تعلم مكانه قال ان حلف بطلاق او عتاق او حرم او صدقة وبوى شيئاً ما سرناه فله بئنه في ذلك قال وان بوى انه ما يعلم مكانه في تلك الساعة التي يحلف فيها في البيت او في الدار او في اي موضع من البيت فله بئنه . قلت فما نقول ان كان الرجل المطلوب بعدد حلف انه لا يعرف مكانه بالكوكة او بمكة او بالمدينة او ببلد نواه وقصده غير بعدد قال فله بئنه في ذلك . قلت ارايت الرجل يحلف للوالي ليرفع اليه كل داعر يعرفه في محامته قال ان حلف وبوى كل داعر في تحاي وبوى يهودياً او نصرانياً او اعمى او اعور او من اهل اليمن او المدينة او من الاثراك او من الحرر او من حرس من الاحماس قصده ونواه قال له بئنه في ذلك . قلت ارايت ان حلف وبوى متى عرفت موضعاً باليمن او بالهد او بالسند او في بلد من البلدان قصده ونواه قال له بئنه في ذلك . قلت ارايت والياً حلف رجلاً ان لا يخرج من هذا المصر الا ناديه قال اذا حلف وبوى ان لا يخرج من هذا المصر الى اريقية او الى الاندلس او الى اثناس او الى مرقاة او الى بلد من البلدان قصده ونواه فله بئنه في ذلك فان اراد الخروج من ذلك المصر الى غير البلد الذي نواه في يمينه فليس عليه شيء في حث ولا يحث في يمينه . قلت وكذلك ان عارض في الطلاق او العتاق او في المشي او الصدقة وبوى بعض ما ذكرنا قال له بئنه في ذلك . قلت ارايت ان قال له احلف

انك تخرج من هذا المصرف في يومك هذا فلا تدخله ابداً وقال لا تدخله الى سنة او الى
 وقت قد سماه له وهو طالم له قل ان نوى ان لا يدخل من طريق كذا او من باب كذا
 او نوى ان لا يدخله في يوم الاصحى او في يوم الفطر او شهر من الشهور قصده ونواه او
 نوى ان لا يدخله مع ولان او على دابة كذا او على هيئة كذا فله بيته في ذلك كله وان
 دخله على خلاف الحالة التي رآها وقصدها فله بيته في ذلك قلت ارايت سلطاناً حائراً
 اراد ان يحلف رجلاً انه يأتيه بول له قد اغناه عنه فقال احلف لتأتي به متى رايت
 فان اراد ان يعارض في عييه بما يخص به منه قال اما العتاق والطلاق والمشي والصدقة
 فقد شرحنا منه ما فيه كفاية وان اراد هذا الرجل ان يتخلص من هذا السلطان فليحلف
 له فاراد ان يعارضه في ذلك شيء من رؤيته فحلف ونوى متى رايت في الكعبة او في الصين
 او بالهند او بالسند او نوى متى رايت في دار ولان او بيعة كذا او كيسة كذا فله بيته
 في ذلك قال فان رآه في غير الموضع الذي نواه وقصده فلم يأت به ولم يحث في عييه
 هذه قلت ارايت هذا السلطان ان اراد ان يحلف رجلاً ليأتيه عداً فاراد ان يعارضه
 بما يخص به منه فاراد ان يحلف بالطلاق او بالعتاق او بالمشي او بالصدقة فمضى
 بعض ما قد شرحناه في ذلك فله بيته في ذلك ان قال امراتي طالق ثلاثاً ان لم آت بك
 عداً ونوى امرأته التي تزوجها باليمن او بمصر او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان فله
 بيته في ذلك قال وكذلك ان نوى المرأة اني تروحها على مائة الف درهم او على خمسة
 آلاف دينار فله بيته في ذلك وكذلك العتاق او قال مماوكي حر ان لم آت بك عداً ونوى
 بموتك وهب الى من ولان فله بيته في ذلك ولا يحث في عييه قلت ارايت هذا السلطان
 ان اراد ان يحلف رجلاً لايمان المعطية ان يعطيه الف دينار فاراد الرجل ان يحلف له
 بما يمان يتخلص بها منه وهو طالم له في استخلافه اياه وان حلف بالطلاق والعتاق
 والمشي والصدقة وصدق على شيء مما ذكره في الكتاب فله بيته في ذلك قلت متى
 هذا الشيء عييه قال نعم فالت وما هو قال ان نوى ان يعطيه الف دينار من دنانيره
 اليه او للصين او بالهند او بالسند ان كانت له مائة دينار فله بيته في ذلك قلت
 ارايت ان قال له حلف بان الف دينار من مالي ان كان كين صدقة ان لم تعطني عداً مائة
 دينار قال ان حلف ونوى ان يعطيه الف دينار من دنانيره اليه باليمن او بمصر او بالهند او ببلد
 من البلدان او من ماله في بعض هذه البلدان قال فله بيته في ذلك ولا تنفي عليه فيه اذا
 يمكن له في البلد الذي نواه من ذلك وان قال له احلف لي بصدقة جميع ما تملك ان
 تقدم لي عداً مائة دينار قال ان حلف له ونوى جميع ما يملك من احراب والوارثي
 او الحصر او نوعاً من انواع الامتعة بما ليس في ملكه فله بيته في ذلك ولا شيء عليه

باب الايمان التي يستجاب لها النساء ازواجهن

قلت ارابت امرأة قالت لروحها احلف لي بطلاق كل امرأة تتروحها علي فاراد معارضتها في بيته . قال ان حلف وبوي كل امرأة اتروحها عليك اي كل امرأة اتروحها علي رقتك فهي طالق وله نيته فان تروح امرأة عليها لم تطلق المرأة الي تروحها . قلت وكذلك ان قال كل امرأة اتروحها عليك وبوي كل امرأة اتروحها علي طلاك . قال له بيته في ذلك . قلت ان بوي كل امرأة اتروحها عليك يهودية او نصرانية او مجوسية او امة او عبياء او عوراء او عرجاء او شلاء او حولاء او كل امرأة اتروحها عليك من اهل مصر او من اهل افرقييه او اليمن او من اهل الاندلس او قصد الى بلد من البلدان غير هذه البلدة او بوي كل امرأة اتروحها باليمن او بالهند او بالسند او بوي كل امرأة اتروحها عليك تميمية او شيبانية او همدانية او اممية او بوي حيا من احياء العرب او بوي كل امرأة اتروحها عليك على مائة الف درهم او على خمسة آلاف دينار وله نيته في ذلك كله ولا تطلق المرأة بتروحه عليها بعد ان يكون على حلف ما نواه وانما تطلق مهم من كانت على الصعة التي نواها وقصدها . قلت وكذلك ان اراد ان يحلف لها بعق كل حارية يشتريها عليها . قال وله ان يبوي في ذلك مثل الذي قلناه في طلاق النساء فيكون له بيته . قلت فان قالت له احلف لي بطلاق كل امرأة تطوها سواي . قال ان كان له نساء سواها ولا يسعى له ان يحلف الا ان بوي شيئا يتخلص به . فان حلف لها بطلاق كل امرأة يطوها ولم يبق مهن شيئا فان وطئ امرأة من نساءه سواها طلقت المرأة التي يطوها مهن لانه ترك وطئ نساءه فاذا مضت اربعة اشهر من يوم حلف لها طلقن بطلقة نالايلاء لانه صار موليا مهن يوم حلف بهذا اليمين . قال فان قصد بيته الى كل امرأة يطوها يعني برجله وله بيته فيما بينه وبين الله تعالى . وان وطئ امرأة من نساءه سواها لم تطلق لانه بوي الوطء برجله . قلت فان لم يكن له امرأة غير المرأة التي استحلته وقد قال كل امرأة اطوها سواك وهي طالق فتروح امرأة فوطئها او اشترى حارية فوطئها لم تعتق ولم يلزمه في ذلك حث لانه لم يقل كل امرأة اتروحها واطوها طالق ولما كان حث على الوطء خاصة وايضا في ملكه امرأة سوى المرأة التي احلفه لم يلزمه شيء . قال وكذلك ان قال كل حارية اطوها في سمري هذا فهي حرة فاشترى حارية فوطئها لم تعتق ولم يعتق الا ما كان في ملكه يوم حلف فان وطئ ممن في ملكه حارية اعتقت واما ما لم يكن في ملكه يوم حلف فانه لا يعتق مهن شيئا . قلت فما الحيلة في التخلص . كان له نساء فاراد ان يحلف لها بطلاق كل امرأة يطوها شهرا . قال ببوي كل امرأة يطوها برجله فان جامع مهن اجدا لم تطلق المرأة التي يجامعها وكذلك ان قال

كل جارية أطولها هي حرة ونوى كل جارية يطولها رجله هي حرة فجامع جارية أيها
لا تعتق من جامع مهن . قلت فان ارادت المرأة ان تشهد عليه هذه اليمين التي تجامع
بها في جواربه ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع جواربه ممن يعتق به
ويشهد على بيعه فوما عدولا فيكون ذلك حجة له ويكون ذلك سرا من حيث لا تعلم المرأة
واذا وجب البيع حلف لها تعتق كل جارية يطولها مهن فيحلف ويبيع في مانك مهن
احد ويشهد على وقت لبيع ويحمل وقت اليمين لها وقتا تعربه به ويبقى وقت البيع لثلاث
يهرمه الحاكم في ذلك حثا اذا حلف لها على وطئها قال الذي يامهن منه اقلبي البيع في
جواربي فاذا اقاله البيع فيهن وقبل ذلك رجعت الى مالكه فان وطئهن بعد ذلك لم يعتقن
فان قدمته المرأة الى القاضي فادعت عليه تلك اليمين التي حلف لها بها وبنت ذلك عليه
عد القاضي حياء الذي كان استراهن فاقام تلك البينة التي استشهدهم على الشراء فتشهدوا
بذلك ومما الوقت فيستحسن الشراء وبطل اليمين التي حلف الرجل بها ولا يقل ولا يلزمه
القاضي فيهن حثا . قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف بعتق كل مملوك له يملكه الى ثلاثين سنة
. قال يحلف وسوي بكل مملوك يملكه اعمى او اعرج او يسوي حساسا الاحساس وان ملك
في الثلاثين سنة مملوكا من غير الحس الذي نواه لم يعتق قلت ارايت رجلا اراد ان يعارض
في يمين الطلاق فادعم كلامه فقال امراته طارق وادعم الرأ واحداه حتى لا يهيم ذلك من
سمع حلفه قال هو على ما حلف ولا يلزمه بذلك شيء ولا يقع الطلاق على امره لانه
انما قال امراته طارق ولم يقل طالق والقول في ذلك ما قال قلت ارايت ان قات له
احلف لي تعتق كل جارية تشتريها علي قال ان حلف لها وبوى كل جارية يشتريها
من رجل بعينه فله بيته وان اشترى جارية من غير ذلك لم تعتق فيما منه وبين الله تعالى
. قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف بالله ويعارض في يمينه ولا يلزمه في ذلك شيء قال
يقول هو الله ويدعم ولا نه ما تم مر في ايمان فيقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم احب
والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما كان كذا وكذا فقال
هذا لم يلزمه شيء فليكن هذه يميناً . قلت هذا اذا اراد ان يحلف ابتداء من قبل نفسه فان
اراد الحاكم ان يحلفه على شيء قال ان كان مطلوما فيما يطالب به فحاشا في ما ودمسرة
لك من هذا فلا شيء عليه في ذلك ثم كتاب الحيل والحمد لله رب العالمين وصلااته على سيدنا
محمد وآله الطاهرين

تم طبعه وحسن وصده مصححاً بمعرفة اشهر رجال العصر في اواخر حمادى الاول
سنة ١٣١٦ هـ به على صاحبها ادخل الصلاة واركي التحية صلى الله عليه وسلم آمين

﴿ فهرست الكتاب ﴾

صحيحة	
١١	باب الرجل يطلب من الرجل ان يعامل بمال
١٢	باب البيع والشراء
١٢	باب في السع والشراء
١٦	باب في الوديعة
١٩	باب في خيار الرؤية
٢٠	باب الرجل يكون له على الرجل المال
٢٤	باب في اصنامات
٢٧	باب الرجل يمت وعليه دين
٣٠	باب الحوالة
٣١	باب الرهن
٣٥	باب الوكالات
٣٧	باب الوكالة
٣٩	باب في العصب
٤	باب في القرص ومدكور فيه ما ياسب الحو
٤٠	باب الايجارات
٤٤	باب المزارعة
٥٤	باب الوكالة
٥٨	باب الشركة ٥٨ باب الكفالة
٦١	باب العتق
٦٦	باب الشععة
٧	باب ما يبطل به الشععة بعد الشراء
٧١	باب منه ايضاً
٧٢	باب الكاح
١٠٥	باب الخلع
١٠٦	باب الحجر
١٤	باب في الوهب
٧٩	باب
٧٩	باب

٨٤	
٨٠	باب اشعة
٨٥	باب منه ايضاً
٨٦	باب الكاح
٨٩	باب من الشركة في الضمان
٨٩	باب في الشركة ايضاً
٩	باب في فعل المريض
٩٢	باب في الدين
٩٢	باب الزكاة
٩٤	باب الوكالة
٩٥	باب الافراو
٩٥	باب البيوع
٩٦	باب في الوكالة
٩٦	باب الصلح
٩٩	باب في الكفالة
١٢	باب الوصية والوصي
١٥	باب الطلاق
١٠٥	باب الكاح الفاسد
١٠٦	باب من الوصايا ايضاً
١٠٧	باب في الايمان
١٩	باب في البيع والشراء
١١٢	باب في اليمين في الكسوة
١١٢	باب في اليمين في العفة
١١٣	باب في اليمين على المساكمة والمحول والخروج
١١٥	باب في اليمين في النكاح
١١٩	باب في اليمين في الطعام
١١٩	باب في المنازعات
١٢٨	باب في الايمان التي يستعملت فيها الاسماء ارواها